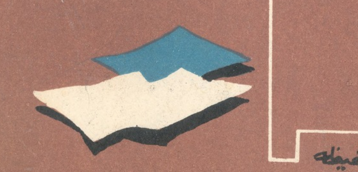
كتب قومية

لكي تسقط البيروقراطية

تأليف أحمد جمال الدين الكاشف

تقديم الدكتور سليمان الطماوي





حنيظه



كتب قومية

لكى تسقط البيروقراطية

تأليف أحمد جمال الدين الكاشف

الدكتور سليمان الطماوى

إهـــــداء

الى أعظم واحب من يهدى اليه عمل وطنى ....

الى ابن الشعب ، وأبيه ، ومعلمه ....

الى من تبلورت فى كيانه ارادة الأمة واهدافها ، وتركزت فى وجدانه آلام الجماهير وآمالها ....

الى من أوتى من ارهاف الحس الوطنى ، وشعبية العقل الجمعى ، ما جعله أصدق تعبير لأعرق شعب ....

الى من حوى من كمال الادراك وصفائه ، وقوة الالهام ونقائه، ماصيره ضمير العروبة وخواطرها ....

الى من تفرد بشخصية قيادية ، نادرة العبقرية ، أهلته ليكون روحا لارادة مصر وتعبيرا عن سيادة شعبها .

الى من حصر مواطن القيود والأغلال المادية والفكرية فحطمها .وفطن الى محاسن الأيدولوجيات العربية فأيقظها ونبهها . وقبض على محابس الشحنات المبدعة الخلاقة فحركها ووجهها نحو بناء المجتمع الجديد .

الى منقذنا من دكتاتورية الفرد العربيد ، ومخلصنا من تهـــريج الحزبية البغيض ومحررنا من الاستعمار والاحتكار .

الى رائد الديمقراطية السليمة ، والاشتراكية الرحيمة .

الى باعث القومية العربية ، رسول التعاون الدولى .

الى قائد الحملة الشعبية ضد البيروقراطية ....

الى .... جمال عبد الناصر

من

جمال الدين الكاشف

ان هذه القيادات قد تقع فى خطأ توهم أن المشاكل الكبرى للتطوير الوطنى ، تحل خلال التعقيدات المكتبية والادارية . ان هذه التعقيـدات تضع أعباء جديدة على العمل الوطنى دون أن تساعده .

انها قادرة لو تركت لخطأ وهمها ، أن تصبح طبقة عازلة تحول دون تدفق العمل الثورى ، وتجمد وصول نتائجه عن الجماهير التى تحتـاج اليه . ان أجهزة العمل الادارى ترتكب غلطة العمر اذا ما تصـورت أن أجهزتها الكبيرة غاية فى حد ذاتها . ان هذه الأجهزة ليست الا وسائل لتنظيم الخدمة العامة ، وضمان وصولها على نحو سليم الى الجماهير .

وبنفس المقدار ، فان التنازع على السلطات يؤدى الى شلل القيادات العامة فى التطوير الوطنى ، اذ تصبح كل منها عقبة أمام جهود الأخرى تجمد عملها وتلغى آثاره ، كذلك فان تكديس سلطات كبيرة فى أيد قليلة، يؤدى دون جدال ، الى انتقال السلطة الحقيقية الى غير المسئولين عنها بالفعل أمام الشعب .

« من الميثاق »

مقدمة

لتسقط البيروقراطية قال الرئيس جمال : « اذا لم نصل الى حل يجعل الشعب فوق الجهاز الحكومى ، ورقيبا على الجهاز الحكومى ، سنظل باستمرار نلف فى دائرة .... الطريقة الوحيدة أن يوضع الجهاز الحكومى فى وضع لا يحس فيه أنه الطبقة السائدة ، أو الطبقة الحاكمة ، وانما يحس أنه طبقة تخدم هذا الشعب ، وتؤدى مصالحه ، وتأخذ أجرها على هذا .. وذلك يحتاج الى اجراء ثورى ويحتاج الى هز الجهاز الحكومى . »

ولتسقط البيروقراطية ، جاء فى الميثاق : « أن العدل الذى هو حق مقدس لكل مواطن فرد ، لا يمكن أن يكون سلعة غالية بعيدة المنال على المواطن . ان العدل لابد أن يصل الى كل فرد حر . ولابد أن يصل اليه من غير موانع مادية ، أو تعقيدات ادارية . »

لذلك فان اللوائح الادارية يجب أن تتغير تغييرا جذريا من الأعماق . لقد وضعت كلها أو معظمها فى ظلال حكم الطبقة الواحدة . ولابد بأسرع ما يمكن من تحويلها ، لتكون قادرة على خدمة ديمقراطية الشعب كله ولتسقط البيروقراطية .

دعا تقرير الميثاق الى الحيلولة دون قيام عقلية بيروقراطية ، تعطل الأجهزة الحكومية وتستغلها ، ثم قال : « ان أخطر مايصيب القطاع الإشتراكى ، أن تقوم عليه هذه العقلية البيروقراطية » . ثم ان أخطر ما يصيب المبادىء الاشتراكية أن تقوم هذه العقلية وتعمل باسم الاشتراكية » .

ولتسقط البيروقراطية ، نصت الفقرة هـ ـ مادة ٩ من قانون الاتحاد الاشتراكى العربى على : « محاربة الاستغلال بكافة صوره ، محاربة البيروقراطية التى تعرقل حصول المواطنين على فرصهم المتكافئة فى العمل ، أو فى الخدمة ، أو فى حق من الحقوق . »

ولتسقط البيروقراطية ، البى نداء الرئيس ، ودعوة الميثاق ،وتعاليم الاتحاد الاشتراكى العربى ، فأطلق هذا السهم المكتوب ، الى جسم

البيروقراطية أهيب بكل رئيس أن يقتدى بالسلف الصالح : يتفقد أحوال العمل والعاملين ، ويظل خير قدوة للآخرين ، ويكون على حقوق الشعب ومال الدولة أمينا .... وأهتف بكل عضو فى الجهاز الحكومى ، أن يبدأ باتقان عمله الوطنى ، ثم يكون له بالبحث والدراسة والخبرة رأيا ناضجا متزنا ، لا يضن به ، ولا يخشى بعد ذلك فى الحق لومة لائم .

بهذا يمكن أن ندك آخر معاقل التخلف والفساد والتعويق .
بهذا يمكن أن نقضى على بقايا الاقطاع الادارى ، ذلك العدو المستتر.
بهذا يتضاعف الانتاج،وتزداد سرعة التنمية الاقتصاديةوالاجتماعية.
بهذا تسقط البيروقراطية .

الواقع انى لم أقصد ـ أصلا ـ أن أكتب عن البيروقراطية ... لم أتعرض لها .... هى التى اعترضت طريقى ، وعارضت مسعاى ، وتعرضت لجهودى بالبعثرة والاحباط . كنت أجرى دراسة تحليلية احصائية للمشكلات الاجتماعية التى يعانيها أفراد القطاع الحكومى الذى أنتمى اليه ، لأنتهى منها باقتراحات العلاج المنبثقة من رغبات الجمهور المتسقة مع الموارد والامكانيات المحلية .

وراعنى بعد أن أجريت الاستفتاء ، وانهيت الاحصاء ، وحصرت المشاكل ، وقدرت الحلول ... راعنى أن أفاجأ آخر الأمر،أننى ماوصلت بعد الى أصل الداء ولا وضعت أوفق دواء .... راعنى ان اتبين أن كل ما لمست من أمراض اجتماعية شخصتها ، لم تكن الا اعراضا وبثورا ، منشؤها « البيروقراطية » تلك العلة الخبيثة الكامنة فى أعماق الجهاز الادارى ، والتى تتسبب فى كل ما يبدو من آلام ، وكل ما يصدر من صرخات .

وبالتالى أيقنت أن ما تصورت انها أدوية فيها الشفاء ، لم تكن الا مجرد عقاقير مخدرة لا تنهى البلاء ، فمن العبث اذن أن نبذل جهودا متوالية مضنية فى تقليم أشواك تتجدد بغزارة ، عن أن نجتث شجرة الداء من جذورها ، لنأمن شرورها .

البيروقراطية هى الداء العضال .... الحائط السامق الذى يعترض تحقيق الديمقراطية ويهدد ممارستها ... الخندق الساحق الذى يعطل تطبيق الاشتراكية ويوهن نشاطها .

لذلك كله وجدت أن الحكمة تقضى بأن أوجه العناية أولا الى تجريد جهدى الأول الى مبارزة « البيروقراطية » « لتسقط البيروقراطية » وتتقدم طاقات العمل الوطنى أكثر انطلاقا . والله الموفق .

جمال الدين الكاشف

تقـــديـــم

مؤلف السيد/احمد جمال الدين الكاشف عن موضوع
« لتسقط البيروقراطية »

لقد قال أحد الفلاسفة المعاصرين « أن عصرنا الحالى هو عصر الثورة الادارية » وما نظنه جاوز الحقيقة فيما قال ذلك : ان الادارة العـامة باعتبارها مظهر نشاط الدولة كانت محدودة ، بل ومندمجة فى الوظيفة العامة للدولة ، بحيث كان الحاكم السياسى يعتمد على استعداده الشخصى وملكاته الذاتية فى أداء مهامه المتعلقة بالادارة العامة . وقد ساعد على ذلك ضآلة وظائف الدولة ، واقتصار تلك الوظائف على مرافق الدفاع والبوليس والقضاء ، مما جعل علاقة الدولة بالمواطنين علاقة استثنائية محضة اذ كان على كل مواطن أن يعتمد على نفسه فى أشباع حاجاته الضرورية وغير الضرورية وكل ما على الدولة قبله من التزامات ينحصر فى أن تهيىء له الأمن الداخلى والخارجى حتى ينصرف الى شئون حياته فى طمأنينة واستقرار .

ولسنا بحاجة الى توكيد أن الدولة الحديثة قد أصبحت لا تكـاد تمت بصلة الى اختها القديمة فيما يتعلق بوظائفها ، فقد وضح فى العصر الحديث فساد الاعتبارات التى قامت عليها مبادىء الاقتصاد الحر . حيث تجلى للعيان أن انتشار الآلات والصناعة الثقيلة ، قد جعل رأس المـال خطرا فعالا بالنسبة الى الطبقات الكادحة اذا لم تتدخل الدولة لترويضه ، والحد من ضراوته .

ثم أن الأفكار الاشـتراكية التى انتشرت عقب الحربين العـالميين الأخيرتين ، وقد غيرت من طبقة الحقوق العامة فلم تعد بلدة الخـلافة منصورة على الحقوق السياسية ذات الطابع السلبى والتى تتمثل فى حق الأفراد فى ألا تقيد حريتهم الشخصية كحرية التنقل والتعليم والتعبير عن الرأى .. الخ وحرمة المسكن والمساواة أمام القانون وانما نشـأت بجوارها طـائفة أخرى من الحقوق على أكبر جانب من الأهمية ، هى

الحقوق الاجتماعية والاقتصادية حتى غدت الدولة تتدخل فى حياة الأفراد من لحظة الميلاد حتى وقت الوفاة .

ولقد بدأت معالم الاتجاه الجدية تتبلور لأول مرة فى دستور جمهورية مصر الصادر سنة ١٩٥٦ ثم تحددت تلك المعالم بصورة كاملة فى ميثاق العمل الوطنى . وهو بالنسبة الى ثورتنا نظريتها السياسية، وبالنسبة لاشتراكيتنا فكرها الثورى . ولقد أوضح الميثاق أن العامة من الاشتراكية والديمقراطية فى خلق مجتمع الكفاية والعدل ، الذى يحقق آفاقا جديدة لتكافؤ الفرص بين المواطنين .

« .. وتكافؤ الفرص ـ كما يقول الميثاق فى بابه الرابع ـ هو التعبير عن الحرية الاجتماعية ويمكن تحديده فى حقوق أساسية لكل مواطن ينبغى تكريس الجهد لتحقيقها :

أولها ـ حق كل مواطن فى الرعاية الصحية ، بحيث لا تصبح هذه الرعاية علاجا ودواء ، مجرد سلعة تباع وتشترى وانما تصبح حقا مكفولا غير مشروط بثمن مادى ولابد أن تكون هذه الرعاية فى متناول كل مواطن فى كل ركن من الوطن فى ظروف ميسرة وقادرة على الخدمة . ولابد من التوسع فى التأمين الصحى حتى يظل بحمايته كل جموع المواطنين .

ثانيها ـ حق كل مواطن فى العلم بقدر مايتحمل استعداده ومواهبه، ان العلم طريق تعزيز الحرية الانسانية وتكريمها .

ثالثها ـ من حق كل مواطن فى عمل يتناسب مع كفايته واستعداده ، ومع العلم الذى تحصل عليه ان العمل فضلا عن أهميته الاقتصادية فى حياة الانسان ـ تأكيد للوجود الانسانى ذاته . ومن المحتم فى هذا المجال أن يكون هناك حد أدنى للأجور يكفله القانون كما أن هناك بحكم العدل حدا أعلى للدخول تتكفل به الضرائب .

رابعها ـ أن التأمينات ضد الشيخوخة وضد المرض لابد من توسيع نطاقها بحيث تصبح مظلة واقية للذين أدوا دورهم فى النضال الوطنى ، وجاء الوقت الذى يجب أن يضمنوا حقهم فى الراحة المكفولة بالضمان » .

واعمالا للمبادىء التى وردت فى الميثاق ـ وهى مبادىء عامة ملزمة ـ صدر دستور ٢٥ مارس سنة ١٩٦٤ « تأكيدا للميثاق الذى أقره مؤتمر القوى الشعبية » والذى تم استخلاصه من قلب معارك النضال ، ومن ممارسة التغيير الواسع والتحقيق لأوضاع المجتمع المصرى .. وتتويجا لمرحلة التحول العظيم .. وتمكينا من التقدم الى مرحلة الانطلاق العظيم التى بدأ الشعب المصرى فى مصر زحفه عليها . بعد أن تمكن من تحقيق سيطرته على ثروته الوطنية واجتياز مرحلة التحول ، متقدما الى تدعيم انتصاراته السياسية والاجتماعية متجها الى مزيد من الكفاية والعدل ،

تحقيقا لمجتمع الرفاهية الذى تتكافأ فيه الفرص بين الأفراد ، وتذوب فيه الفوارق بين الطبقات « فقرة من مقدمة الدستور » .

وقد وردت مبادىء الدستور فى هذا الخصوص فى بابيه الثانى والثالث : فالمادة السادسة منه تنص صراحة على أن « التضامن الاجتماعى أساس المجتمع المصرى » وبهذا النص وضع المشروع الدستورى حدا للروح الفردية المبنية على الأنانية . كما أن المادة التاسعة تنص بأن « الأساس الاقتصادى للدولة هو النظام الاشتراكى الذى يحظر أى شكل من أشكال الاستغلال ، بما يضمن بناء المجتمع الاشتراكى بدعامتيه من الكفاية والعدل » ويقتضى اعمال هذا المبدأ أن يكون توجيه الاقتصاد القومى كله وفقا لخطة التنمية التى تضعها الدولة « مادة ١٠ » .

وأن يسيطر الشعب على كل أدوات الانتاج وأن يوجه فائضها وفقا لخطة التنمية التى تضعها الدولة لزيادة الثروة وللنهوض المستمر بمستوى المعيشة «مادة ١» ولهذا السبب أيضا ميز المشروع الدستورى بين ثلاثة أنواع من الملكية :

(أ) ملكية الدولة : أى ملكية الشعب ، وذلك بخلق قطاع قوى وقادر يقوم التقدم فى جميع المجالات ويتحمل المسئولية الرئيسية فى خطة التنمية .

(ب) ملكية تعاونية : أى ملكية كل المشتركين فى الجمعية التعاونية .

(جـ) ملكية خاصة : وهى التى تسمح بها فى نطاق القطاع الخاص ، الذى يشترك فى التنمية فى اطار الخطة الشاملة من غير استغلال على أن تكون رقابة الشعب شاملة للقطاعات الثلاثة مسيطرة عليها كلها . « مادة ١٣ » .

وعلى هذا الأساس فان الدستور حين يسمح بوجود رأسمال خاص فانه ينص فى الوقت ذاته على أن يستخدم رأس المال فى خدمة الاقتصاد القومى ولا يجوز أن يتعارض فى طرق استخدامه مع الخير العام للشعب . « مادة ١٤ » .

وأن الملكية الخاصة مصونة وينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية ولا تنزع الملكية الا للمنفعة العامة ، ومقابل تعويض عادل وفقا للقانون « مادة ١٦ » .

اما الحقوق الاجتماعية والاقتصادية التى تقررت فى دستور ٢٥ مارس سنة ١٩٦٤ فانها تشمل الحقوق التى أرسى الميثاق اسسها ، وأهمها حق العمل « مادة ٢١ » والمعونة فى حالات الشيخوخة والمرض والعجز عن العمل أو البطالة « مادة ٢٠ » والتعليم بمختلف مراحله « المادة ٣٨ ، ٣٩ » والرعاية الصحية « مادة ٤٢ » والمعاملة العادلة من

حيث العمل ، وساعاته ، وتقدير الأجور والتأمين الاجتماعى ، والتأمين الصحى ، والتأمين ضد البطـالة ، وتنظيم حق الراحة والأجـازات « مادة ٤٠ » .

وغنى عن البيان أن المبادىء السـابقة من شأنها أن تحدث تغييرا جذريا فى وظائف الدولة ، وفى أجهزتها الادارية .

والحقيقة التى لاشك فيها ، ان فترات التغيير فى حياة الشعوب تكون مليئة بالأخطار ، وكل ثورة مهددة دائما بالانتكاس لما تتعرض له من تحديات . ولهذا فانه لا يكفى لنجاح العمل الثورى مجرد وضوح الرؤيا — وهى فى ذاته شرط جوهرى للنجاح — ولكن يجب أن يصحب وضوح النظرية ، تهيئة الظروف العملية للنجاح . ولهذا فان ميثـاق العمـل الوطنى وتقريره — لم يكتفيا بابراز أسس نظرية العمل الثورى العربية ، وانما أوضحا فى الوقت ذاته أسس النجاح ، وضمانات عدم الانحراف .

وانه لمن الأهمية بمكان أن يدرك كل مسئول عن العمل الوطنى فى مرحلة الانطلاق القادمة ما هى الأسس وأن يعى المقصود منها وأن يجعلها دستوره فى العمل وفى علاقاته العامة والخاصة على السواء ونرى من المفيد فى هذا التقديم أن نذكر أهم مبادىء الادارة العامة التى أوردها الميثاق وتقريره فى هذا الخصوص . ذلك أن مجرد ذكر هذه المبادىء معا يصور الى أى مدى يهتم الميثاق — الذى هو أسمى وثائقنا — بهذا الموضوع الحيوى .

اهم المبادىء التى أوردها الميثاق :

١ — تأكيد سلطة المجالس الشعبية المنتجـة فوق سلطة أجهـزة الدولة التنفيذية : « ان سلطة المجالس الشعبية المنتخبة يجب أن تتأكد باستمرار فوق سلطة أجهزة الدولة التنفيذية ، فذلك هو الوضع الطبيعى الذى ينظم سيادة الشعب . ثم هو الكفيل بأن يظل الشعب دائما قائد العمل الوطنى ، كما انه الضمان الذى يحمى قوة الاندفاع الثورى من أن تتجمد فى تعقيدات الأجهزة الادارية أو التنفيذية بفعـل الاهمـال أو الانحراف » .

٢ — جماعية القيادة : « ان جماعية القيادة أمر لابد من ضمانه فى مرحلة الانطلاق الثورى . ان جماعية القيادة ليست عاصما من جموح الفرد فحسب . وانما هى تأكيد للديمقراطية على أعلى المستويات ، كما انها فى الوقت ذاته ضمان للاستمرار الدائم المتجدد » .

٣ — ان تحقيق الاشتراكية يقتضى : « سيطرة الشعب على كل أدوات الانتاج ، وعلى توجيه فائضها طبقا لخطة محددة » .

٤ ــ التخطيط العلمى : « ان هذا التنظيم لابد ان يعتمد على مركزية فى التخطيط ، وعلى لامركزية فى التنفيذ ، تكفل وضع برامج الخطة فى يد كل جموع الشعب وأفراده » .

٥ ــ العمل على وصول القرية الى المستوى الحضرى .

٦ ــ وضوح خطة العمل الوطنى امام أجهزة الدولة : « ان العمل الوطنى على أساس الخطة لابد أن يكون محددا أمام أجهزة الانتاج على جميع مستوياتها ، بل ان مسئولية كل فرد فى هذا العمل يجب ان تكون واضحة حتى يستطيع أن يعرف فى أى وقت من الأوقات مكانه فى العمل الوطنى . ان ذلك يقتضى أن تتحول الخطة الشاملة فى أهدافها الاقتصادية والاجتماعية الى برامج تفصيلية تكون فى متناول أجهزة الانتاج » .

٧ ــ تنظيم الانتاج كما ونوعا : « ... بحدود زمنية تلتزم بها القوى المنتجة على أن تتم العملية كلها فى اطار الاستثمارات المخصصة . ان الكم والنوع لا يمكن فصلها عن حساب الزمن وحساب التكلفة والا أفلت التوازن الحيوى لعملية الانتاج وتعرضت للأخطار » .

٨ ــ تنمية الوعى لدى جميع المواطنين : « ان ولى كل مواطن بمسئوليته المحددة فى الخطة الشاملة .. هو فضلا عن كونه توزيعا للمسئولية على نطاق الأمة كلها .. هو فى الوقت ذاته عملية انتقال ثورية .

ان فلسفة العمل يجب أن تصل الى جميع العاملين فى الوطن فى كافة المجالات ، بل يجب أن تصل اليهم بالطريقة الأكثر ملازمة بالنسبة الى كل منهم » .

٩ ــ بث روح الشجاعة الأدبية : « انه من الأمور اللازمة تشجيع كل المسئولين عن العمل الوطنى أن يكتبوا أفكارهم لتكون أمام المسئولين عن التنفيذ . كذلك من الضرورى تشجيع كل القائمين بالتنفيذ أن يكتبوا ملاحظاتهم لتكون أمام المسئولين عن التوجيه » .

١٠ ــ ديمقراطية الادارة : « ان العمل الوطنى كله ، وعلى جميع مستوياته لا يمكن أن يصل سليما الى أهدافه الا بطريق الديمقراطية ، ووسيلة الديمقراطية أن تتوافر الحرية فى مراكز الانتاج جميعها ، لكى يتمكن جميع العاملين من أن يعطوا كل جهدهم الفنى والوطنى من أجل كمال العمل ، على أن يتم ذلك بالطبع تحت احكام تكامل المسئولية . كذلك فان وسيلة الديمقراطية أن تتحقق سلطة المجالس الشعبية على جميع مراكز الانتاج وفوق أجهزة الادارة المحلية » .

١١ ــ اعداد القيادات وحمايتها ضد الغير وضد نفسها : « القيادات

الجديدة المعنوية لتحريك التطوير الوطنى قوة هائلة لابد من حمايتها لتؤدى رسالتها الوطنية بنجاح وفى بعض الأحيان فان هذه القيادات فى حاجة الى حمايتها من نفسها » .

١٢ ــ الاحتياط ضد أخطار البيروقراطية : « ان هذه القيادات قد تقع فى خطأ توهم أن المشاكل الكبرى للتطوير الوطنى تحل خلال التعقيدات المكتبية الادارية . ان هذه التعقيدات تضع أعباء جديدة على العمل الوطنى دون أن تساعده . انها قادرة ــ لو تركت لخطأ توهمها ــ أو تصبح طبقة عازلة تحول دون تدفق العمل الثورى ، وتجميد وصول نتائجه عن الجماهير التى تحتاج اليه . ان أجهزة العمل الادارى ترتكب غلطة العمر اذا ما تصورت أن أجهزتها الكبرى غاية فى ذاتها . ان هذه الأجهزة ليست الا وسائل لتنظيم الخدمة العامة ، وضمان وصولها على نحو سليم الى الجماهير » .

١٣ ــ وضوح الاختصاصات وعدم تضاربها : « باد التنازع على السلطة يؤدى الى شلل القيادات العاملة فى التطوير الوطنى ، اذ تصبح كل منها عقبة أمام جهود الأخرى تجمد عملها وتلغى آثاره » .

١٤ ــ منع تركيز السلطات : « ان تكديس سلطات كبيرة فى أيد قليلة يؤدى دون جدال الى انتقال السلطة الحقيقية الى غير المسئولين بالفعل أمام الشعب . لقد كان هذا الاعتبار هو المصدر الحقيقى للقانون الثورى الذى صدر بأن يكون هناك عمل واحد للرجل الواحد » .

١٥ ــ اعداد القادة ذهنيا وايديولوجيا : « ان القيادات الجديدة لابد لها أن تعى دورها الاجتماعى وأن أخطر ما يمكن أن تتعرض له فى هذه المرحلة هو أن تنحرف متصورة أنها تمثل طبقة جديدة حلت محل الطبقة القديمة وانتقلت اليها امتيازاتها » .

١٦ ــ محاربة الاسراف : « ان الاسراف حتى ولو لم تتبعه استفادة شخصية للقيادة هو نوع من الانحراف ، فانه اهدار لثروة الشعب التى هى وقود معركة التطوير . ان الاسراف يشمل التضخم فى مصاريف الانتاج التى لابد لها ، كما أنه يشمل فى الوقت ذاته عدم تقدير المسئولية ، فى دراسة المشروعات الجديدة ، وتحيد الى الاهمال فى التنفيذ بدون اليقظة الواجبة لسلامة العمل » .

١٧ ــ اتباع الأساليب العملية : « بأن العمل الثورى لابد له أن يكون عملا علميا . بأن العلم هو السلاح الحقيقى للارادة الثورية ، ومن هنا الدور العظيم الذى لابد للجامعات ولمراكز العلم على مستوياتها المختلفة أن تقوم به » .

أهم المبادىء التى أوردها تقرير الميثاق :

١ ــ تعتبر أجهزة الدولة تعبيرا صادقا عن احساس الجماهير ، «تأكيدا للديمقراطية ، كان منطقيا أن يستقر فى فهمها أن القيادة السليمة تقوم على الاحساس الكامل بمطالب جماهير الشعب ، والتعبير الصادق عنها ، والعمل من أجلها .

٢ ــ القدوة الاشتراكية : « ان القدوة الحسنة لها اكبر الأثر فى تنمية الأسلوب الاشتراكى لدى أفراد الشعب . إن هذه الحقيقة البديهية تلقى على كل من يتصدى للقيادة على جميع مستوياتها مسئولية ضخمة ، أن يكون اشتراكيا فى تفكيره ، اشتراكيا فى سلوكه . ان حرص القيادة على المسلك الاشتراكى شرط أساسى لتثبيت ايمان الشعب بالاشتراكية »

٣ ــ العمل فورا على تطوير القطاع العام : وقد أورد التقرير أسسا معينة يجب التزامها عند اجراء هذا التطوير وأهمها :

(أ) ازالة ما يكون قائما من تناقض جهازى بين المؤسسات العامة ، واستبعاد التعقيدات المكتبية والادارية ، بحيث لا يصبح الروتين الحكومى طبقة عازلة تحول دون العمل الثورى .

(ب) الحيلولة دون قيام عقلية بيروقراطية تعطل الأجهزة الحكومية وتستغلها . ان أخطر ما يصيب القطاع الاشتراكى أن تقوم هذه العقلية وتعمل باسم الاشتراكية .

(ج) وضع كل عامل فى العمل الذى يتناسب مع كفايته واستعداده ومع ما حصل عليه من علم وتدريب ، وما يتيسر له من خبرة « اننا فى حاجة الى كل عقل يفكر ، والى كل يد تعمل ، فى حاجة أن يفكر كل عقل فى ميدانه الطبيعى ، وأن تعمل كل يد فى حقلها الطبيعى » .

(د) تحديد الأجور والمرتبات وملحقاتها فى الحكومة والمؤسسات العامة وشركات القطاع العـام على أساس قواعد منسقة بحسب نوع العمل وانتاجيته .

(هـ) القضاء على كل اسراف فى القطاع العام ، واعادة النظر فى اجادة منتجات العام والخاص معا ، بما يضمن تيسير حصول الشعب على السلع والخدمات الضرورية بأثمان معقولة ، من غير اخلال بحاجات التوسع الاستعمارى .

٤ ــ مساهمة السلطات المحلية فى عملية التخطيط « فالتخطيط على مستوى الجمهورية لابد بطبيعته أن يكون مركزيا ، وان كان من

الواجب أن يستهدى التخطيط المركزى بدراسات وخطط أولية تقوم بها السلطات المحلية . ان هذه السلطات أقدر على حصر مواردها ، ومعرفة امكانياتها . ويقتضى تحقيق الكفاية فى التنفيذ أن يترك أمره للأجهزة اللامركزية ، وخاصة الأجهزة المحلية ــ لأنها بحكم وجودها فى مناطق التنفيذ ــ أقدر على سرعة العمل ومرونة الحركة » .

ان هذه المبادىء والأسس التى أوردها الميثاق وتقريره ــ وهى بعض من كل ــ أصبحت ملزمة ، وواجبة التنفيذ ، ولا يجدى فى تنفيذها الاصلاحات الجزئية ، بل لا يمكن أعمال ما قامت عليه من مبادىء الا بهذا الجهاز الادارى من جذوره ــ كما صرح السيد الرئيس مرارا ــ وهذا التغيير الجذرى لابد أن يكون شاملا ، يتناول الجهاز الادارى من حيث تنظيمية ، ومن حيث عمله . فالأمران متلازمان .

ومن أخطر المشاكل التى يتعرض لها التطوير الثورى للجهاز الادارى مشكلة البيروقراطية التى أشار اليها صراحة أو ضمنا كل من الميثاق وتقريره .

والبيروقراطية تستعمل عادة بأحد معنيين :

معنى واسع : يكاد يكون مرادفا للدكتاتورية . ومعنى ضيق : هو التعقيدات الادارية والمكتبية التى تعوق العمل الادارى ، وتجعل من أجهزة الادارة غاية فى ذاتها بدلا من أن تكون أجهزة وأدوات لخدمة جماهير الشعب .

ولقد أخذ المؤلف البيروقراطية بمعناها الواسع : واضطره هذا المعنى لأن يطرح للبحث موضوعات سياسية ، وادارية ، واقتصادية ، وتاريخية .. الخ .. فكشف عن سعة اطلاع .

ولما كانت الموضوعات التى تناولها المؤلف من العمق والشمول بحيث تستنفد المطولات فانه لم ينح فيها المنحى الأكاديمى ، وانما سلك فيها سبيل التبسيط المبنى على الجهد والاطلاع الشخصى ، مما اضطره الى استعمال اصطلاحات غير متداولة . واذا كان من يسلك سبيل البحث الأكاديمى قد يختلف مع الباحث فى بعض النقاط أو يختلف معه فى بعض ما انتهى عليه من مقترحات . واذا كانت بعض المقترحات التى نادى بها قد تحققت فعلا لاسيما فى مجال الموظفين أو عمال الادارة بصدور قانون العاملين الجديد رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ فان البحث فى مجموعه يكشف عن جهد طيب ، وعن استعداد للتثقيف الذاتى . ولقد شجع

الميثاق على الكلمة المكتوبة ، وحث كل صاحب رأى على ابداء رأيه ، ولم يقتصر ذلك على أساتذة الجامعات ، أو المتخصصين فى مختلف الفروع بل وجه نداءه ، الى المواطنين جميعا ، لأن العمل الثورى بطبيعته هو عمل جماهيرى كامل تقيمه الجماهير بدمائها ، وتحافظ عليه بأرواحها .

ونهذا فقد سعدت بقراءة هذا الصفحات التى تكشف عن روح شباب ثورى ، تفاعل بمبادىء الثورة فى المجال الادارى ، وانطلق يقدم للتجربة الثورية بعض ذات نفسه ، وما أدركه من تجاربه الخاصة .

دكتور سليمان الطماوى
رئيس قسم القانون العام
بحقوق عين شمس

الفصل الأول

الملامح العامة للبيروقراطية

ما هى البيروقراطية

ما كان موضوع البيروقراطية ليطرح للمناقشة ، أو يثار فى الصحف ـ فى مجتمعنا ـ لو لم يقيض الله لنـــا من أمرنا ثورة تطيح بالاستعمار والرجعية والرأسمالية والاقطاع . ذلك الحلف المستبد الذى كان يسخر أجهزة الدولة جميعها لخدمة مصالحه الشخصية ومنفعة أذنابه وأشياعه وأتباعه ، من المتقنين لتفريخ المصائب أو المكاسب ، من اللوائح والقوانين والقرارات والتعليمات المتضاربة ، المتراكمة بين رفوف الملفات والأضابير، منذ دنست أقدام نابليون أرض الكنانة حتى وقتنا هذا .

ولقد تركز اهتمام حكومة الثورة فى شن الحملات على البيروقراطية وتعبئة الرأى العام العربى ضدها بشكل أكثر جدية ، بعد صدور قوانين يولية عام ١٩٦١ الاشتراكية .

حقا ان الثورة بدأت عملية تطهير للأداة الحكومية منذ أشرق فجرها فى يوليو عام ١٩٥٢ ، فأقصت آنذاك بعض عتاة البيروقراطيين عن كراسى السلطة التنفيذية بالاقالة أو العزل . وقدمت بعضهم الى محكمة الغدر ، وأعلنت محاكماتهم للملأ عبرة لمن يعتبر . ولكن هذا لم يكن كافيا للقضاء على البيروقراطية ، لأن جـــذورها تمتد بين مستويات الهرم الادارى ، وتنتشر فى القاعدة ، تغذيها مواريث تاريخية وأخرى اجتماعية ، وتثبتها ظروف سياسية فاسدة كان لها أكبر الأثر فى تدعيم وجودها .

ولهذا توالت الجهود المبذولة لهز الجهاز الحكومى . وظلت محاولات التنظيم الادارى قائمة ، لكن بلا فاعلية ، بل ان أغلب هذه المحـــاولات نفسها اصيبت بالبيروقراطية . لم تهتم بالهز والتنظيم بقدر ما اهتمت بقصر تشكيل اللجان على أشخاص معينين من ذوى النفــوذ الادارى . ليحصلوا على مرتبات « بدل اللجان » وها هو السيد زكريا محيى الدين يبدأ أعمال وزارته بحملة مركزة ضد البيروقراطية ، تتمثل فى مؤتمرات الادارة والانتاج والعماليين .

وسر اهتمام الدولة هذه الأيام بتشديد النكير على البيروقراطية ، أنها ألد أعداء الاشتراكية ، وأشر الجراثيم فتكا بها ، وأشد المعاول تقويضا لأركانها .

انها ربيبة الحكم المستبد ، وسمة الرأسمالية ، وسدنة الاقطاع ، ومركبة الرجعية ، وسلاح الاستعمار . وهى وسيلة هؤلاء جميعا لتفويت الفرص الطبيعية على من يشاءوا متى شاءوا الى أن يشاءوا . وهى أداة اغداق النعم على من يستحسنون ممن لا يستحقون . والقاء النقم على من يستهجنون ممن يستحقون .

انها وسيلة سحرية ذات وجهين . تستطيع فى وقت واحد : المنع والمنح ، التحريم والتحليل ، الغل والبسط ، الوفر والقحط ، الأخذ والعطاء ، التعجيل والابطاء ، القبض والفيض .... حسبما ينسجم مع أهواء ونزوات ومزاج صاحب السلطة ، فى أى مستوى من المستويات الادارية ، كل بنسبة ما يتوفر له من امكانيات الوظيفة وحدود نفوذها .

وغالبا ما تكون الحوافز نفعية أو انتقامية ، لكن الأمر الذى لا جدال فيه ؟ هو أن البيروقراطية كالأرضة تماما . تنخر فى جسم الدولة خفية ، وتستنزف قواها المادية سرا ، وتفقدها حصانتها الشعبية تدريجيا ، حتى تسلمها فى النهاية الى التدهور والدمار . ولهذا فانى أومن ايمانا عميقا بأن التربية السياسية العقائدية المقارنة هى أهم عناصر الوقاية من البيروقراطية ، وذلك ما يحدو بى الى الافاضة فيها عند الكلام عن عناصر نشاط الدولة من حيث التخطيط والتنظيم والعمل الوطنى .

تعريف البيروقراطية :

انها الآفة التى تصيب العمل ، فتمتص منه رحيق الفاعلية والوطنية ، وتجعله نفاية جافة لا حياة فيها ولا نفع .

أصلها « بيرو — كرات » Bureau Cratos لفظ لاتينى من مقطعين الأول يعني « مكتب » ، والثانى يعنى « سلطة » . ومعناه على الجملة : سلطة المكاتب ... السلطة الادارية ... نفوذ الوظيفة ... التحكم الادارى ... سيطرة الأداة الادارية . وهى فى أبشع معانيها : الاقطاع الوظيفى .

وعلى العموم فهو لفظ يطلق على كل عمل ادارى أو مكتبى يتصف بالتعقيد ، أو الابطاء ، أو الاستغلال ، أو الخروج عن القصد الأصلى من انشاء الوظيفة ، أو الانحراف فى أى صورة من الصور .

فالبيروقراطية اذن ظاهرة ادارية مرضية ، أكثر ما تكون تفشيا فى الأداة الحكومية . ومن هنا كانت خطورتها أشد هولا على مستقبل الدولة الاشتراكية . حيث تتولى الدولة عن طريق الأجهزة الحكومية المتعددة المتضخمة — ادارة شئون الانتاج الرئيسية ، ومختلف أنواع الخدمات بعد ضمها الى القطاع العام .

مظـــاهرها الســـلبية :

ان للبيروقراطية مظاهر سلبية وأخرى ايجابية ، ومن مظـــاهرها السلبية ــ جمود الأفراد ، وجمود اللوائح ، والاستعلاء ، والسيطرة .

جمود الأفراد : هذا النوع من مظاهر البيروقراطية يبدو أحيانا على شكل جمود يصيب عقلية الموظف ، وتحجر يبلد ســـلوكه الوظيفى ، ويصبغه بصبغة آلية مملة ثقيلة الظل ضعيفة الأداء ، سلحفائية الحركة، عديمة القيمة ، وغالبا ما ترتبط هذه الحالة بانخفاض مستوى الموظف ثقافيا واداريا من حيث التدريب ، أو بضعف مستواه الصحى سواء من ناحيته البـــدنية أو النفسية ، نتيجة لانخفاض مستواه الاقتصـــادى أو افتقاره الى وسائل شغل أوقات فراغه بطرق بناءة ، مما يدفعـــه الى مواطن التلف .... ولهذا كله أو بعضه يبدو على حالة من فقدان الرغبة فى العمل ، وعلى صورة يائسة من التهالك والتراخى أو الحيرة .

جمود اللوائح : وقد تبدو البيروقراطية فى هيئة تأجيل وتسويف ، ومماطلة ، واشارة واحالة ، ثم تعلل ، وتهرب ، وحلقـــة ، ودشت أو حفظ أو اخفاء ، واعادة فحص وعقد لجان ، وتفصيل قواعد ومناقشـــة قرارات .... الى ان ينتهى الأمر بصاحب المصلحة الى الشعور باليأس والاخفاق ثم الانصراف عن حقه أو أن يجأر بالشكوى الى مستويات أعلى ابعد ما تكون اطلاعا على تفاصيل القضايا ، وأكثر انشغالا بأمور أكثـــر أهمية .

فاذا كان العنصر انبشرى فى هذه الحالة براء ، فهو بيروقراطى رغم انفه . بيروقراطى بحكم ألغاز اللوائح المتضاربة ، وأحاجى القـــرارات المتناقضة التى لا يبدد ظلام غموضها الا قرار وزارى أو جمهورى ، أو استصدار قانون أو حكم محكمة ... وهيهات .

هواية السيطرة : وقد تظهر البيروقراطية فى هالة من الســـيطرة والنزوع الى السيادة Herrschaft والتشبع بروح التحكم الادارى وتملك السلطة كل السلطة ، وابتلاع كل مظاهر النفوذ . وقد يكـــون الدافع لذلك لا اراديا . وقد يكون هدف الموظف هو زيادة الاختصاصات ليزداد سلطانه ، ويستأثر بمزايا الســـلطة دون غيره . والنزوع الى الاستئثار بسلطات واسعة يختلف اختلافا بينا عن الميل الى تأديةتفاصيل عملية كثيرة . الحالة الأولى تعكس طاقة تحكمية هى السيطرة . والحالة الثانية تعبر عن طاقة عملية نشطة . وكلاهما لا مجـال له فى المجتمع الاشتراكى الذى يقضى ــ فيما يختص بالأولى ــ بمركزية التخطيـــط ولا مركزية التنفيذ . ويعتمد ــ فيما يختص بالثانيـــة ــ على مبدأ التخصص وتقسيم العمـــل . كما أن عامل الســـيطرة والاذلال ينم عن

استهتار بالقيم واغفال المصلحة الحقيقية والسيادة الحقيقية ، وكلاهما للشعب .

الاستعلاء : واستعلاء بعض المديرين على مرءوسيهم من عباد الله ، يدفعهم الى ادارة الأجهزة الادارية على الورق لا على الطبيعة ، ومن خلف مكاتبهم العاجية لا من واقع الحال ، ومن وحى التقارير الشفهية أو التحريرية التى ترفع اليهم . وقد تكون ناقصة أو مغرضة ، لا يعتمدون على انطباعاتهم الخاصة ، وملاحظاتهم وتجاربهم الشخصية ، وهى لاشك أصدق وأوفى وأوجب .

المظاهر الايجابية :

صور الانحراف العامة : وقد تتسم البيروقراطية بذكاء متوقد ، وخبرة ادارية فياضة ، وطاقة عالية من النشاط ، وخفة الحركة. ولكنها مع الأسف لا تعطى من التفكير والخبرة والنشاط الا بمقدار ما تأخذ من المنفعة . وواضح أن الموظف فى هذه الحالة اللاأخلاقية يستغل معرفته بمختلف الثغرات بين أكداس اللوائح والقرارات الادارية فى سبيل الحصول على مصالح خاصة ، سواء كانت هذه المصالح رشوة سافرة على صورة نقود أم مقنعة على هيئة هدايا أو منافع متبادلة .

بيروقراطية العلاقات : ومن هذا النوع أيضا بيروقراطية العلاقات . وأقصد بها علاقة « شيلنى وأشيلك » وقد تكون هذه العلاقة بين رئيس ومرءوسه فى مستوى فوق المتوسط بالجهاز الادارى . يؤثر الأول الثانى على غيره وعلى الصالح العام ، بمنحه مزايا وظيفية ليست من حقه ، فى مقابل أن يتفنن الثانى فى التحايل على تفتيق اللوائح ومط القوانين لتحقيق مكاسب غير مشروعة للأول يتحمل مسئوليتها الثانى .

وقد تكون هذه العلاقة بين أفراد يتساوى نفوذهم فى جهاز مختلف من أجهزة الأداة الحكومية ، أو فى فروع مختلفة لجهاز واحد : يتبادلون المنافع والخدمات فى بورصة البيروقراطية على حساب القاعدة التنظيمية. وتتخذ سرقاتهم صورا كثيرة منها التعيين فى الوظائف ، والصرف لغير المستحقين ، وقبول غير المستوفين للشروط ، والشفاعة فى الاعفاء أو التوسط أو التنكيل ، وارساء العطاءات ، وغير ذلك من مظاهر الشذوذ عن القاعدة الادارية الأخلاقية التى يترتب عليها اثقال كاهل الدولة بأعباء مالية وبشرية لا قبل لها بها ، أو تفويت أكبر قسط من الربح على الدولة كما يحدث فى تحصيل الضرائب ، أو اصابتها بمختلف الأضرار كالتواطؤ مع الموردين والمقاولين فى عمليات الفحص والتجربة والاستلام

المختلفة . أو غير ذلك من تضييع حقوق الشعب فى فرصهم المتكافئة من الخدمات والمعاملات العادلة .

الرشـــوة : وهى أسفل وأدنأ مظاهر البيروقراطية بوصفها خروجا على كل القيم الاجتماعية والدينيـــة والأخلاقيـــة وهى فى المجتمع الاشتراكى أميل الى المقابلة بالعقاب المشدد الصارم منهـــا فى المجتمع الرأسمالى . ذلك لأن الاشتراكية تعنى ملكية الشعب كله لموارد الانتـــاج كلها ، والرشوة فى هذه الحالة جريمة موجهة الى كل الشـــعب فهى جديرة بمضاعفة العقاب .

وهذه الظاهرة توجد فى المجتمعات الانسانية منذ القدم : نص عليها قانون حمورابى منذ أربعة آلاف عام. وأصدر بشأنها الفرعون«حارمحب» مرسوما يقضى باعدام كل موظف أو كاهن يقترفها أثناء تأدية وظيفتـه القضائية . ولجأ اليها « بانيبال » ملك آشور لهزيمة أعدائه ، وقبـــل الميلاد بقرن ونصف قضى « قانون كورنليا » بنفى من يرشو الناخبين . أما قانون « كالبورنيا » فقد قدر لها عقوبة الغرامة والحرمان من الوظائف العامة وعضوية البرلمان .

والملاحظ أن الرشوة فى الغرب تقدم من الحكام الى الجماهير لشراء اصواتهم فى الانتخابات ، وانتقل هذا التقليد الينا مع الاســـتعمار فى عهود الفساد . أما فى الشرق فانها تقدم من الطبقات الأدنى الى الأرقى ذات السلطة والنفوذ بقصد تخفيف حدة التسلط أو تيســير الحصول على الحقوق . .

وتسود ظاهرة الرشوة حيث ينحط المستوى الأخلاقى ، وتتفشى مظاهر التفكك الاجتماعى ، ويضعف الواعز الدينى ، وتقـــوى النزعات المادية والشهوات البدنية .

فالموظف المتدين ، والمتـــزوج المحب لأسرته وأولاده ، والمتمســـك بالأخلاق ــ الحميدة ــ أكثر حصانة ضد الرشوة من الأعزب ــ المستهتر ، ار العربيد السكير المقامر كما أن الموظف المتخلف اقتصاديا أكثر تعرضـــا لمغريات الرشوة من زميله الذى يعيش فى بحبـــوحة من مرتب مناسب خصوصا اذا كان الأول يشعر بظلم أو غبن يهيج فى صدوه مشاعرالحقد الاجتماعى والرغبة فى الانتقام من المخدم .

والريفيون أكثر صمما لنداء الرشوة من الحضريين بحكم قنـاعتهم وتطلعاتهم المحدودة وسيطرة تعـــاليم الدين عليهم . والأهم من ذلك أن الرشوة من فصيلة الخفافيش تهرب من النور ولا تعيش فيـــه . فهى تمرح حيث الدكتاتورية الفردية أو الارستقراطية الطبقية بظلامهاوظلمها.

ولكنها تختفي وتنتهى لما سمح صحو السماء باشراق الديمقراطية .
ذلك أن الديمقراطية تسمح بالنقد ، والنقد يكشف بأنواره خفافيش الرشوة فتهلك أو تفر .

الاقطاع الادارى : هذا النوع من البيروقراطية قوامه طبقة من هواة السيطرة والتعالى تتعسف ، وتنحرف ، وتسرف فى الاستئثار بالامتيازات المادية والأدبية . وتكون بالفعل طبقة ارستقراطية انعزالية مستبدة مغرورة . تعيش فى المجتمع الادارى فى نفس المستوى الذى كان الاقطاع الاقتصادى يستغله ويشغله فى الريف وفى عالم البنكنوت . فيصبح الشعب كمن ينهض وقد أنقذته الثورة من براثن الاقطاع التقليدى وكلابه المسعورة ، ليجثو طائعا تحت مكاتب الاقطاع الادارى بينما هى فى الواقع أداته التنفيذية الأجيرة .

اذا بلغ الاقطاع الادارى حد الاجتراء على القيم الجديدة واغفالها فعلى التقدم السلام .

اذا بلغ حد الاستئثار بالتعيين ، ومحاربة المنادين بالاصلاح والتطور، والتحايل على القوانين ، وقصر أطايب المكافآت التشجيعية وساعات العمل الاضافية وامتيازات المواصلات وغيرها على الفئات المهنية السائدة ومن لف لفهم من الأتباع والأشياع فلا يبقى لعباد الله الا فتات الموائد... فلا تكافؤ فرص . ولا عدالة توزيع . ولا مساواة .

والأدهى والأمر اذا وصلت الى حد تعطيل عمليات التنمية عن طريق قبر المواهب ومحاربة الابتكارات ، ودشت الأبحاث والمشروعات التقدمية أو انتحال شرف تصميمها .

ومشكلة السيارات الحكومية التى استعصى حلها .... انها تمثل نواحى عدة من البيروقراطية المركبة . انها تمثل تحديا لمبادىء الميثاق عامة ، فضلا عن أنها تعتبر اتلافا لمال الدولة واستغلالا سيئا لسلطة الوظيفة ، وانعزالا عن الشعب احساسا وغاية .

طبقة الحرباوات : وهى طبقة من المتلونين المنافقين الذين سماهم الرئيس جمال بطبقة « الحرباوات » . تلك الطبقة التسلقية التى وصل أغلبهم الى الوظيفة عن طريق المحسوبية أو بوسيلة التهريج السياسى فى عهود الفساد .

وقد اتخذت هذه الطائفة من الرياء والملق والمداهنة والتلون والتزلف والتمسح والنم والوشاية ــ أسلوبا دفاعيا يحميها : اما من انكشاف جهلها ثم اقصائها عن ــ مراكزها واما للاحتماء من انتقام الأحزاب المتعاقبة على الحكم وعلى تولى الأداة الحكومية .

وتعشت عدوأها الخلقية بين غيرهم . وتأثر العمل الحكومي بالحاق الاداري ـ بهم اجمالا أيما تأثر . فهي طبقه نفعيه شكلت عنصرا خاصا من عناصر الفساد . عرفت بأنها أقدر من يعرف من أين تؤكل الكتف .طبقة زودتها ظروف تنشئتها في حجر الحزبية والاقطاع والتبعيـة ، وتحت أقدام الرجعية والرأسمالية المحتكرة ... زودتها هذه الظروف بما يجوز تسميتها بلاستيدات لا أخلاقية من كل ألوان التعامل . ولهذا فهي تمت الى الآدمية شكلا والى الحرباء موضـوعا . تعيش في كل جو . ولديها قدرة عجيبة على التأقلم مع كل اتجاهات المراكز والسـلطات الادارية المتعاقبة على أعلى كراسي الادارة . كل ذلك من أجل المنفعة . طبقة أشبه ما تكون بمعلمي المقاهي الذين عاصروا عهد الفتونة ، وكانوا يحتفظون لكل فتوة بصورة ، يرفعونها اذا انتصر ، وينكسونها متى انهزم.

وكما أن المصدر الحقيقي السلطة في دولة الاقطـاع ورأس المال المستغل التي زالت ـ كان خزانة الأفراد المسـيطرين على الطـاقة الاقتصادية ـ كذلك فان المصدر الحقيقي للسـلطة الادارية في بعض الأجهزة الحكومية ، لا يزال مركزا في يد هذه الحفنة التي تسـتطيع الحصول على تأشيرات الفصل والنقل والجزاء والترقية والعلاوة .. انها بطانة نفعية تجيد الانحناء ، ولباقة الرياء ، وولاء الحذاء ..

انها فئة تمرست على أساليب الاقطاع والرجعية . وخدمتهم ضآلة مراكزهم حينما قامت الثورة . كما أفادتهم قدرتهم العجيبة على التلون فتستروا وتخفوا . وهم بهذه القدرة ، وبحلول دورهم في التـرقي ، وصلوا الى مراكز حساسة في الاداة الحكومية . يتحكمون في نبضاتها بحيث تنتصر دائما ارادتهم على أي ارادة وبحيث يسـتطيعون طمس المعالم وقلب الحقائق ، ولا يعدمون وسيلة لكسب تأييد كبار المسئولين.

الطبقـات التـكنوقراطية :

تعريفهـا : لفـظ التـكنوقراطية مشتق أصـلا من اللفظ اللاتيني Techno-crat بمعنى سلطة الفن أو المهنة ، أو سـيادة الخبرة المهنية في الدولة Government by technical experts ونحن نستحدث هذا اللفظ مجازا للتعبير عن ظاهرة خطيرة تسـود مختلف قطاعات الأجهزة الحكومية الكبرى ، ذات أثر بالغ الضرر على التطبيقين الديمقراطي والاشتراكي في مجتمعنا . كما تعتبر أصلب حواجز تنفيذ المبادىء الميثاقية وأكثرها ارتفاعا بشكل يصعب تخطيه .

نبذة تاريخية : والتكنوقراطية في أوضح صورها تتضح في مدينة افلاطون الفاضلة حيث أرى أن يختص الحكماء والفلاسـفة دون غيرهم

باسمى المراكز السياسية فى الدولة . وفى عالم الواقع نهجت المانيا النازية نهج الحكم التكنوقراطى . وبوصفها دولة ذات أهداف عسكرية بدلت عناية فائقة للعسكريين ورجال الجستابو ، فكانت تكنوقراطية عسكرية . ومن الطبيعى أن تحدث تكنوقراطية عسكرية مؤقتة — تطول مدتها أو تقصر — فى الدول جميعا حينما تتعرض للعدوان أو تتوقعه ، وحينما تنتهج سياسة الحرب ، فيتحتم عليها أن تولى العسكريين والشئون العسكرية أوفر قسط من العناية فى سبيل أمن الدولة الخارجى وحماية الأرواح والأموال من أهوال الغزو وبطش الأعداء .

غير ان الأمر يختلف عن ذلك فى مصر . تخلصت مصر من قبضة تكنوقراطية المماليك لتقع فى شرك تكنوقراطية الألبان والأتراك . وكلا الطائفتين من محترفى القتال الذين كانوا يستأثرون بالسيادة وبالأموال والأقوات .

وبدأت تكنوقراطية تشريعية جديدة بعد عام ١٩٢٣ تزعمها خريجو الحقوق من المحامين . ذلك أن ظروف تشكيل اللجنة التأسيسية لحزب الوفد من « سعد زغلول وأغلبية من الأعضاء المحامين » كان عاملا هاما فى جعل اغلب المراكز الوزارية وما يليها من وظائف كبرى ميراثا لطبقة الحقوقيين . ولقد ساعد على سيادة هذه الطبقة المهنية عدة عوامل منها: أن حاجة البلاد الى دستور وقوانين كانت تستلزم — التوسع فى استخدام هذه الطائفة . كما أن الحجر على التعليم القانونى لم يكن بنفس النسبة التى يتشدد بها الاستعمار على فروع التعليم الأخرى خصوصا التعليم العسكرى ، خشية أن يشتد عود الأمة فينفض عنها أعداؤها . وكان لقدرة المحامين الخطابية كذلك دخل كبير فى تشكيلهم نسبة برلمانية نامية اذا ضوهيت بغيرهم من الطوائف — بغض النظر عن التبعية أو الانحراف السياسى اللذين كانا الصفة السائدة للبرلمانات عموما . ويضاف الى هذه العوامل أن الاعتبارات الحزبية والسياسية اتخذت من الوظيفة الحكومية مادة لحشد الأنصار وتكوين البطانات أو اقصاء المعارضين وعزل الخصوم ، خصوصا وأن مجلس الوزراء كان يملك من السلطات الاستثنائية فى شئون الموظفين ، ما مكن الوزارات المتعاقبة — من أساءة استعمال هذه السلطة — واستخدام هذا السلاح فى تحقيق أغراض حزبية مختلفة لا تراعى فيها سلامة البنيان الحكومى مطلقا . والغريب ان هذا الاستثناء قد قررته أصلا لائحة الموظفين فى ديكريتو يونية ١٩٠١ ليتحكم به المفتشون الانجليز فى تسيير دفة الحكم والادارة طبقا للأهداف الاستعمارية . فاستنه الوزراء للأهداف الحزبية ، ومن ثم أسفر عن تكنوقراطية طائفة القانونيين وكانت الفترة ما بين عام ١٩٢٣ حتى نشوب الحرب العالمية الأخيرة تعتبر العصر الذهبى لهم نظرا لما كانوا يتمتعون به من امتيازات لا تتوفر لغيرهم من الطوائف المهنية .

عوامل انتشارها : فلما أقبلت الحرب العالمية الثانية بغلائها ،أخذت الطوائف الأخرى تنتهز فرص الانتخابات والهزات السياسية فتجأر بالشكوى طالبة الانصاف والمساواة ، ولم تعدم كل طائفة مبرراتها المعقولة فى عدالة مطالبها : فكما أن للقضاء قدسيته ، فان للهندسة أهميتها ، وللطب فضلا عن ذلك طول مدة دراسته ، واعتبر المعلمون أنفسهم بناة العقول .... وهكذا . وكانت النتيجة أن ميزت الحكومة هذه الطوائف الفنية العالية فى الكادر العام الموحد الملحق بالقانون الخاص بنظام موظفى الدولة الصادر فى أكتوبر عام ١٩٥١ ، وأخذت بمبدأ تقييم الشهادات وتسعيرها دون تقييم الخدمات والوظائف . وصار لكل فئة مرتبات البدلات وغيرها من الفوارق التى نمت فيها روح التعالى . ولا غرو فقد كانت حدة الفوارق هى طابع المجتمع فى ذلك العصر .

وبدأت التكنوقراطية تتوزع على القطاعات الحكومية الكبرى قسمة بين مختلف الطوائف المهنية النقابية الغليا . واستأثرت كل مهنة بوزارة تركزت فيها بحكم طبيعة العمل ، وتقلدت سلطاتها جميعا ، وهيمنت على المراكز الادارية العليا الى جانب الفنية . وخصت أفرادها زبد المميزات والتسهيلات والخدمات والاستثناءات ، التى لا يتمتع بمثلها غيرهم من الفئات الأخرى فى نفس القطاع ، مهما تعادلت الدرجات العلمية أو العملية . والعجيب أن نفس الفرد من نفس الفئة المهنية لا يحصل على نفس القدر من المنافع أو التقدير الأدبى والمعنوى لو نقل الى قطاع حكومى آخر تهيمن عليه طائفة تكنوقراطية أخرى .

آثارها : ونتيجة لذلك تركزت السيادة الفعلية فى أفراد الطوائف المهنية كل فى قطاعها الخاص ، كالأطباء فى وزارة الصحة ، والقانونيين فى وزارة العدل والمهندسين فى وزارة الرى ، والمعلمين فى وزارة التربية والتعليم ... الخ . واختفت بالتالى الارادة الشعبية الغالبة فى الأبنية الادارية . كما انقرضت فكرة المساواة والعدالة الاجتماعية بين جموع الموظفين والعمال . وصارت الأداة الحكومية مسرحا لمهازل الكسب ومآسى التظلمات . وصار ما يبذل من اجراءات للمطالبة بمنفعة أو التماس الانصاف ورد الحقوق المهضومة — أكثر مما يبذل فى صميم العمل نفسه . وساءت الحالة الاقتصادية والنفسية فى محيط الموظفين من غير التكنوقراطيين مما ساهم فى خمود جذوة نشاطهم بوجه عام .

ومن هؤلاء وهؤلاء ضاعت سيادة الشعب مصدر كل سيادة . لأن التكنوقراطية الادارية ركزت السلطة عند أطراف أقلام فئتين من الموظفين : احداهما تسلطنت وتعالت فى وهمها الى شاهق لم تعد ترى منه المصالح العامة الا بقعة تافهة غير مميزة التفاصيل ، والثانية مقبورة

تحت الأرض مغمورة بالتراب ، تشغلها متاعبها وآلامها عن واجب الوظيفة ، وتطفى صرخاتها ذاتها على صياح الجماهير .

وهكذا تعثرت الأقلام وتشاءبت ، فنامت مصالح الشعب وأهدافا لأمة على سيمفونية كسل الموظفين وخمولهم . وما أكثر ما تتعالى وتتعسف الأقلام تصاعديا حسب درجات الكادر ، واخضرار الأبواب ، وسعة الحجرات ، وكبر حجم المدافىء والمكاتب والمكيفات ، وتزايد العلاوات والبدلات وفخامة العربات وضخامة الامتيازات .

ان التكنوقراطية تمثل مشاهد مؤسفة للاثرة والتعصب المهنى ، وسيطرة الوظيفة ، وتجاهل القيم الاشتراكية . كما انها تفرز سموما تخدر العمل الوطنى وتثير الفرقة ، وتوجد تمييزا مهنيا أشبه ما يكون بالتمييز العنصرى . من حيث المعاملة والأثره ، فى بعض القطاعات . انها تتضمن استخفافا بمبادىء العدل والمساواة والتضامن والشورى بين العاملين لكل بقدر عمله وتخصصه .

ان أبناء الطائفة المهنية السائدة فى جهاز تنفيذى ما ، أو فى أجهزة مختلفة لا يقتصر نشاطهم على الاستئثار بمزايا ذاتية أو فرص شخصية، بحرم غيرهم منها وتذوب حيالها مصالح الآخرين — بل لقد بلغ الغرور ببعض افرادهم أن يجاهر بأن الفرد منهم « هو القانون » وأن يصرح آخرون « أن الوزارة وزارتنا » وأن يقول غيرهم منهم « **ان كل الفئات الأخرى فى هذه الوزارة قد وجدت لخدمتنا » وفى هذا الغرور يقول** « برتراند راسل : **لن تكون الديمقراطية حقيقة نفسية طالما كانت الادارة معتبرة كهيئة يشار اليها بقولهم « هؤلاء السادة » — هيئة — تمضى قدما فى أرستقراطيتها وجبروتها .... هيئة من الطبيعى أن تثير فى النفس الضغينة والعداء . ولكنه العداء المتخاذل العاجز . »**(١)

وهذه الحالة من بين الحالات التى تدعو البعض الى قصر الاتهام بالبيروقراطية على المستويات الادارية والفنية العليا وحدها ،والى حصر شبهتها فى القيادات التى تتولاها الفئات المهنية الفنية الرئيسية سالفة الذكر .

انك لا تجد لجنة مشكلة لأى غرض الا وللتكتنوقراطيين فيها أغلبية، مهما كانت مهمة اللجنة خارجة عن اختصاصاتهم وبعيدة كل البعد عن خبراتهم ودرايتهم الفنية . لا لشىء الا للاستيلاء على مرتبات اللجان وضمان صدور قراراتها بما ينسجم مع المصالح التكنوقراطية . ولهذا كانت أغلب قرارات اللجان غير الفنية البحتة هزيلة ، لم تؤت ثمارها

---

(١) برتراند راسل — كتاب السلطة والفرد

المرجوة ، مثل لجان التنظيم الادارى فى الوزارات ولجان توزيع المكافآت التشجيعية التى لا تراعى المبادىء الاشتراكية . وأخشى ما نخشاه ان تتأثر عملية تقييم الوظائف محليا بهذه الظاهرة ، وكذا عملية تقييم الموظفين وتسكينهم ، فتهب عاصفة جديدة من الشكاوى .

لقد نسى الفرد التكنوقراطى : انه اذا جاز للأرستقراطيين التعالى بأنهم من مالهم تعلموا ، فان العلم قد أضحى بالثورة الاشتراكية مجانا . الدولة صرفت عليه من مال الشعب ، ليخدم الشعب ، لا ليتعالى عليه ويستأثر بالفرص وتتشكل منه ومن اخوانه فئة ذات مصالح ومنافع خاصة . ان احسان الشعب بالصرف عليه وعلى اخوانه لا يمكن أن يقابل بالاساءة والنكران .

وفى زحمة التعصب التكنوقراطى تخمد أنفاس دعاة الاصلاح اذ تقابل اشاراتهم بالاصلاح ، بوابل لا ينقطع من قذائف الاضطهاد والتنكيل . ولديهم من النفوذ ما يجعلهم الفائزين لو ارتفع الداعية بجولته الى مستويات أعلى . ذلك أن أنباء المستوى المهنى الواحد يتحالفون عند الشدائد حتى يصيروا عصبة عزيزة الجانب . وفى أحوال أخرى يتيسر لهم أن يضموا الى جانبهم ذمم من فى ركابهم من الآخرين .

فهم يتحالفون ضد الاتهامات أو النقد الذى يوجه اليهم أو الى أحدهم واعتباره موجها الى طائفتهم عامة . فالتحيز المهنى أمر واقعى ، ناتج عن ظاهرة نفسية ، هى تقمص روح الجماعة ، ناجم عن غلبة الشعور بالانتماء لفئة خاصة – على الشعور بالانتماء الى المجتمع الكبير ، الذى هو الدولة وترجع هذه الظاهرة التعصبية الى كوامن بدائية تأخرية فى بعض النفوس البشرية التى ترتد الى القبلية .

وهذا ماينا قض اتجاه الاشتراكية الى تبديد اى مظهر من مظاهر الشعور الطائفى الجزئى ، لأنه يضعف من وحدة الشعور بالمواطنة العامة ويفتت وحدة الدولة بقدر ماتتفشى هذه الظاهرة الانقسامية العدوانية .

وعليه يجب القضاء على هذا التعصب بمختلف الوسائل . والا فاننا سنتفقد المواطن الفدائى الجرىء – الذى يمارس النقد التقدمى – مستهينا بالاضطهاد معرضا مصالحه للضياع ، مقدما مستقبله قربانا على مذبح التضحية من أجل النقد البناء – فلا نجد له أثرا بين ظهرانينا . كذلك ينبغى أن تتشبع النقابات المهنية بالوعى السياسى الذى يقضى على التعصب او يجعل ولاءها للشعب ممثلا فى التنظيم السياسى أكثر من ولائها للجماعة الصغيرة ..

أثر التكنوقراطية على النقد :

حقا ان اقرار الميثاق لحرية الكلمة والنقد الذاتى ، ورقابة المجالس الشعبية على الأجهزة التنفيذية ، تعتبر صمامات الأمان من شطط قد يتردى فيه بعض من يحملوه عبء المسئولية • فضلا عن أنها تعطى الشعب القدرة على ممارسة السيادة والسلطة والديمقراطية السلمة ، كل فى محاله ، لمقاومة أى اسراف ، أو انحراف أو جور ، يقع من ارادة ذاتية أو طبقية فى أى مستوى ، كما أن هذه الصمامات ، ضمانات ، تحقق التعاون والمساواة والانسجام بين الادارات المختلفة ، مما يحفظ التوازن الديموقراطى ثم هى أيضا تسد الطريق أمام التنافر الاجتماعى الذى تولده أحقاد مصدرها : أن ارادة نامية قوية ذات سلطة فعلية ، توفرت لها بحكم مركزها امكانيات وفرص استغلتها فى الحصول على منافع شخصية — هذه الارادة لابد وأن تتغلب بامكانياتها وجاهها وسطوتها ، على ارادة ضامرة ضعيفة ذات سلطة اسمية أو لا سلطة اطلاقا ، لأنها لا تتكافأ مع الأولى فى الامكانيات ولا الفرص ولا الشخصية .

وينبنى على مطالبة الثانية للأولى بالتنازل عن بعض مالديها — تطبيقا للاشتراكية الحقة — أن تسوء العلاقات ، ويتولد التعارض ، وتبدو الفجوة الاقتصادية بينها أكثر وضوحا ، فتتحول الى فجوة اجتماعية ، ثم ينقسم المجتمع الى قسمين لكل منهما تفسيره السياسى وتفكيره الاجتماعى .. فيصبحان بهذا الوضع طبقتين . يتفاعل بينهما صراع جديد . تستعمل فيه وسائل منها ماهو غير أخلاقى . وبتعدد هذه الحالات تتفكك أركان العمل الوطنى ، وتصير الدولة مجتمعا تسوده البغضاء ، ويفتقر الى التجانس. لذلك فان تحقيق رقابة المجالس الشعبية على الاجهزة التنفيذية وتدعيم سلطتها قانونيا — هو أهم أسلحة القضاء على البيروقراطية الواجب توفيرها .

التكنوقراطية ضد التجانس

والتجانس من أهم ضروريات المجتمع الاشتراكى الديمقراطى . فمن البديهى أن تكون السيادات المتجانسة ، والارادات المنسجمة هى مادة الدولة حكومة وشعبا .

والعناصر التكنوقراطية وغيرها من العناصر البيروقراطية الاخرى ، حين تعمل لذاتها ، وتبخل على مستقبل الدولة ومجدها ورخائها بجزء مما حصلت عليه فى الماضى بغير وجه حق — وما تعودت عليه من أساليب النفعية .. فانها فى هذه الحالة تعوق تيار التعاون والتعاطف والتآزر،

عن الانتشار فى كل جزئيات الأمة لشحنها بطاقة روحية لاحد لها . من العمل الثورى الايجابى المنتج .

وهى فى هذه الحالة مادة عازلة تضعف مقومات التماسك أمام مايواجه الدولة من مشاكل عمرانية انشائية واجتماعية فى الداخل ، وأهداف سياسية وعسكرية فى الخارج .

ان تماسك لبنات الدولة يشتد بقدر مايشعر كل فرد بأنه الدولة وأنه الثورة . وهذا الشعور ينجم أصلا عن تمتعه الكامل بالمساواة والمساهمة الفعالة فى حكم بلده بقدر ما أوتى من علم أو خبرة تتناسب ما يؤديه من نقد وما يقدمه من رأى . ان الفرد حينئذ اذا انتفض للدفاع عن حدوده ونظامه السياسى والاقتصادى ، انما يدافع عن نفسه وسلطاته وخبراته ويومه وغده . واذا نهض ليزرع فانما عن يقين بأنه سيحصد وله فى أردب الشعب قدح عادل . واذا هب ليعمل ويتعب فانما عن ايمان بأن له فى ربح المصنع مكسبا .

وتفسير ذلك من وجهة نظر علم النفس الحديث : أن درجة تقمص المواطن لشخصية الدولة ، وتحمسه لها ، تتضاعف بقدر ماتهيئه الحكومة له من امكانيات الاشباع البيولوجى من غذاء وكساء ورواء ودواء ، وبقدر ماتوفره له من وسائل اقرار الذات ، وتكامل الشخصية بعيدا عن عوامل الضغط والكبت والاحباط .

وعلى ذلك فالشعور بالمساواة والتجانس يعطى الفرد قوة ودأبا على العمل والانتاج كيفا وكما ، ويزوده بالجلد ، وبذل التضحيات المادية والذهنية والعضلية فى سبيل تحقيق مشروعات الانعاش والتنمية . ومن ناحية أخرى فان التجانس والانسجام يطهران المجتمع من آفة السلبية واللامبالاه ، وكل ماتحمله عبارات « مافيش فايدة » و « يا شيخ سيبك » و « المية ماتجريش فى العالى » — من معان وآثار هدامة .

والتجانس فى مجال الجماعة العامة ، يؤدى الى الايمان بوحدة الغرض — والتفكير والجهد ، ووحدة الحاضر والمستقبل ولذلك فان المجالات الادارية ذات الانتاج غير المتطور ، والأجهزة التى تملك التأثير الأكبر فى توجيه اقتصاديات البلاد بشكل — مباشر أو غير مباشر كالوزارات ومصالحها ... أحوج ما تكون الى تعبيد طرقها وتطهيرها من عراقيل التكنوقراطية ، ليحل التجانس والتوافق والانسجام ، محل التباين والتعارض والتمايز .

وانى لأعتقد ان اقصر السبل الى تحقيق الفضائل الادارية هو ان تطلق هذه الأجهزة لجان الاتحاد الاشتراكى من كل قيد خاصة قيود

الخوف . وان تتيح للافراد الايجابيين المتزنين ان يمارسوا من فوق منبر الاتحاد الاشتراكى فى المؤسسات الجماهيرية بالكلمة المكتوبة والمسموعة ــ فنون النقد الحر النزيه ليتطهر المجتمع الجديد من رواسب الفساد ويتحصن من عودة الحكم المطلق فرديا كان أو طبقيا .

وكلما أتيحت لتنظيمات الاتحاد الاشتراكى سلطات جدية فعالة ، بعد تزويد ــ أعضائها بدراسات منهجية منظمة ــ كلما زادت احتمالات تجريد غلاة التكنوقراطيين والبيروقراطيين من أسلحتهم المسلطة على رقاب العباد وأيديهم المدمنة على خزانة الدولة .

وكلما زاد عدد المواطنين الصالحين الذين لا يخشون ان يقولوا « كلمة الحق » كلما اختفت صور المحاباة ، وتفويت الفرص ، وتعـــويق الترقى والعلاوات على البعض ، وتعقيد اجراءات الخدمات على البعض الآخــر وغيرها من العمليات التى تهدم الطاقة الانتاجية .

وكلما زودت الفئران الواعية بشحنات من الحرية والشجاعة لوضع الأجراس فى رقاب القطط المنحرفة ، دون أدنى تآمر أو همس ، ولاخوف على غدها ــ كلما اضمحلت سحب الرشوة ، واستغلال النفوذ ،والاسراف وتبديد مال الدولة . ولخفت حينئذ مظاهر تضـــــخم الانفاق الادارى والانتاجى وأسعار التكلفة .

ان التكنوقراطية علاوة على تحطيمها للعناصر النفسية ، واضعافها للعلاقات الاجتماعية البناءة الواجب توافرها بين المجموعة البشرية ــ تهبط درجة التعـــاون ــ اللازمة لجودة الانتـــاج وسرعته . ومن هنا كانت بيروقراطيتها . انها تثير الخلافات والأحقاد الجوهرية الشخصية والمهنية. ولكن الانتاج والمصلحة العامة يصبح فى كل حالة هو الضحية ، فضــلا عن أن المغلوب على أمره يتخذ موقفا سلبيا لاشعوريا من العمـــل ، اذا ما أصاب الأحباط كل مساعيه للحصول على حقه .أما اذا لم يتمكن منه اليأس فانه لايلبث أن يعدل موقفه ، ويبذل محاولاته الى اتخاذ مـوقف توافقى ينسجم مع لا اخلاقية الجو الادارى المحيط به . فيتأقلم ،ويقتدى بالقالب المنحرف وفى كلتا الحالتين يضاف واحد الى رصيد البيروقراطية السلبية أو الايجابية .

وهكذا يتضخم عدد البيروقراطيين ، كل بنسبة الســـلطة الادارية المسندة اليه . وتتحول الأجزاء الأساسية المكونة للبناء الادارى عن تحقيق الصالح العام الى تحقيق المصالح الذاتية . فتفقد الارادة الشعبية مصالحها وتصبح الديمقراطية والاشتراكية بما يتضمنانه من مســـاواة وعدالة اجتماعية ورخاء شعبى ــ مجرد شعارات .

حتى الآن ، ومنذ صفعت الثورة طغاة البيروقراطيين فى محكمة الغدر ـ لا توجد طبقة بيروقراطية متميزة متماسكة تربطها علاقة « **خذ وهات** » أو علاقة « **يا بخت من نفع واستنفع** » فيما عدا الطوائف التكنوقراطيـــة سالفة الذكر .

اقول هذا ، رغم أن بعض قادة الرأى ، يتجهون الى اعتبار كبار الموظفين طبقة بيروقراطية (١) استنادا الى ما سبق ايضاحه ، واستدلالا بأنهم يستحوذون على قيـــادات وسلطات ادارية واســعة عليا ، وبأنهم يشغلون مراكز اجتماعية متعادلة ، ويحصلون على دخول متقاربة .

وجميع هذه العناصر اذا التقت فى مجموعة من الأفراد كونت منهم من وجهة نظر علم الاجتماع ما يسمى طبقة اجتماعية . فهذه الخصائص تؤدى بمرور الزمن الى تحقيق التوافق والانسجام بين أفرادها ، وتوطد علاقات الصداقة والتعاون بينهم على مر الأيام . ولكن الهدف الأساسى من هذه العلاقات هو تبادل المصالح وتداول المنافع . والاحتفاظ بأولويات الخدمات لبعضهم البعض كل فى دائرته . وتكون النتيجة ان تتغلب « الخواطر » « والمحسوبية » Favouratism على القيم الاخلاقية . وتصير التعيينات والترقيات ، وصفقات المشتريات والمقاولات وغـــيرها سلعة متبادلة فيمـــا بينهم بالمقايضة أو بالعملة الســـائلة ، أو هدايا فى المناسبات السعيدة . وتصبح هذه المخلوقات التى تحركها المنافع الذاتية بمضى الوقت ـ طبقة متكتلة متضامنة ـ لها من المال والاتباع النفعيين ، ما يجعل لارادتهم قيمة ما ذات اثر فى تنفيذ سياسة الدولة ، بوصفهم القابضين على زمام ـ القيادات الادارية ، والذين يعتمد عليهم صانعو السياسة .

وهناك من يذهب الى أن طبقة بيروقراطية جديدة قد ولدت فعلا . وترابط أفرادها نشاطهم الملحوظ على مستويات مختلفة(٢) حـــددها بسبعين فى المائة من مؤسسات القطاع العام ، حتى بدأ الأمر ملموسا ، على حد قول الراوى الذى قرر أن هذه الطبقة تتكون من بعض كبار الموظفين وبعض قيادات فى مجال الانتاج ورؤساء المؤسسات والشركات ، الذين تحولوا الى البحث عن مصالحهم الشخصية بالاستغلال المباشر لنفوذهم ، بعد وصولهم الى مستوى السلطة .

---

(١) الدكتـــور عبد الملك عـــودة ـ ندوة روز اليوسف

(٢) محمـــد قصـــير ـ ندوة روز اليوسف

اذا صح هذا ، فان هذه الطبقة البيروقراطية تكون أخطر على مكاسب الثورة وآمال الشعب ، من أعدائها التقليديين .

ان هذه « **الكتاكيت** » يتوفر لها تدريجيا من عوامل التماسك ،والتكتل والحراك ، والانتشار ، وغير ذلك من مقومات الطبقية ــ مالم تتوفر للطبقات الاقتصادية الاقطاعية والرأسمالية ، ولا للطبقات الاجتماعية الرجعية والاستقراطية ، ولا للطبقات السياسية الانتهازية والتسلقية .

لقد توفر لهذه الطبقة من عوامل التجمع الخفى ما يجعل نهمهم وأنانيتهم مصدر قلق ، خصوصا وانهم يسيرون فى اتجاه مضاد للقافلة الاشتراكية .

الكتاكيت والتكنوقراطيون أعداء الاشتراكية :

اذا صدقت نظرية الديالكتيكية القائلة بأن كل نظام يحمل بذور فنائه فى طياته (١) فان الكتاكيت والتكنوفراطيين هم بذرة الفناء التى تحملها الاشتراكية فى طياتها ، مثلهم فى مجتمعنا الاشتراكى كمثل البرجوازية التى تحرزها الاشتراكيات المتطرفة .

وتفسير ذلك ان التطبيق الاشتراكى يمر بعدة تحركات وعمليات ادارية ومهنية تتلخص فيما يلى : ــ

١ ــ لم يكن من المنطق ان تتنازل القلة .. آكلو لحوم العمال والمتجرون بأقوات الشعب ــ طواعية ــ عن ملكيتهم لمراكز الانتاج . فكان من الطبيعى أن تضطر الدولة لاصدار تشريعات يوليو عام ١٩٦١ الاشتراكية التى تقضى بضم ٨٠٪ من المؤسسات الخاصة الى القطاع العام ، لرفع كابوس ــ الرأسمالية المستغلة عن صدر الشعب ، وانهاء الاحتكار والاستغلال ، والقضاء على آخر مظاهر التحكم والاستعباد والاستئثار بالسيادة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

وما يهمنا فى هذا المقام أنه قد حدث نتيجة لهذا فراغ فى الأجهزة الادارية لهذه المؤسسات المؤممة بعد اقصاء العناصر التى تأكد للمسئولين أنهم عاجزون عن مسايرة التطور الاشتراكى ، أو أنهم لا يؤتمنون على سلامة الانتاج .

٢ ــ لم يكن فى جعبة الثورة قيادات مدربة خصيصا لادارة كل هذه المؤسسات فاضطرت الى أن تنقل اليها قادة من الأجهزة الحكومية . وغنى عن البيان أن هؤلاء نقلوا معهم عدوى النظم العقيمة السائدة فى الأداة

---

(١) نظريات ومذاهب سياسية ــ الدكتور مصطفى الخشاب

الحكومية ـ وطبقوها ـ كلها أو بعضها ـ لا اراديا فى المؤسسات مما كان له آثار ضارة ٠

٣ ـ الأهم من ذلك كله أن اضطلاع الدولة بمهام الانتاج الهائلة ، يدعوها الى حشد جيش جرار من المهنيين على اختلاف طوائفهم ، والى اعداد قوافل ضخمة من الاداريين والفنيين ، والى التوسع فى البعثات العلمية والى تشجيع البحوث الدقيقة المتخصصة التى تحتمها سيادة ظاهرة التخصص وتقسيم العمل ، التى هى أبرز مظاهر التطبيق الاشتراكى ٠

وهذا كله أدى الى توسيع الطبقات الأفقية فى المجتمع الذى يبنى على تفاوت الخبرات والمهن ، لا التفاوت فى الأرزاق والثروات الذى كانت تقوم عليه الطبقات الرأسية ٠ واذا وضعنا فى الحسبان أن الجو الاجتماعى قد خلا من ضباب الطبقات الرأسية التى كانت قائمة على المراكز المالية أو العقارية أو الرتب أو الأحساب والأنساب فانه يخشى احتمال اتجاه بعض الطبقات الأفقية التكنوقراطية أو الادارية ـ الكتاكيتية ـ الى التسلط ـ اعتمادا على أن الاشتراكية تعطى العمل قدرا كبيرا من التقدير باعتبار العمل ينبوع الحياة الاشتراكية وقلبها النابض فالجهد والاتقان هما سبيل الترقى ومفتاح بروز طبقة متميزة من الخبراء فى مختلف القطاعات وهذا يؤدى الى أن تتوهم طبقة متميزة من الخبراء التكنوقراطيين فى أى قطاع أنها قادرة على ملء فراغ الطبقية الارستقراطية المندثرة ٠

ومن المخيف أن يتمدد اعتزاز هذه الطبقة بمواهبها حتى يصير غرورا وانحرافا فتفقد الاتجاه الاشتراكى ، ثم تشكل اقطاعا تكنوقراطيا فنيا ، أو اقطاعا اداريا بيروقراطيا ، يحل محل الرأسمالية والاقطاع الزراعى ٠

واذا ما تكونت بالفعل مثل هذه الطبقة فمن الهول أن تشتد وطأتها وضغطها على دفة الحكم ولو محليا ، توجهه حسب هواها ، وفى ذلك قال الميثاق :

« ان هذه القيادات ٠٠٠ قادرة لو تركت لخطأ وهمها أن تصبح طبقة عازلة ، تحول دون تدفق العمل الثورى، وتجمد وصول نتائجه عن الجماهير التى تحتاج اليه ٠ ان أجهزة العمل الادارى ، ترتكب غلطة العمر ، اذا ما تصورت أن أجهزتها الكبيرة غاية فى حد ذاتها ٠ ان هذه الأجهزة ليست الا وسائل لتنظيم الخدمة العامة ، وضمان وصولها على نحو سليم الى الجماهير » ٠

ان بروز الطبقات الأفقية ، واضمحلال الطبقات الرأسية وتهالك حواجزها يجعل فى مقدور الأولى أن تغزو حياض الثانية بسهولة فيحدث التداخل والاتحاد الذى هو من أهم مقومات الحفاظ على الاشتراكية ، لأن

التقارب بين الطبقات يزداد حيث الحرية الاجتماعية ــ والتقارب مدعاة الى التعاون بين الطبقات وعدم تعالى احداها على الأخـــرى ، أو تسخيرها ، وبالتالى تتطور موارد الثروة القومية قدما ويرتفع مستوى دخل الفرد •

لهذا فان الثورة وقد صقلتها التجارب ، قد عملت لهذا الخطر حسابه• لقد كان لها فيما ترددت فيه الاشتراكيات التقليدية عبرة • لقد أدركت هذا الخطر فنص الميثاق على وجوب تشكيل تنظيم سياسى شعبى هو الاتحاد الاشتراكى ، يكون للشعب فيه سلطة رقابة وتوجيه الأجهزة التنفيذية حتى تتجنب مصيبة الاستئثار بالسلطة من جديد ، وحتى تتوفر لهذه الأجهزة قوة دفع شعبية •

ان مثل هذه الرقابة تحمى المجتمـــع من ظهور طبقـــة ينمو لها ريش السلطان الســـياسى ، يجعلها تستبد وتعيدنا الى سابق عهـــدنا بانعدام المساواة وخيبة الأمل الاجتماعى وانحطاط الدوافع النفسية بعد أن اكتسبنا خلال سنى الثورة مهارات وخبرات وقدرات جبارة فى مجالات الزراعـــة والصناعة والجيش والتعليم والسياسة •

ولنفس السبب دعا الميثاق وقانون الاتحـــاد الاشتراكى الى محـــاربة البيروقراطية بل ان دواعى تشكيل الاتحاد الاشتراكى نفسه ، ومنحه سلطة رقابة وتوجيه الأجهزة التنفيذية ليتضمن الحذر من ظهور كارثة الاستئثار بالسلطة ــ أى سلطة ــ من جديد •

ان القصد الأول من هذه الرقابة هو الحيلولة دون طغيان واســتبداد واستغلال طبقة الكتاكيت والتكنوقراطيين لنفوذهم وانشغالهم بمصالحهم الخاصة عن المضى بالعمل الوطنى فى خطه السليم الى نهاية الاشتراكية ، وبداية رأسمالية رضيعة تحبو ولا تلبث أن تنمو سرطانيا وتلتهم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للشعب •

خلاصة القول أن البيروقراطية والتكنوقراطيـــة مرض ادارى يصيب الأداء الادارى المنظـــور وغير المنظور بالعجز والقبح والاسراف والاستهتار بالقيم الأخلاقية ، واستغلال سلطة الوظيفة ، وتحويلها من خدمة الشعب الى خدمة النفس •

والى البيروقراطية يعزى المثل الشعبى الساخر « **يوم الحكومة بسنة** » باعتبـار صغار الموظفين مسـئولين عن تأخير المصالح الشعبية ، بقـــدر احتكاكهم المبـاشر بأصحاب المصـــالح من الشعب ، وبوصفهم المنفـذين الحقيقيين للخدمات •

والحقيقة الخطـيرة التى لا مراء فيها ، تحتم علينا أن ندق ناقـوس الخطـــر بعنف لنعلن أن توالى الليـــالى ، يحول زغب أفراخ الـكتاكيت

والتكنوقراطيين الى ريش بورجوازى فاذا بالهدائل جوارح تنمو وتتكاثر وتتوالد وتتجمع ويشتد عودها ، ويصبح لها من عناصر القوة والكثرة والانتشار والمال ـ ما يجعلها تستهين بالقيم السياسية جهارا بعد تستر ، وتزيح الستار عن نواياها الرأسمالية النامية علنا بعد تخف • هذا الخطر البرجوازى النامى يحتاج الى عناية فائقة وحرص بالغ من المخططين السياسيين •

ان أكبر النار من مستصغر الشرر • وان لنا فى التاريخ لعبرة • وكم من دولة وطيدة الأركان تسربت البيروقراطية الى نظامها الادارى ، فأسلمتها آخر الأمر الى الضعف والاندحار ، وذهبت أمجادها العظيمة فى ذمة التاريخ•

ونحن اذ نتصفح بعض هذه الأمثلة ، انما نتزود بالعبرة ونتحسس بعض الجذور البيروقراطية فى مجتمعنا وغيره من المجتمعات المشابهة •

الفصل الثانى
البيروقراطية فى التاريخ

البيروقراطية فى التاريخ

من الآن وحتى نتعرض لأبعـاد العمل الوطنى بالتفصيل فى الفصـل القادم ـ أرجو أن نتذكر أن البيروقراطية تعنى انحراف العمل الوطنى اجمالا عن الهدف الأصلى وهو تحقيق مصالح الشعب وخدمة أهدافه ـ حتى تصل الحكومة الى موقف تنعزل فيه عن القاعدة الشعبية بمشاعرها ورغباتهـا واحتياجاتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ٠

وحينئذ تفقد الدولة أهم عناصر كفايتها الانتاجية ، وقوتها الدفاعية ، وتتعرض لهزات عنيفة فى الداخل ، ومن الخارج ، قد تودى بها ٠ ولهـذا فان أعداء الحكومات يعتمدون على الافساد الادارى كسلاح هدام لاسقاطها بعد عزلها عن الجماهير ٠

فالتفوق الاجتماعى والاقتصادى والسياسى والحربى لأى دولة ، يعتمد أساسا على سلامة البناء الادارى ، وفاعليته ، ومدى تجاوبه مع الشعب ، وتفاعله المباشر مع احتياجاته ، واجابته لأكبر قسط من الخدمات فى يسر وسرعة ، وبأقل تكاليف ٠

ولهذا نرى أن دولا متقدمة كالولايات المتحدة مثلا ، قد سـارعت الى التخلص من البيروقراطية التى حاقت بأجهزتها الادارية ، عقب استقلالها عام ١٧٨٩ ، ولم تفطن الى استفحال أمرها الا حينما توالت فى أجهـزة الادارة سلسلة من الفضائح المشينة عام ١٩٠٠(١) وكانت وسيلتها فى ذلك تعتمد على استفتاء الشعب ـ عن طريق ممثليهم المنتخبين ـ فى وضع القرارات واللوائح الادارية السليمة ٠

ونرى اليابان قد مارست أفظع أنواع العقوبات الادارية ضد الموظفين المفسدين خـلال العصر المسمى « طوكيو جاوا » ٠ ومن هذه الجزاءات ـ الرجم ، والكى ، وقطع الأيدى ، والتشويه بالجلد ٠

ومن ناحية أخرى نرى هاتين الدولتين وغيرهمـا ، قد شعروا بتفشى الفساد فى الأجهزة الحكومية عامة بنسب متفاوتة ، بعد الحرب العالميـة الثانيـة ٠ بل ان الحرب العالمية الثانية قد أبرزت للبحث حقائق جديدة

---

(١) المجلة المصرية للعلوم السياسية ـ دكتور مصطفى فهمى ٠

كانت من العوامل الهامة التى أدت الى انهيار بعض الدول التى كانت تبدو على أعظم جانب من القوة • من هذه الدول فرنسا التى عجل بهزيمتها أمام جيوش النازى ــ فسادها الادارى الذى وصل الى حد تفريط « جنرال بيتان » لجاسوسة ألمانية ، فى أسرار خط سيجفريد •

وألمانيا نفسها التى واجهت الولايات المتحدة وأوربا بأسرها ، يعزو البعض هزيمتها الى النظام الادارى المركزى الذى كان سائدا بها والذى هو من طبيعة الحكم الدكتاتورى •

فلا غرابة اذا ما طرقت مسامعنا صيحات عالية تنادى بسقوط البيروقراطية فى كل مكان •• وحتى خروشوف ضاق بها ذرعا • فسمعناه أخيرا يهيب بالعلماء ان يخترعوا عقارا يقضى على البيروقراطية • وغنى عن البيان ما فى هذه الدعوة من مرارة •

وللمجتمع العربى مع البيروقراطية ذكريات ، وتاريخ منفصل الحلقات• ويحضرنى فى هذا المقام بعض الأمثلة التاريخية :

فى مصر الفرعونية

ان مصر قد عرفت النظام الادارى منذ أكثر من ثلاثة آلاف سنة قبل الميلاد ، ولم يتعثر هذا النظام الا بعد الأسرة الثالثة ، فما جاءت الأسرة السادسة ، الا وكان خطر البيروقراطية قد استفحل فأدى الى فقدان الدولة لكل عناصر الهيبة والمقاومة ، فلانت قناتها لغزو الهكسوس •

فنظام الحكم آنذاك ، كان قائما على أساس أن الملك اله ، يطلق عليه « حورس » وكان يعتبر الواسطة الوحيدة بين الرعية والآلهة • وكانت الادارة تبعا لذلك مركزية مطلقة ، تستند فى كل شىء الى الملك الاله • أما حقوق الشعب فلم تكن مكفولة بالقدر الذى تسمح به ارادة الملك صالحا كان أو طالحا •

ولكى يستطيع « الحورس » ادارة مملكته الشاسعة ، ويسيطر عليها ــ خلق طبقة من وزراء ، منحهم سلطات كبيرة لحكم الأقاليم البعيدة عن مركز الحكم • وتبع هؤلاء رؤساء للمدن ، وشيخ بلد لكل قرية • كل ذلك فى نظام هرمى طبقى جامد ، يئن الشعب فى أسفله تحت ثقل الحكم المطلق لمشايخ البلاد •

ولم يقتصر التنظيم الادارى عند هذا الحد • وانما توسع الفرعون توسعا فاحشا فى استخدام الموظفين والمشرفين ، منهم الكثير من الموظفين الفخريين الذين لا عمل لهم •

وهذا أدى الى اشاعة روح النفعية والتراخى بين الآخرين فضلا عن أنه حمل ميزانية الدولة تكاليف باهظة . والجدير بالذكر أن الموظفين وحكام الأقاليم ومشايخ البلاد ، أساءوا ـ على ـ الأغلب ـ حرية التصرف فى السلطات الكبيرة التى منحت لهم ، خصوصا حينما كانت قمة الدولة منشغلة فى بناء الأهرامات واقامة المعابد واعتمدت على هؤلاء فى تزويد هذه الانشاءات الجبارة بوقودها البشرى المسخر .

وهكذا ظهر النموذج الأول للتنظيم الادارى فى العالم ، ولما انحرف ، شكل أول مظهر للبيروقراطية عرفه التاريخ .

هذه البيروقراطية عجلت بانهيار الأسرة السادسة ، لعدم تمكنها من الصمود أمام الغزاة . ذلك أنها فصلت الهيئة الحاكمة عن القاعدة الشعبية فأضعفت من الأولى روح الاثارة ومن الثانية عوامل الهمة . اندثرت عقيدة المصريين آنذاك فى حكامهم ، وفى قيمهم ، وفى مبادئهم التى جافت ـ أخيرا ـ مبادىء العدل ـ والحق ، والمساواة ، والنظام ، التى كانت شعار «الماعت» المقدس الذى تعارفت عليه كل من الدولة والرعية كأسلوب للحكم .

فالوظيفة العمومية تحولت من وسيلة الى غاية ، ينشدها كل من ينزع الى الطغيان أو الثراء على حساب الشعب ، لم تعد وسيلة لتصريف أمور الناس . وتدبير احتياجاتهم وتنظيم العلاقات بينهم وصيانة أمنهم فى الداخل والخارج . أصبحت أنبوبة لامتصاص أكبر قدر ممكن من الخيرات، ولو عن طريق الاعفاء من السخرة فى بناء المعابد الشاهقة والأهرامات السامقة ، أصبحت الوظيفة كأسا مترعة بعرق الكادحين يكرعها أصحاب المطامع .

وقد وجدت ورقة من البردى ، ترجع الى الأسرة الثالثة ينصح فيها الحكيم « يتاح حتب » ابنه يقول :

« لا تكن كاهنا ، ولا فلاحا ، ولا جنديا ، بل كن موظفا يحترمك الجميع ويمتلىء بيتك بالخير ، وبالخدم والحشم » .

وفى نفس الوصية ما يلقى الضوء على الجذور التاريخية لبعض صور التعامل بين المرءوسين والرؤساء فى المجال الادارى ،[١٠] اذ يقول :

« انحن أمام من فوقك ، وأمام رئيسك فى شئون الادارة الملكية حتى يستمر بيتك مفتوحا ، ويستمر رزقك ومرتبك جاريا ، ولا تعص فان عصيان من بيده السلطة شر مستطير » .

وبهذه المناسبة فان لطبيعة الشعب المصرى العريق ، ولبيئته الجغرافية ولتراثه التاريخى والاجتماعى ، ولحضارته المختلفة ، ولمعتقداته ، أثرا كبيرا

لا يستهان به ، فى نوع التنظيم الادارى ، الذى يفضله الشعب عن غيره من النظم الادارية ويتجاوب معه أكثر ما يتوافق مع غيره(١)

فالشعب المصرى يتميز بالطيبة والكرم والهدوء والاحترام ، والكرامة والعزة والشهامة ، كخصائص طبيعية لنفسيته البشرية • ويرجع هذا الى أن أغلب مكونات نفسيته مزيج من العناصر الفرعونية والعربية ، ولذا فان أسلم طرق الادارة ، وأكثرها احتمالا للنجاح ، هى التى تنبثق من هذه الطبيعة الأساسية ، وتتسق مع هذه الخصائص دون أى تعارض •

فاذا لاحظنا أن هناك اتجاها من بعض الموظفين الى نظام الرئاسةالواحدة المركزة ، تبدو فى الميل الى الالتجاء للرئيس الأعلى القائم - أيا كان - فى قضاء أمورهم • واذا لاحظنا نزوعا من أحد الرؤساء الى الاستئثار بسلطة مركزة ، فذلك مبعثه عنصر فرعونى يكمن فى أغوار العقل الباطن ، يرجع فى الحالة الأولى الى تقديس النيل باعتباره المصدر الأول لقوى الطبيعة •ولنفس العنصر ترجع مظاهر الاسراف الشديد فى تبجيل واحترام الرؤساء ، بشكل لا يحظى به الرؤساء فى أى بقعة من بقاع العالم ، اللهم الا فى شرق آسيا ، وبشكل لا يتبع الا ازاء الكهنة ورجال الدين •

واذا لاحظنا من آخرين اعتزازا بالكرامة ، واعتدادا فائقا بالذات ، ومبالغة فى الاعتماد على النفس ، وميلا شديدا للنقد الصريح فى مجال الادارة - فمرده الى عناصر الأخلاق العربية الموروثة ، تلك الطبيعة الفياضة بحب الحرية وبغض المهانة •

وانه وان كانت هذه الخصائص ممتزجة فى نفسية الشعب المصرى بدرجة يصعب فصلها ، فان لدينا فى السودان مثلا حيا يمكن أن نلحظ فيه الحد الجغرافى الفاصل بين الطبيعتين ، الفرعونية والعربية • •

فطبيعة التبجيل والهدوء والطيبة والطاعة البالغة تظهر بأجلى معانيها فى الحوض الأدنى من النيل النوبى فى مديرية دنقلا حتى مدينة مروى • والمعروف لعلماء الآثار والانتروبولوجيا أن هذه المنطقة وما يليها من النوبة الداخلة فى حدود مصر تعتبر أنقى النماذج الباقية للجنس المصرى الفرعونى • ولقد أدت خصائصهم النفسية المذكورة التى تتفق مع مستلزمات الضبط والربط ، الى استخدامهم فى خدمة الجيش منذ عهد محمد على حتى تطور الأمر الى قصر خدمتهم على سلاح الحدود •

أما فى وسط وشرق وغرب السودان ، فنلاحظ نزعة ديمقراطية بحتة • • • طبيعة تتأفف من أبسط مظاهر السيطرة ، تأبى وتنزع الى النقد

---

(١) مذكرات فى علم الادارة - دكتور محمد توفيق رمزى •

العلنى السافر ، وتضيق بأتفه أنواع البيروقراطية ، رغم أنهم على نفس النيل • ومرجع ذلك أن أصولهم عربية ، وأنهم من أصلاب هاجرت الى السودان : اما عن طريق الحبشة فى صدر الاسلام ، واما عن طريق مصر فى نهاية الدولة العباسية •

ونخرج من هذه العجالة • بأن المنظم الادارى فى الحقل المصرى أمامه مهمة ضخمة معقدة ، وعليه فى سبيل الوصول الى حلول ناجحة لمشكلة البيروقراطية أن يضع فى اعتباره هذه الخصائص النفسية ، على ألا يلهيه هذا ، عن مراعاة اثر التنشئة ، وفاعلية الخبرات المكتسبة ، ومقتضيات التطور •

كما أن الرئيس الحصيف ، هو الذى يميز بين النزعات ، فى معاملة مرءوسيه فان استخدام المقاييس الأنتروبولوجية التى يعبر عنها مجازا بالفراسة ــ وسيلة فعالة فى توجيه الموظف •

فى أواخر عهد الخلفاء الراشدين

ان خير ما تستهل به هذه الفترة هو نص من حديث « للبانديت جواهر لال نهرو » فى كتابه « لمحات من تاريخ العالم » عن اشراقة من أسمى أنوار الانسانية ، وأعمقها أثرا فى التطور البشرى ••• قال :

« كان الدين الذى بشر به محمد ، بما فيه من سهولة وصراحة واخاء ومساواة تجاوبت لدى الناس فى البلدان المجاورة • لأنهم ذاقوا الظلم على يد الملوك الأتوقراطيين ، فكان الاسلام فرصتهم الذهبية ، لأنه أصلح الكثير من احوالهم ، ورفع عنهم كابوس الضيم والظلم ، وخفف وطأة الاستغلال ، وجعل الناس يشعرون أنهم جزء من أخوة كبيرة •

وسار العرب من فتح الى فتح ، وكثيرا ما ربحوا الحروب بدون قتال ، وفى غضون ٢٥ عاما من وفاة الرسول ، فتح العرب جميع بلاد فارس وسوريا وارمينيا وجزءا من أواسط آسيا الشرقية ومصر وجزءا من شمال أفريقيا »

« توفى محمد بعد ان جعل من القبائل العربية المتنافرة أمة واحدة تتقد غيرة وحماسا •

وخلفه أبو بكر ••• ومات بعد عامين فبويع عمر ••• كان أبو بكر وعمر رجلين عظيمين • وقد وضعا الأساس الذى بنيت عليه عظمة العرب والمسلمين ، كانا خليفتين يجمعان فى يدهما السلطتين الزمنية والدينية ، ولكنهما ، بالرغم من عظمة المنصب وقوة الدولة ، زهدا فى متاع الحياة الدنيا بما فيها من أبهة وعظمة • وهذه هى الحياة الديمقراطية الاسلامية

الحقيقية التى وضعها الخليفتان موضع العمل وان كان بعض الولاة والأمراء قد فتنوا بحياة النعيم والترف والحرير • وقد رويت قصص عن قيام أبى بكر وعمر بتأنيب الولاة على تبذيرهم وترفهم • لقد أدرك الخليفتان أن قوتهما تكمن فى الحياة الخشنة الساذجة ـ وأن الانغماس فى اللهو والترف ••• سيفسد العرب ويزيل ملكهم •

وبعد • فان بوادر البيروقراطية عند بعض العمال العرب ، بدأت تظهر فى أواخر عهد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب بدأوا ينحرفون عن جادة العمل •• تراخى بعضهم عن تلبية احتياجات الناس وفض مظالمهم وتفريج كربتهم •

انعزل بعضهم عن الشعب ، مما جعل الناس يلجأون الى الخليفة نفسه شاكين بعد أن عز عليهم توصيل شكاياتهم الى الولاة الذين انطوى بعضهم على الدعة والترف •

وفى ذلك أمر « ابن الخطاب » عامل الكوفة أن يهدم حائطا كان قد بناه أمام مدخل بيته • وأفهمه ان هذا الحائط يحجبه عن أصحاب الحاجات والتظلمات •

وتناسى بعضهم المبادىء الديمقراطية التى تجلت فى خطبة أبى بكر حينما تولى أمر المسلمين : « **لقد وليت عليكم ولست بخيركم ، فان احسنت فأعينونى ، وان أسأت فقومونى** » •

وعاش عمر سنوات الخلافة العشر ، يحذر عمال الأقاليم ، المرة تلو المرة من خطر البيروقراطية ، الممثلة فى منع الناس حقوقهم وقطع حوائجهم، والاساءة اليهم ••

واستبد به القلق على مستقبل الدولة الاسلامية من سوء تصرف بعض الولاة ، فتمنى وهو على فراش الموت ، لو يخفف المرض عنه الوطأة ، وتمهله المنية ، الى أن يتجول فى أنحاء الامبراطورية الاسلامية ، ويتفقد شئون الرعية • وبرر هذه الأمنية التى لم تتحقق بقوله : « **انى أعلم أن للناس حوائج تقطع دونى** » •

ومن وصاياه الحكيمة المأثورة قوله للولاة : « **لا تمنعوهم حقوقهم فتكفروهم** » • وانتقل الخليفة العادل الى جوار ربه وقد ورث العالم عنه كنوزا من الحكمة، وسطر على صفحة الدهر آيات بينات من حسن السياسة، وعفة اليد ، لا زالت وستظل مضرب الأمثال •

فهو القائل : **رحم الله أبا بكر • لقد سن فى حياته وفى مماته سنة لكل من يتولى أمور المسلمين بعده •**

قالها حينما سلمته عائشة ـ بنت أبى بكر ـ حبلا وحشية وثوبا من القطيفة كانت كل ما زاد على مال أبيها خلال توليه الخلافة ، وكان رضوان الله عليه ، قد أوصى قبيل وفاته بأن ترد الى بيت المال ٠

هذا ما كان من أمر الخليفتين الراشدين ٠٠٠ عدل ورحمة وزهد وتقبل للنقد ، وتحريم لمال المسلمين على أنفسهم لقاء ما يبذلان من جهد ٠ ورغم ما فى هذه الأسس من بساطة ، الا أنها تحمل كل المقومات الصالحة لأعلى مثل الادارة العقائدية السليمة التى تحقق الخير العام لجميع المواطنين ٠

وبعدهما أتى « عثمان بن عفان » وكان وديعا متسامحا الى درجة الضعف٠وكانت الادارة الاسلامية كما أوضحنا تعتمد على دعامتين متكاملتين لا غنى عن احداهما للأخرى : القدوة الفاضلة ٠ والتنظيم والمراقبة ٠ غير أن « عثمان » بالغ فى الاتكال على الأمراء ، وأفرط فى الثقة فيهم ، وأكثر من تعيين أقاربه فى أهم وظائف الدولة ، فأقطعوا أنفسهم الأرض بالأمصار ، وانغمسوا فى حياة الترف والنعيم وآثروا أتباعهم والمقربين اليهم على باقى المسلمين ٠ وترددوا فى وهدة استغلال النفوذ ٠

فقامت ثورة الصحابة فى مصر والكوفة والبصرة ، وندد أبو ذر الغفارى بفساد النظام الإدارى وانحرافه آنذاك عن شريعة الله وسنة رسوله ، وهاجم علانية تبذير الولاة فى رصيد بيت المال من أموال المسلمين ، وتفويتهم لحقوق الناس ٠ فاشتد أوار الثورة ، وذهب عثمان ضحية بيروقراطية أقربائه الذين ولاهم أمور المسلمين ولم يرعوا للولاية واجبها ، ولا للأمانة حقها ، وكانت مأساة ثالث الخلفاء الراشدين ، التى مهدت لمأساة كربلاء وما تلاها ٠

فى مملكة قرطبة وغرناطة

كانت الامبراطورية العربية تمتد من منغوليا الى أفريقيا ثم عبر جبل طارق الى اسبانيا وجنوب فرنسا ٠ وكانت مملكة قرطبة العربية تشمل هذا الجزء الأخير من أوربا وكانت هذه المملكة بمثابة الشعلة التى أضاء بها العرب أرجاء أوربا بالعلوم والحضارة الزاهرة ، فبددت ظلمات العالم الغربى الذى كان مغمورا فى الجهل والوحشية يوم أخضع طارق بن زياد اسبانيا والبرتغال واقتحم حدود فرنسا عام ٧١١ م ٠ وأجمع المؤرخون على أن مملكة قرطبة كانت تنتهج نظما سياسية وادارية على مستوى رفيع ، فى ذلك العصر الأوربى الموغل فى التأخر والهمجية ، وأنها اشتهرت بدقة الادارة وحسن التنظيم ، مما مكنها من أعمال انشائية معجزة فى ذلك التاريخ وفى تلك البيئة المتخلفة آنذاك ٠

فيحكى انها كانت تحوى ٦٠ ألف قصر ، ٢٠٠ ألف بيت ، ٨٠٠ ألف متجر ، ٣٨٠٠ مسجد ، ٧٠٠ ألف حمام عام ومكتبة الأمير المشهورة التى ضمت ٤٠ ألف مجلد ، وعددا هائلا من المدارس الابتدائية المجانية للفقراء، وجامعة طبقت شهرتها الآفاق ، أمها الطلاب من جميع أنحاء الدنيا ،واليها يرجع فضل اشعاع الفلسفة العربية ، كما كانت المصدر الذى اغترفت منه جامعات أوربا الكبرى كثيرا من العلوم والمعارف ، كجامعة باريس وأكسفورد وشمال ايطاليا ـ وكان من أساتذتها فى القرن الثانى عشر « ابن رشد » ٠

هذا فى الوقت الذى كان أهل أوربا يغطون فى ثبات الجهل المطبق ، حتى أبناء أعلى الطبقات ٠

كيف اندحرت مثل هذه الدولة العظيمة عام ١٢٣٦ م ؟

كيف لانت قناتها أمام ملك قشتالة الافرنجى ؟

كيف دب فيها الوهن واعتراها الضمور ، فانكمشت حدودها حتى انطوت على غرناطة أمام الفرنجة ؟

كيف انهارت قوة أمراء العرب ، هؤلاء الذين تكسرت عند أقدامهم جيوش شرلمان وغيره من الغزاة ، كما تتكسر الأمواج على سفوح الجبال الشماء فترتد خائرة محسورة ؟

كيف تفككت الامبراطورية العربية الاسبانية وتدهورت ؟

انها البيروقراطية دائما ٠

بدأت بظهور طبقة من النبلاء أرسوا نظام الاقطاع ، والدولة كالأحياء تماما لها مراحل نمو : طفولة وشباب ورجولة وشيخوخة ٠ ولكل من مراحل العمر هذه ظواهر وعلامات ، فالاقطاع ، واستغلال سلطة الوظيفة واهدار حقوق الأفراد ، واحلالها محل مبادىء الشورى والاشتراكية الاسلامية الأصيلة المبنية على زهد الحاكمين ، وتوخى العاملين مبادىء الأمانة والشهامة ، والجد فى خدمة رسالة الاسلام ونشره باعتبار أنهم قدوة عقائدية بالخلق العملى والعمل الخلقى معا ٠٠٠ هذا الاحلال والابدال فى مبادىء الحكم بمثابة ابيضاض الشعر وانحناء الهامة والاسراف فى القول ، والتعثر فى الفعل ، الذى يسلكه بعض الكهول ٠ وهذا ما حدث فى آخر أيام قرطبة ٠

اضمحلت القيم فتعرضت المملكة العظيمة الى قلاقل وهزات قام بها المحرومون من أبناء الشعب ٠ تطورت الى حرب أهلية ٠ جعلت الدولة فيما بعد لقمة سائغة للعدو المتربص ٠

وحتى غرناطة التى انكمش العرب فيها بعد الهزيمة سقطت أيضا فى يد «فرديناند» و «ايزابيلا» عام ١٤٦٩ بعد أن نخر فيها سوس البيروقراطية وانقلب أعزة أمرائها العرب أذلة • وأكرهت « خير أمة أخرجت للناس » على ترك لغتها وتقاليدها ومراسمها وطقوسها وملابسها وحتى أسماء أهلها العربية ، أجبروا على استبدالها جميعا بما يقابلها فى الاسبانية(١) •

وقد بلغ الاضطهاد حد اصدار مرسوم يحرم على العرب بعد سقوط دولتهم أن يغتسلوا أو يستحموا ، سواء فى بيوتهم أو فى غيرها ، كما صدر مرسوم بهدم كل الحمامات العامة التى بناها العرب لأنفسهم وللشعب الأوربى ليعلموه النظافة وينشروها بينهم بصفتها احدى مبادىء الاسلام •

وكان هذا كله رد فعل للتورط البيروقراطى •

بيروقراطية العثمانيين

كان الحكم العثمانى شكلا من أقبح أشكال البيروقراطية فى مصر والشام والعراق • وكان له أثر مباشر على بيروقراطية الادارة فى الأمصار المستبعدة ومنها مصر • ذلك أن الاستعمار العثمانى كان يسلب البلاد عنصرين من أهم عناصر الانتاج وهما المال والقوى البشرية المدربة • وكلنا نذكر كيف أن « السلطان سليم » كان مولعا بجمع أمهر الصناع والأدباء والشعراء والفنانين والخطاطين وغيرهم من فئات العمال والاداريين وترحيلهم الى الاستانة مما أدى الى انعدام القدرة الانتاجية الاقتصادية العمرانية والفنية والادارية •

ومن ناحية أخرى فان العثمانيين اعتبروا الأراضى كلها ملكا لتركيا وقام الخلفاء والولاة باقطاعها الى المقربين والموالى وكبار رجال الدولة والجيش والبارزين من الموظفين وعيونهم من الوشاة • فكانت هذه بداية الاقطاع الزراعى فى عصرنا الحديث ، الذى نهج عليه « محمد على » وذريته فيما بعد •

وكانت الأداة الحكومية فى العصر العثمانى ـ علاوة على ضعفها ـ لا تنشط الا لتنفيذ مآرب الباب العالى أو السادة الاقطاعيين ، كما كان التخلف الادارى والفنى والعمرانى سمة ذلك العهد الأسود • ولم تكن للشعب أى حقوق الا حق دفع الجزية ، التى كان الولاة وأذنابهم يتفننون فى

---

(١) لمحات من تاريخ العالم ـ البانديت جواهر لال نهرو

مبررات وهمية لتكرير جبايتها حتى تزداد حصتهم منها • وهم يلوحون بين الحين والحين ببطشهم وسطوتهم فى تسخير الفلاحين •

وكان الأغوات والسراكيل يعتبرون الفلاحين رقيق أرض ، يزرعـــون الأبعديات غصبا نظير حصة ضئيلة من المحصـــول لا تغنى ولا تسمن من جوع • فلا غرو اذا خلت المزارع من زراعها ، يفرون بجلدهم منها فتظـــل بورا ، ولا يمتد الاصلاح الزراعى أو تتمشى زيادة الرقعة المنزرعة مع قاعدة النمو •

وهذا أدى الى أن تصبح خزائن الولايات خاوية على عروشها ، بينمـا تمتلىء قلوب الناس بالحقد على الظلمة الغاصبين ، فتوفرت للحكم العثمانى أهم دواعى انحلاله •

وكانت هذه البيروقراطية أكبر حوافز الشعب على مساندة الحركات التى قامت للاطاحة بالحكم العثمانى ، مهما كانت طبيعة هذه الحـركات وظروفها •

بيروقراطية ماقبل الثـــورة

فى خدمة الرجعية :

على نفس الدرب العثمانى ســـار « محمد على » وأسرته مستهينين بالشعب • كل منهم يجاهر بأنه ورث الأرض وما عليها • واقتصر عمـــل الجهاز الحكومى على أعمال السكرتارية للقصر والبلاط والحاشية والمقربين من الاقطاعيين والرأسماليين ثم الاستعمار بعد أن تم الاحتـلال البريطانى عام ١٨٨٢ كانت الأداة الحكومية اجمالا أشبه بادارة احدى الدوائر الزراعية الكبرى •

وبدلا من أن يكون الجهـاز الحكومى خادما لمصالح الشعب كان هـذا الجهاز يسخر الشعب ومصالحه لخدمته وخدمة سادته آنفى الذكر ، ويعرقل كل الحركات الرامية الى تقدم الشعب وانعاشه ، بينما يعجل بكل الاجراءات التى تؤدى الى ترف الحكام ، وتضخم الاقطاع ، ونمو الرأسمالية ، وتمكين الاستعمار •

عمد « محمد على » الى حشو الأداة الحكوميـــة بالأتراك والأجانب • وجعل الوظائف قاصرة عليهم حتى بلغت نسبتهم ٩٩٪ • وما بقى كان من المصريين المقربين اليه • وظلت هذه النسبة ترتفع بمرور الزمن فى عهـود أبنائه وأحفاده ، غير أن تعيين المصريين ظل قاصرا على أبناء خـدام القصر

وذنابهم ، الا فى حالات نادرة · وكانت الوظيفة أشبه ما تكون بالميراث ، كما كان كبار الموظفين يتمتعون بمميزات كثيرة أهمها ملكية الأرض ،وهذا هو سر اقتران بعض الملكيات الكبيرة بأسماء كبار الموظفين السابقين ·

فى خدمة الاقطاع :

قلنا ان محمد على صادر كل الأرض وكل الحريات · فلما ساءت أحوال المحصول الزراعى تبعا لذلك ـ عمد خلفاؤه الى القاء عظام جرداء من الأرض الزراعية الى الشعب ، فى الوقت الذى أجزلوا فيه العطاء والهبات العقارية الى الأجانب والغوانى وسماسرة الملذات ، ومن الأمثلة المخجلة على ذلك ، أن الهبات التى منحها الخديوى اسماعيل وحده لأمثال هؤلاء بلغت ٨٧٦٨٦٣ فدانا ، بقى له بعدها تركة قدرت عند تصفيـــة أملاكه بستين مليونا من الجنيهات[١] ·

وهذا يوضح لنا السر فى أن مليونين وستمائة ألف مالك كانوا ـ قبل الاصلاح الزراعى ـ يملكون ٣٥٪ فقط من الرقعـــة المنزرعة ، فى حين أن عددا قليلا كانوا يملكون ٦٥٪ الباقية ، منهم ١٧٦٢ اقطاعيا يملكون ٢٠٪ على الأقل من كل الأرض الزراعية ·

ولا شك ان الأداة الحكومية هى التى نفذت هذه الحالة بحكم العنصر القانونى الذى يحدد تصرفاتهـا ، والعنصر اللاأخلاقى الذى كان يســود الموظفين وأغلبهم من الأجانب أو الأتباع ·

لقد بلغ اسراف اسماعيل حدا عجز معه عن سداد فوائد ديونه ممـا أدى الى التدخل الأجنبى ، ثم الى الامتيازات الأجنبية التى جعلت من الشعب المصرى مواطنين غرباء فى بيوتهم يعانون التمييز العنصرى فى عقر ديارهم· وفى ملفات قضايا المحاكم المختلطة مآسى تحكى كيف كان الأجنبى يهدر دم المصرى فيخلى سبيله ، وكيف أن القوانين كانت تحمى المرابين فى عمليات الربا الفاحش والمحتالين والشواذ الأفاقين من مختلف الأجناس ·

والواقع أن أصواتا شعبية ، بل وجهودا بطولية كثيرة ، وقفت فى وجه القصر بصفته البؤرة الرئيسية التى تنبعث منها مظاهر الطغيان والانحراف والبيروقراطية · ولم ينقطع هذا السيل من المحاولات الشعبية المصلحة منذ وقف « أحمد عرابى » فى وجه « توفيق » وقاوم قوات الاحتلال فى كفـر الدوار والتل الكبير ، وكوفىء على بطولته بالنفى ، وحوكم الشيخ «العدوى»

---

(١) رسالة المجتمع الاشتراكى ـ مصلحة الاستعلامات

لأنه أفتى بالحق وبحكم الدين فى أن « توفيق » مارق خائن لأنه دعا أعداء البلاد لاحتلالها ·

فى خدمة الرأسمالية :

وفى ميدان الرأسمالية المستغلة ، وضعت الأداة الحكومية نفسها فى خدمة أصحاب الملايين ، يسرت لهم الاحتكار وقمع العمال لاستنزاف عرقهم· وتركتهم يتلاعبون بالأسعار والأجور وساعات العمل ، وحرية الفصل ، والتهرب شبه القانونى من ضرائب التصدير والاستيراد والانتاج ·

ونتيجة لهذا بلغت ثروة « عبود » ٤٣ مليون جنيه ، وبلغت ثروة سباهى عشرة ملايين ، وفرنسوا تاجر ستة ملايين ، وهكذا الشأن بالنسبة لالياس أندراوس وحافظ عفيفى وكثيرين غيرهم ·

وكلنا نعرف كيف امتصت هذه الملايين من دم العمال والمستهلكين على السواء وكيف كانت الأجهزة الحكومية أداة طيعة تنحنى لأصحاب الملايين وتنصاع لأوامرهم ·

كلنا نتذكر ان « سباهى » سجن سبعة آلاف من العمال داخل مصانعه فى الاسكندرية لمدة ثلاثة أيام ، حينما تجاسروا وطالبوا بحقوقهم المهضومة ·· سجنهم هذه المدة بلا غذاء حتى اضطروا الى أكل النشا الذى يستعملونه فى عمليات النسيج · ومنع عنهم الماء والكهرباء تحت سمع الحكومة وبصرها · واستخدم جنود الحكومة فى حصارهم عند خروجهم من المصنع، ثم القائهم فى الترعة القريبة حتى قتل منهم العشرات ·

ومثل هذا حدث بمصانع شبرا الخيمة ، حيث حصدت المدافع الرشاشة والدبابات أرواح العمال البريئة ، بايعاز من « عباس حليم » الذى كان يلقب نفسه احتيالا « بزعيم العمال » مثلما كان الملك الفاسق يسمى نفسه بالعامل الأول ·

ولم يكن الفلاحون أحسن حالا من اخوانهم العمال · اذ كان الاقطاع يسومهم سوء العذاب ، وما حوادث « البدراوى عاشور » وغيره بغائبة عن الأذهان ·

وهنا يدور فى الأذهان سؤال :

كيف وصلت الأداة الحكومية الى هذا الدرك من الانحطاط ؟

كيف تحولت عن مهمتها الأساسية ، وهى خدمة الشعب ، الى خدمة أعدائه وجلاديه ؟

كيف تحولت من سند له ونعمة الى حرب عليه ونقمة ؟

بصمات الاحتلال :

ترجع فوضى الأداة الحكومية ، وضعف انتاجها ، وانحرافهـــا عن خطهـــا السليم الأساسى ـ الى عام ١٨٨٣ وهو العـــام التالى للاحتـــلال البريطانى ٠

فى هذا العام ، وبايعاز من الانجليز ، صدر أمر عال يشـــترط النجاح فى امتحان قبول للتعيين فى الوظائف الحكومية Pass examination

وأمكن لزبانية الاحتلال أن يجعلوا من هذا الأمر عنق زجاجة لا يمـر منه الا المفتشون الانجليز أو أصدقاء الاستعمار من المصريين شكلا ٠

وما جاء عام ١٨٩٢ الا وكان الأمر العالى السابق قد استنفذ أغراضه ، بعد أن قبض المفتشون الانجليز على ناصية الأداة الحكومية جميعها باحكام، بدرجة أن الوزراء أنفسهم كانوا أقزام الارادة بالنسبة لهم ٠ ولم تكن لهم من قدرة على التخطيط أو التنفيذ الا فى الحدود التى يرسمها لهم المفتشون الانجليز ، وبالرجوع اليهم ٠

ولم يكن الوزراء وحدهم الأقزام ، بل كان الخـديوى نفسه أول قزم يلهو به المندوب السامى البريطانى ٠ فقد حدث مرة أن صاح « كتشنر » فى وجه « عباس » يذكره بأن مهمته تقتصر على مجرد ارتداء ثوب الحكم ، أما الحكم نفسه فلبريطانيا وأذعن عبـــاس ٠ وتفرغ للتجارة فى أقــوات الشعب والسمسرة والتفنن فى ابتزاز مال الدولة لينفقـــه على ملذاته ٠ وحتى حرفة صيد السمك وتجارتها لم تسلم من طمع عباس ٠

ومن الواضح أن ارادة المفتشــين والمستشارين الانجلــيز فى مختلف الأجهـــزة لم تكن الا تعويق كل تقدم وطنى ، وتسخير كل موارد الانتــاج المصرى لصالح بريطانيا ٠

وفى خلال السنوات التسع السابقة لعام ١٨٩٢ كانت قد أعدت فئة من أبناء العائلات الاقطاعية والرأسمالية الموالية لها وللقصر ، خصوهم بالتعليم، وخرجوهم ليحتلوا وظائف الحكومة ، وليكونوا الخـــدم الحكوميين الأمناء للطبقة الحاكمة المتعاونة مع الاستعمار ٠

وعقب هذا الاعداد صدر الأمر العالى الثانى ، الذى اشترط للتوظف ـ الحصول على شهادة دراسية ـ وترتب على هذا الأمر العالى ما يأتى :

١ ـ حرمان قوى الشعب الحقيقية العـــاملة من الوظائف كنتيجـــة لحرمانها من التعليم وانعدمت أى فرص متكافئة بين الشعب ٠

٢ ــ تسيير دفة الأداة الحكومية حسب تيار مصالح الرجعية والاقطاع والرأسمالية والاستعمار ، وضد المصلحة العامة ، اعتمادا على قصر الوظائف على أبناء الاقطاعيين والأذناب .

٣ ــ ارتباط المرتب والدرجة بالمؤهل الدراسى ، لا بنوع العمل وكميته .

٤ ــ دخول الفئات المهنية فى سباق من أجل تسعير الشهادات المختلفة ، ومطالبة كل منها بكادر يميزها وكانت هذه بداية التكنوقراطية.

والجدير بالذكر أنهم لجأوا فى سبيل احتكار المناصب العليا ــ الى احتكار التعليم العالى . ولذلك وضعوا قيودا مشددة على التعليم والتوظيف تضمن قصر الوظائف على أبناء الأتراك والاقطاعيين والراسماليين . ولم يكن يتخطى هذه القيود الا النذر اليسير من العباقرة والموهوبين ــ وحتى الكلية الحربية لم تتح فرصة التحاق ابناء الطبقة الوسطى بها الا عام ١٩٣٦ حينما رأت بريطانيا أنها فى حاجة الى وقود بشرى لحربها ضد ايطاليا فى الحبشة .

وقبل أن يصدر دستور ١٩٢٣ كان الحلف غير المقدس وعلى رأسه الاستعمار ، قد ثبت جذور البيروقراطية باصدار مئات من القرارات واللوائح والأحكام التشريعية والتنظيمية الادارية المتضاربة ، امعانا فى تعقيد العمل الادارى ، وجعله فى مرتبة الأحاجى والألغاز . فلما صدر الدستور عجز على أن يصلح ما أفسده العتاة ، ولم يستطع الا أن يزيد الطين بله بتمليك مجلس الوزراء سلطات استثنائية فى شئون الموظفين أساءت الوزارات المتتالية استعمالها ، فأصبحت عمليات التعيين ، والفصل ، والترقيات والنقل ــ ترتبط أساسا بمصلحة الحزب الحاكم وأغراضه ، ولا تعطى لمصلحة العمل أو مقتضيات المصلحة العامة أى اعتبار .

الأحزاب مكاتب تخديم :

وترتب على ذلك اسناد اغلب الوظائف ، فى مختلف المستويات الى أفراد غير أكفاء ، وترتب على ذلك أيضا أن الشباب الغض المفعم بالأمل والطموح والتطلع الى مستقبل زاهر ــ قد ادرك أن الحصول على درجة علمية عالية ، لا قيمة له بدون الحصول على رضاء حزب من الأحزاب التى تمارس لعبة الكراسى الموسيقية على مقعد واحد هو كرسى الحكم .

.. لذلك تهافت الآلاف من الشباب على مراكز الاحزاب يرضعون لبانها ويسيرون فى قطعانها ، ويتدربون على أساليبها ، ويلحنون شعاراتها فلا يلبثوا أن ينشغلوا بصراع بعضهم البعض عن مصـــارعة الرجعية والاستعمار . وينفذون بلا وعى منهم الخطة التى وضعها الاستعمار ليستهلك قواهم ، ويستنفد طاقاتهم فى منازعاتهم الداخلية .

وكان للتوظيف مواسم معينة ينشط فيها التعيين ، تلك هى مواسم الانتخابات وما بعدها ، فلا غرابة ان اشتد صراع فئات الشباب خلال الانتخابات ، واتخذ هذا التناحر طابع الحدة والعنف ، فهم وقود الأحزاب السياسية .

حينئذ كان الوصوليون والنفعيون منهم يلقون بكل ثقلهم فى المعركة. يهيئون لأنفسهم من الأغرار أكتـــافا تحملهم ، ليستعرضوا عضـــلات حناجرهم ، ويعرضوا تفانين هتافهم ، وتناميق مديحهم ، وقـــدراتهم على حشد السذج ، والتصدى بالعضلات المفتولة لأمثالهم من مناصرى الأحزاب الأخرى .

وبهذه الوسيلة كانت الوظيفة مضمونة .. الدرجة من جنس العمل الحزبى ، والمرتب والسلطة بقدر المؤهل الانتخابى والكفاءة فى مساندة الحزب وزعيم الحزب ، ووزراء الحزب .

ومثار للشقاق الادارى :

وكان الصراع ينتقل بالتالى الى داخل الأجهزة الحكومية ، وتستخدم البغضاء فيه وسائل الوشاية والدس والفتنة « والمقالب » واتخذت مادة العمل نفسه جسما لتلفيق التهم للمغضوب عليهم أو لاحراج مراكزهم بغض النظر عما يترتب على ذلك من تعطيل لمصالح الدولة او تفويت الفرص المـــادية والأدبية عليها ، او تبديد الأموال وتضييق الحقوق وانعدم التعاون بين زملاء الصف فى الجهاز الواحد طالمـــا هذا وفدى أو سعدى أو شعبى ، وذاك دستورى أو وطنى أو كتلى .

فتجمد العمل واختفى عنصر الشعور بالاستقرار والاطمئنان للغد وصار الموظف الحزبى يعمل لمصلحته كأنه سيفصل غدا .. يستـــغل ويختلس وينتفع ويرتشى ويتاجر فيما توفر له من سلطة الوظيفة ، لانه يتوقع ان الفصل أو النقل آت لا ريب فيـــــه يوم تنزل وزارة حزبه عن صهوة جواد الحـــكم ، ويمتطيه الحزب المنـــافس ويكون لـــكز ورفس انصار الخصوم هو أول الأعمـــــال الجليلة التى يهتم بها مجلس الوزراء الجديد .

وهكذا جاوز الرجعيون والانجليز والحزبيون وأذنابهم كل مدى فى افساد الأداة الحكومية .

ابتلاع محاولة اصلاح :

ومن الطريف أن وزارة « محمد محمود » قد شمرت عن سواعدها واعلنت فى عام ١٩٣٧ انها سوف تبرز للرأى العام حجم الوظائف الحكومية القائمة على الوساطة والمحسوبية والاستثناء . وأقدمت بالفعل على حصر تلك الوظائف توطئة لالغائها ، ولكنها سرعان ما أحجمت وابتلعت مشروعها بعد أن انحسرت عملية احصاء هذه الوظائف الاستثنائية عن أن كل الأحزاب مشتركة فى فضيحة تلطخ الأداة الحكومية بأدران محاسيبها ، والحزب الحاكم نفسه صاحب المشروع من بين هذه الأحزاب(١) .

محاسيب صاحب المعالى :

ولم يكن الاستثناء قاصرا على فئة المداحين وأصحاب المناكب العريضة ، وابطال الهتاف العالى والتصفيق المتواصل . كان كل وزير بمجرد أن يتربع على عرش وزارته يفتح أبواب ادارتها لقافلة ضخمة من اقاربه ، ومعارفه وجيرانه وأصهاره وخدامه وحاشيته وبلدياته وسماره ويكفى أن يكون المتقدم للوظيفة من هؤلاء حتى يعين فورا دون أدنى قيد أو شرط ودون ما حاجة الى شهادة أو خبرة .

وتحت اقدام هؤلاء تتحطم القواعد المالية والنظم الادارية خصوصا الأصهار . ان النسب والمصاهرة كانا يغنيان عن التأهيل العلمى ويصعدان ببعض الحاملين الى القمة ويحرمان النابغين والمجدين(٢) . وفى هذا قال الخبير الادارى البريطانى « سنكر » فى تقريره :

« فقدت الحكومة ميزة الانتفاع بخدمات نفر من أقدر الرجال وذلك لأن غيرهم ممن لم يكن لهم سوى النفوذ السياسى أو الشخصى ، قد حلوا محلهم وقد هبط ذلك أيضا من عزيمة الموظفين الموجودين بالخدمة عن تأدية واجبهم ، لأن سبيل التقدم لم يكن وقفا على جهودهم وكفايتهم فى عملهم بل كان يستند الى فرص المحاباة السياسية الشخصية ، ولم

---

(١) دراسات فى الادارة العامة ــ دكتور أحمد عبد القادر الجمال .

(٢) الادارة الحكومية ــ دكتور ابراهيم مدكور ــ ومريت غالى

تستطع الأداة الحكومية تزويد الحكومات المتعاقبة بالخبرة المتواصلة فى الأعمال ، لأن شاغلى الوظائف الرئيسية كانوا يتغيرون بتغير الوزارات كما زاد عدد الموظفين أكثر مما هو لازم للعمل نتيجة لخلق وظائف للمقربين من الوزراء والرؤساء .

وسنكر A.P. Sinker خبير فى شئون الموظفين استدعته الحكومة المصرية عام ١٩٥٠ لعلاج الانهيار الادارى .

حصاد البيروقراطية :

ماذا يكون حصاد أداة حكومية تتجه أعمال موظفيها الى خدمة الطبقة ذات المصلحة صاحبة النفوذ والسلطة ؟

● اعفاء أو تخفيف الضرائب المفروضة على الاقطاع والرأسمالية .

● تمكين بريطانيا من الحصول على المحاصيل بأبخس الأسعار خاصة القطن .

● تيسير اثراء الملك الفاسد والأمراء وسماسرتهم على حساب جوع الشعب ومرضه وجهله . بل وعلى حساب موت جيشه كما حدث فى صفقة الأسلحة الفاسدة عام ١٩٤٨ .

● استرقاق العمال واستمراء عرقهم ، حتى أن أجورهم جميعا لم تكن تتجاوز أكثر من ٢٥ ٪ (١) من الأرباح بينما تدخل ٧٥ ٪ منها الى كروش الراسماليين أو تسيل فى كئوسهم وتتبعثر على موائد القمار ، وتلقى فى حجور الغوانى .

ان الأداة الحكومية تحت تأثير هذه الظروف الشاذة ، قد فقدت الاتجاه السليم الذى هو خدمة الشعب ، وآثرت عن عمد وتدبير أن تخدم المتحكمين ، ونجحت فى ذلك نجاحا منقطع النظير ، وبدلا من أن تحقق الرخاء والرفاهية والانتعاش للعامة ، حققت لسبعة آلاف من افراد ثروة قدرها ٥٠٠ مليون جنيه ، بينما عاش اغلب الـ ٢٧ مليون مصرى على الكفاف .

● ملكت ٣٤٢ اقطاعا ٥٠٠٫٠٠٠ فدان ثمنها ٢٠٠ مليون جنيه .

● اتاحت لفرنسا وشركائها سرقة ما يربو على ٥٠ مليون جنيه سنويا من ايراد قنال السويس التى تضم أعماقها رفات حفرتها من اجدادنا .

---

(١) خطاب الرئيس جمال عبد الناصر فى عيد النصر عام ١٩٦١

اى أن أجهزة الحكومة المصرية كانت تخدم ١٠٠ ٪ من شعب بريطانيا وفرنسا وغيرها من أصحاب الامتيازات الأجنبية و ٤/١ ٪ من تعداد الشعب المصرى ، على حساب جهل وفقر ومرض وذل ٤/٣ ٩٩ ٪ منا .

ذلك لأن الجهاز الادارى وضع فى خدمة العالم الاقطاعى ، ذلك العالم الذى تقوم فيه المصالح الخاصة على أنقاض مصالح العامة كما قال « لاسكى » .

ذلك لأن البيروقراطية ــ تلك الحالة الادارية اللا أخلاقية ــ أكثر قدرة على العمل لمصلحتها ومصلحة سادتها الحكام ، وأكثر تغليبا للباطل على حق الشعب ، خصوصا وقد بلغ عملاؤها من الجامعيين الذين كانوا يعملون بالحكومة قبل الثورة ٨٨ ٪ .

ذلك لأن الهيئة التى كانت تزاول الأعمال اليومية فى الدولة كان لها النفوذ الرئيسى بلا أدنى رقابة شعبية مما جعلها تنحرف وهذا ما حتم الحد من خطورتها بفرض القيود على سلطة الهيئات التنفيذية ومراقبتها بواسطة التنظيمات الشعبية وأجهزة الرقابة والمتابعة والمحاسبة الأخرى.

وهكذا انفصل الحكم بأجهزته انفصالا تاما عن القاعدة الشعبية وأصبحت الحكومة بأدواتها فى وادى المفاتن والملذات ، ومصالح الجماهير فى وادى البؤس والأنات تجاهلت المطالب الانسانية وتناسب حاجات الشعب الحقيقية ، وعجزت عن مسايرة الركب الدولى لأن رقادها كان لا يمكن الا أن يؤدى لنتيجة واحدة هى التخلف فى كل نواحى الدولة العسكرية والعلمية والفنية والصحية والاقتصادية والاجتماعية عامة

ميراث الثورة البيروقراطية :

ولكل هذا انفجر بركان الشعب عن ثورة يولية ١٩٥٢ فبدأ الزحف المقدس فى كل مجالات التعمير والتنمية والتقدم . ولم يكن يستطيع أن ينفذ عملا عظيما ، فى توقيت مناسب ، على وجه أكمل ــ الا بالعمل الثورى الذى يتجاهل الروتين الحكومى ، ويتخطى اللوائح الادارية المعمول بها حتى لقد أصبحت العلامة المميزة لكل المشروعات التقدمية المجيدة الهائلة هى نظافتها من عقدة الأداة الحكومية وبصمات موظفيها التقليديين.

وقد ظلت دواوين الحكومة بمحتوياتها عاجزة تماما عن مسايرة الخطوات التقدمية القفازة التى تقوم بها الثورة فى كل ميادين الانتاج والخدمات .

وأعطت الدليل تلو الدليل على أن بيروقراطيتهـــا تعطل التطبيق الاشتراكى وتسىء الى الديمقراطية .

عوامل الوجود البيروقراطى :

ومن العرض التـاريخى الســـابق يمكن أن تجمل عوامل وجــود البيروقراطية وانتشارها فيما يلى :

١ ـ قيـــام مبادىء اختيـــار الموظفين على أسس لا تستهدف الا تسخير الجهاز الحكومى لصالح الفئة الحاكمة . وخضوع هذا الاختيار للدرجة العلمية دون الخبرة أو التدريب العملى . كما ان المحسوبية قد ادت الى ازدحام المكاتب بمن هم دون المتوسط علما وخبرة . ولهذا اثره فى احجام الموظفين عن التفـكير فى حسم المشـــاكل والبت فيها . ومن ناحية أخرى فان الرؤساء من غير المؤهلين قد انطبعوا بعدم الثقة فىالعلم ولا فى القدرات المختلفة وكرد فعل للشعور بالنقص قبعوا خلف مكاتبهم واكتفوا باصدار الأوامر والقرارات وتوقيع الجزاءات .

٢ ـ قيام الاداء الحكومى على أساس لوائح وقرارات ادارية متعارضة صدر بعضها بفرمانات عثمانية ، والبعض الآخر بتدبير ممثلى الاحتلال بغية تعويق العمل الوطنى لاشـــاعة التخلف وتجميد نشـــاط الدولة وحاجات الشعب . فضلا عن اتجاه الموظفين نحو تنفيذ هــذه القوانين بروح البطش والتمسك بمبناها دون معناها ، وتجاهلهم للهدف الأصلى من وجود الوظيفة العامة ، وتفشى الرغبة فى الاستعلاء بين رؤســائهم مما جعلهم ينفصلون عن مرؤوسيهم ولا يســعون الى عقــد اجتماعات يناقشون فيها مشـاكل العمل ويمارسون فيها أساليب التوعية الادارية والسياسية التى تكفل اخراج الموظفين من جمودهم الفكرى ـ وتثير فيهم الحماس لمباشرة العمل الوطنى .

٣ ـ انتشار أزمة الأخلاق وأزمة القدوة الصالحة فى محيط العمل وتأقلم الموظفين الجدد بالجو القديم مما يجعلهم يسايرونهم فترتفع أسهم البيروقراطية .

٤ ـ سوء حالة الموظفين اقتصاديا وصــحيا ونفسيا واجتماعيا من جراء انخفـــاض الأجور والمرتبات للغالبية العظمى ووضـــوح الشعور الطبقى ومظاهر التعالى وعوامل الاحباط ـ والافتقار الى سائل الرعاية الصحية وأنواع الخدمات التى يتمتع بها أقرانهم بالمؤسسات .

٥ ـ عدم كفاية خريجى الكليات العمليـــة لمشروعات التنمية حال بين الثورة وبين استخدام نفس الوسائل التى قضت بها على الرجعيـــة

والحزبيــة والرأسمالية والاقطاع الزراعى ـ فى القضـاء على الاقطاع الادارى ، مما جعلها تتبع معه الوسائل السلمية .

٦ ـ لجوء الثورة الى الاستعانة بنفس قيادات الأجهزة الحكوميـة ولوائحها العتيقة للعمل بها فى المؤسسات المنضمة للقطاع العـام وفى الوزارات المستحدثة .

٧ ـ تعدد الجهـات الادارية التى تتصرف فى مسائل واحدة مما يؤدى الى ازدواج ـ العمل والمصروفات .

٨ ـ ضحالة الوعى السياسى فى محيط الموظفين وسطحية ادراكهم لفلسفة المبـادىء الثورية ، ومقتضيات التطبيق الاشتراكى وفلسـفة العمل الوطنى وفوائده . يقابل ذلك عمق الآثار التاريخية والاجتماعية والنفسـية والمترسـبة فى أغوار شخصياتهم وانطبـاعاتهم الواضحة بظروف العمل .

٩ ـ انعدام الرقابة الشعبية الحقيقية الفعالة على أجهزة الخدمات ومؤسسـات الانتاج .

١٠ ـ الفوضى المـالية وعدم الدقة فى تقدير الميزانية والاسراف فى صرفها .

أبواب العلاج :

وفى اعتقادى أن تعميق الوعى السياسى فى محيط الموظفين خاصة هو أهم مراحل القضاء على البيروقراطية .

ومما لا شك فيه أن معركتنا مع البيروقراطية ذات جبهـات كثيرة منهـا :

١ ـ هز الجهاز الحكومى بعملية تنظيم حديثة للبناء الادارى أساسها لا مركزية الادارة .

٢ ـ رفع مستوى الموظفين ماديا وصحيـا ونفسـيا لمقاومة دوافع الجمود والانحراف .

٣ ـ القضاء على سيطرة الروتين بتغيير اللوائح والقوانين الادارية العتيقة التى تجمد العمل وتعطل الاجراءات وتتسع ثغراتها للانحراف

٤ ـ رفع مستوى التخصص وتقسيم العمل والتدريب المهنى .

٥ ـ تعميق القيم الأخلاقية والدينية والسياسية والقومية .

والفقرة الأخيرة كما ذكرت على جانب عظيم من الأهمية ، ذلك أن داء البيروقراطية الوبيل ينتشر فى كل المستويات ويزداد تفشيا من حيث العدد كلما هبطنا على السلم الادارى حتى اذا ما وصلنا الى القاعـدة حيث صغار الموظفين والمستخدمين والعمال ، وجـدناه أكثر ما يكون انتشارا بصوره ومظاهره المختلفة وان لم يكن أبرز وضوحا .

والدليل على ذلك أن سرعـة الاجراءات المكتبية والادارية تتضاعف طرديا كلما انتقلنا من موظف الى رئيسه .. وهكذا صعودا على السلم الادارى باعتبار أن التفاصيل الادارية العملية التى تحتاج الى جهـد وبحث فعليين تتم فى القاعـدة على المكتب الصغير ، وما على الرؤساء المتتالين الا المراجعة والاعتماد على مسئولية واحد من القابعين فى القاعدة· أو أقربائهم نحو صاحب الامضاء من المباشرين ·

ودليل آخر هو أن احصائيـات جرائم الرشوة تشـير الى أن عـدد مرتكبيها فى المستويات الدنيا أكثر منهم فى المستويات العليا ، وفى المستويات الوسطى ، اكثر نسبة من الطرفين وهذا لا يعنى الا أن هذه الجريمة البيروقراطية يتناسب عددها مع الكثرة الهائلة لمن هم بالمستوى الأدنى ، وتزداد فى المستوى الأوسط حيث يملكون التأثير على الطرفين المتناقضين ــ أحدهما بالحيلة والآخر بالأمر .

وعلى نفس النمط لـكن بطريقة عكسية يتضخم حجم الرشوة تبعا لتضخم السلطات وفاعلية نفوذ الوظيفة او الوسيط ــ هذا من ناحيـة البيروقراطية النشطة من أجل المنفعة والمـكسب غير المشروع .

أما تكوم بيروقراطية الجمود وتراكمها فى المستويات الدنيا ــ فجولة بين المـكاتب تثبت أن أكداس الملفات تتناقص كلما انتقلنا من مـكتب مرءوس الى رئيسـه المباشر ، الى رئيس القسم ، الى مدير الادارة ، الى المدير العام ... وهكذا .

حقا ان الأعباء المـكتبية تتناقص تدريجيا كلما ارتفعنا على درجات الهرم الادارى من التنفيذيين الى الموجهين ثم المشرفين فالمخططين ولـكن لا يمكن الاكتفاء بهذا المبرر فى تفســير ظاهرة تسكع الملفات وتثاقلها واغفائها زمنا أطول نسبيا كلما كانت على مكتب أقل درجة فى الجهاز ·

ان الأسـباب قد فصلناها حينما شرحنا عوامل انتشـار البيروقراطية ولكن أهم هـذه الاسباب هو افتقار الموظف الى التربية العقائدية التى تنسجم مع وضعه الجديد فى المجتمع الجـديد الذى صـار فيه مالكا وحاكما ومساهما فى كل مقدرات أرضه ومصنعه وحكومته ، بعد أن كان أجيرا مسلوب الحق والارادة والـكرامة .

لذلك فان الدراسة الدقيقـــة لطبيعة العمل الوطنى فى المجتمع الاشـــتراكى الديمقراطى تأتى فى المرتبـــة الأولى لتنبيه الأفراد واثارة حماسهم للعمل وتقديرهم — لمسئولية الانحراف واضراره — كما تزودهم بالقواعد التى توضح العمل الثورى وأسلوب الادارة والقيادة الجماعية ووســـائل التطوير ، وتثبت الايمان بالقيم الجديدة فيكتسب العمل والسلوك مهارة صادقة ودقة وأمانة وفاعليـــة تتسق مع خطة الدولة وميثاق الشعب .

لهذا رأيت أن اتعرض للعمل الوطنى وارتباطه بالسياسة والادارة

الفصل الثالث
فلسفة العمل الوطني

« ان وعى كل مواطن بمسئوليته المحددة فى الخطة الشاملة ، كذلك ادراكه المحـــدد لحقوقه المؤكدة فى نجاحها ، فضلا عن كونه توزيعا للمسئولية فى نطـاق الأمة كلها بما يعزز احتمالات الوصول الى الأهداف هو فى الوقت ذاته عمليـــة انتقال ثورية ، بمعنى العمـــل الوطنى ، من العموميات الشائعة المبهمة الغامضة الى وضوح ذهنى وعملى ، يربط الانسان الفرد ، فى نضاله اليومى ، بحركة المجتمع كلهـــا . ويشـــده فى اتجاه التاريخ . كمـــا أنه يوجه به حركة التاريخ فى نفس اللحظة » .

« من الميثاق »

أبعاد العمل الوطنى

البيروقراطية مرض ادارى يصيب العمل الوطنى .

وما دمنا بصدد استئصال شأفته ، فان طبيعة الحال تقضى بمعاينة العمل الوطنى ، ومعرفة أبعاده فى مجتمعنا الديمقراطى الاشتراكى ، وبأسلوب مقارن استاتيكى وديناميكى ، ذلك أن ادراك الفرد لأبعادالعمل الذى يزاوله .. أبعاده المحلية والقومية والدولية والانسانية .. وأبعاده التاريخية فى الماضى والحاضر وما تهدف اليه مستقبلا .. هذه المعرفة تعزز الجهد ، وتضفى على السلوك الوظيفى طابع التوافق والانسجام مع الخطوط الرئيسية للغايات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التى تسير الدولة نحو تحقيقها ، وتبذل كل الجهود لتطبيقها .

ومن هنا كان عرض شرح خاطف لعلاقة العمل الوطنى بسياستنا الديمقراطية الاشتراكية من جهة ، وموقف هؤلاء جميعا من غيرها من النظم التقليدية من جهة أخرى ــ كان هذا أمرا ضروريا ، حتى يقف المواطن منا على حقيقته ، وما توفر له من عزة ، وما استعاده من سيادة، فيزداد حرصه على ثورته ، ويزداد ايمانه فى عمله الوطنى ، ويقدر بدقة موقفه من عجلة الانتاج فى هذه الأمة الناهضة ، ويتزود بالشحنات العلمية والعملية والنفسية والخلقية الكافية لرحلة المجد ، متسلحا بكل هذا لمواجهة البيروقراطية فى نفسه . وفى محيطه الرسمى ، وفى بيئته .

لا جدال فى أن سلامة بنيان الأداة الحكومية ، كشرط أساسى للحصول على كفاية انتاجية عالية . فى المجالين الداخلى والخارجى هى أوضح الحقائق الادارية . وهذا يعنى سلامة البنيان الادارى بكل مكوناته البشرية والمالية والقانونية .

نعنى صحة البدن والنفس والخلق وارتفاع المستوى العلمى والاقتصادى والاجتماعى والعقائدى والفنى بالنسبة لأفراد الجهاز الادارى .

وتعنى صحة الصرف والتحصيل بالنسبة لميزانية الدولة فى كل خلاياها من الرأس الى القدم .. دقة فى تقدير الأرقام ، وأمانة فى التعامل بالأموال والممتلكات والمهمات العامة أيا كان نوعها .

وتعنى سلامة القوانين واللوائح المنظمة لحركة العمل ، وخلوها من التضارب ، والتناقض والازدواج ، وبراءتها من السلحفائية والتعقيد ، ونزاهتها من ثغرات النفعية وصحتها من كل الحالات المرضية التى تقضى بالجمود على حيوية العمل الوطنى ، وتشل حركة الجهود المخلصة الرامية للاصلاح ، وتمحق قسطا كبيرا من حرية الأفراد ، وتشيع ضروبا من الاسراف والانحراف ، وغير ذلك من الأثواب التنسكرية ، التى ترتديها البيروقراطية لتتسلل الى كل عمل فتفسد جلاله ورونقه .

لا جدال فى ذلك ، ولكننى أومن بأن وعى كل مواطن بأبعاد العمل الذى يزاوله وفائدة هذا العمل بالنسبة للدولة وله ، وتبصيره بأهميته شخصيا كصاحب دور هام فى معركة الانتاج ، معركة الحياة — هذا الادراك الناجم عن وسائل التوعية القائمة على اقرار الذات — تأتى فى المرتبة الأولى ، فيكون لها أروع الأثر فى القضاء على البيروقراطية السلبية ، بيروقراطية الجمود والتراخى والتثاؤب ، بل والبيروقراطية الايجابية أيضا باعتبارها طعنة ترتد الى صدر غامدها .

وأسطع برهان على ذلك هو ما يحدث فى ميدان القتال . ذلك أن شعور كل جندى بأهمية سلاحه وموقعه ودوره فى المعركة ، بالنسبة لوطنه ومواطنيه وأسرته ونفسه يجعله يستميت فى أداء واجبه الشريف . والمعروف أن نظام القتال الحديث يعتمد على شرح أبعاد المعركة وظروفها واحتمالاتها ، لكل القائمين بها ، سواء من الناحية القومية أو الفنية
وعلى سبيل المثال أيضا أقص احدى تجاربى فى هذا المجال فى منطقة الشلال الرابع :

كان ذلك عام ١٩٥٠ فى جنوب وادى النيل حيث تعتمد وزارة الرى على جيش من قراء المقاييس من سكان القرى والمحلات المنتشرة على شطآن النيل ، لموافاتها يوما بيوم عن تدريج مناسيب المياه . عرفت أحدهم وكان يقطن على بعد عدة كيلومترات من المقياس المنوط به . والمفروض أن ينتقل اليه يوميا على دابة فى قيظ السودان الملهب وعلى ارض وعرة . ولاحظت بسبيل الصدفة أنه لا ينتقل يوميا الى المقياس ليسجل القراءة الصحيحة ، وأنه يكتفى بوضع حجر على مستوى مياه النهر بجوار المصلى بالقرب من منزله ولا يكلف نفسه عناء زيارة المقياس الا اذا لاحظ أن ماء النهر قد انحسر عن الحجر أو غمره ، وفيما عدا ذلك فانه يسجل نفس القراءة الماضية . وكان لزاما على أن أنبهه الى أن هذه الحيلة وهذا التراخى قد يتسببان فى هلاك ملايين البشر ، ودمار آلاف المنشآت ، وتلف محاصيل لا تقدر بثمن ، لو أن أحد المصلين أو الصبية

مثــلا ــ رفع الحجر من مكانه أو أن دابة وطئته ، وشرحت له خطورة الفيضان ، ومدى مسئوليته عن ذلك أمام الله والضمير بغض النظر عن القانون واللوائح والتعليمات .

وكانت النتيجة بالطبع أن اقتنع الرجـل بخطئه ، وارتاع وندم ، وعول على أن ــ يأخذ على عاتقه أن يقنع بعض زملائه الذين يزاولون نفس الحيلة ــ بالعدول عنها وكان صادقا فى وعده عن تبصر وادراك .

وعلى هذه الوتيرة ، يجب أن يستقر بطريقة ما ، وباستمرار ــ فى ذاكرة كل فرد أن الدولة فى مجموعها أشبه بجسم الانسان بما فيه من خلايا ، تخدمها جميعا ، وتحافظ على حيويتها وتعمل على نموها عدة أجهــزة مختلفة الوظائف ، ما بين دفاع وتغذية وتفكير وتنفس وهضم واحساس .. الخ . وان الفرد العامل أحد هذه الخلايا الحيوية الهامة المتساوية القدر والقيمة مهما اختلفت الاختصاصات والدرجات والظروف والمواقع . اذا تضخمت احدى هذه الخلايا أصبحت سرطانا اداريا ، واذا ضمرت أو خملت صارت أنيميا ادارية . وفى كلتا الحالتين يمثل خطــرا وألما يصيب الجسم كله .

وبنفس الطريقة يجب أن يلم الفرد ، الماما تاما كافيا مناسبا بمستواه العلمى والثقافى ــ بالخطوط العريضة البارزة . التى تحدد له بوضوح طبيعة معركتنا ضد ــ التخلف ، وتبين له مدى ما قطعه الزحف المقــدس من مراحل ، وما ينتظرنا من أعمال فى الداخل والخارج ، وفى محيط الأمة العربية ، وفى معترك السياسة الدولية .

اننا فى حرب فعلا مع تضخم النسل الذى استفحل خطره وبعـد أن كان تعدادنا عام ١٩٠٧ حوالى ١١ مليونا اذا به اليوم ٢٧ مليونا تقريبا أى بنســبة ٢٤٥٪ بينما لم تتزايد الرقعة الزراعيــة الا بنسبة ١٣٪ وسلاحنا فى هذه الحرب ضد الجوع والعطش والعدم هو العمل الدائم الدائب الجيد .

● العمل على انهاء السد العالى ليتسع لمقدار ١٣٠ مليار متر مكعب من المــاء تمكننا من التوسع الزراعى فى مليونين من الأفدنة فضــلا عن استنباط طاقة كهربائية هائلة للتصنيع والاضاءة .

● العمل على حفر الترع والمصارف وتعميقها استعدادا للنهضــة الزراعية العظيمة المترتبة على السد العالى .

● العمل على استصلاح ٢ر٣ مليون فدان من الأراضى الصحراوية

القابلة للزراعة وتجفيف نصف مليون فدان من بحيرات شمال الدلتــا لزراعتها .

● العمل على زيادة الانتاج الزراعى بانتخاب البذور وانتاج السماد وتجديد الأساليب الزراعية ، وتحسين الدورات الزراعية ، وتصنيع المعلبات ، ورعاية الثروة ـ الحيوانية .

ونحن فى صراع فعلا مع التخلف الصحى الذى أورثنا اياه الاستعمار والرجعيــة والاقطاع .. صراع ضــد المرض الذى طاب له المقــام بين ظهرانينا ، ومن فرط ما لاقى من خمول العهود البائدة وتقاعســها فى مطاردته اتخذ من ارضنا موطنا مختارا ، حتى لقد أسفرت الاحصائيات الطبية عن ان ثلثى سكان الجمهورية مصابون بواحد أو أكثر من الأمراض المتوطنة أو الطفيلية .

● صراع ضد البلهارسيا بمئــات الأطنان من مبيــدات القــواقع والمدنبات ، ورفع عدد معامل الفحص من ١٧ معملا عام ١٩٥٢ الى ٧٠ معملا عام ١٩٦٢ ، واجراء البحوث التطبيقية ، فضلا عن تعميم العــلاج والتوسع فى انشاء الوحدات الصحية حتى يبلغ عددها ٢٥٠٠ وحــدة تشيد منها حتى الآن ٩٥٠ وحدة جديدة تقريبا وكانت عام ٥٢ لا تتجاوز ٤٣٨ .

● صراع مع الملاريا رصدنا له ١٧ مليون جنيــه تصرف فى عشر سنوات لمكافحتها بأدوية العــلاج ومبيدات البعوض الكيماوية والآليــة من سيارات ورشاشات .

● صراع من الدرن الذى يفتك بمقدار ١٪ من السكان . حقا .. لقد أمكننا أن نجرد على هذا العدو الوبيل ٢٥ فرقة للتحصين ضده ، طعمت عام ١٩٦١ حوالى ١٨ر٦ مليون نسمة ، وأننا انشأنا ٢٦ وحــدة للفحص الجماعى بالأشعة . وانتا شيدنا ٤٣ مستوصفا فصار لدينا ٦٨ منها بعد أن كانت ٢٥ فقط عام ١٩٥٢ . وأننا رفعنا عدد مراكز جراحة الصدر الى ٥ بعد أن كانت مركزا واحدا ، وعدد الأسرة بلغ ٨٥٨٣ بعد أن كان ٣٥٦٢ عام ١٩٥٢ ، كل هذه الانتصارات بفضل العمل الثورى ، رغم ما يعيب الأجهزة الحكومية من بيروقراطية تسىء الى السياسة الصحية التى اختطتها الدولة لمكافحة الأمراض المختلفة من أرماد تعمى ٢٧ فى الألف من السكان كل عام ومتاعب الأسنان التى تصيب الغالبية العظمى ، والأمراض العقلية والنفسية التى تنتشر طرديا بانتشار المدنية .... الخ.

ان الصراع ضد المرض يعتمد على تحديد المشاكل الصحية واستكمال الخدمات وتوفير الفنيين والاداريين الأكفاء ، ورفع مستوى الخــدمة

وتشجيع البحوث ، وتحقيق اشتراكية العلاج . وهذا ما يدعونا لمضاعفة الجهد والاخلاص فى العمل وتوفير الوقت والمال من أجل الملايين التى ينتابها الألم ولا تملك الا الأنين والصراخ ، ودعاء الى الله أن يطهر قاوبنا من البيروقراطية لتصل اليهم الخدمة الصحية كاملة سريعة خالصه .

ان الموظف بوزارة الصحة كبيرا كان أو صغيرا ، يجب أن يدرك أن اخلاصه فى عمله يؤدى الى مزيد من قوة الجندى فى الدفاع عن حـــدودنا ومزيد من قدرة ـ العلاج على تنمية المحصول الذى نقتات عليه . ومزيد من استطاعة الطالب تحصيل العلم ، وتخفيف الآلام وتجفيف للدموع ، واشاعة للسعادة والرخاء فى مجتمع يوفر له الأمن والقوت وكافة الحقوق الانسانية . فهو عنصر الوقاية والعلاج فى جسم الأمة .

كذلك الموظف بوزارة الرى ـ مثلا ـ من المفيد جدا أن يدرك أنه عضو فى جهاز ، هو فى الدولة ، بمثابة الجهاز الدورى بالنسبة للبدن ، بل لا أعدو الحقيقة اذا قلت أنه خلية فى قلب الأمة . فكما أن القلب يتحكم فى حركة دفع الدم خلال الشرايين والأوردة والشعيرات الدموية لتغذى كل الخلايا ، ثم لتتخلص من الافرازات الضارة بوسائل رئويـة وجلدية وكلوية ، فان وزارة الأشغال أيضا ، تتحكم بالتقدير والتـدبير فى منسوب مياه النيل وروافده ورياحاته وغدرانه ومساقيه اينما كانت فى كل حقل يمثل الحياة بزرعها وضرعها داخل الجمهورية وخارجها حيثما تفرغ سائل الوجود .

وهو تنظيم نبض المياه بما لديها وما تستحدثه من سدود وقنـــاطر وخزانات ، تعتبر صمامات الجهاز الدورى فى جسم الأمة . ثم هى أيضا تعمل على تخليص التربة من افرازاتها للمحافظة على خصوبتها ، بمختلف الوسائل الرامية الى خفض مستوى الماء الجوفى فى الأرض ، ســـواء بانشاء المصارف المغطاة ، أو بتعميق مجرى المصارف وانشاء الكثير منها ، أو باستنزاف المياه الجوفية بمضخات ماصة ، وذلك لتخليص التربة من ـ الأمراض التى تضعف خصوبتها . وترفع من درجة ملوحتها ، وتقلل بالتالى من انتاجها بنسبة ٣٠٪ على الأقل .

ومن المهم جدا أن يعرف الموظف أيضا ان هذا النوع من العمل الذى تقوم به وزارته يعتبر المقدمة التى لابد منها ، والتى لا تستطيع بدونهـا أن تقوم كل من وزارات السد العالى ، والاصلاح الزراعى ، والزراعة ـ بمهمتها على الوجه المطلوب . ومن ناحية أخرى ، يجب أن يعلم هذا الموظف ـ كما يعلم وزيرها تماما ـ أن وزارتى التموين والخزانة تضعان فى التقدير حسن تدبير وزارة الرى للمياه اللازمة لرى مزيد من الأرض فى

سبيل الحصول على مزيد من المحاصيل كالأرز والقطن مثلا ، وبالتالى توفير مزيد من الدخل القومى ، أو استيراد مزيد من المحاصيل الغذائية اللازمة للاستهلاك الشعبى .

ومن المفيد كذلك أن يعلم موظف الرى أنه لا يساهم فقط فى عملية التوسع الزراعى الأفقى بزيادة رقعة الأراضى المزروعة ، أو التوسع الرأسى بتحسين طرق الرى والصرف لزيادة غلة الفدان ـ وانما هو يشارك بنصيب ما فى تحمل مسئولية تدبير الطاقة الكهربائية بأجر زهيد من مساقط المياه ومن المحطات الحرارية ، لا لمشروعات الانارة وحدها ، بل لمضاعفة الانتاج الصناعى والزراعى ، بتدبير الطاقات المحركة الرخيصة اللازمة للانتاج بنوعيه .

ولما كان تقدم الدول يقاس بمقدار نصيب الفرد الواحد فيها من التيار الكهربائى والذى يبلغ متوسطه العالمى ٦٠٠ كيلوات ساعة فى السنة . فان لهذا الموظف ان يفخر بأنه استطاع أن يرفع بهذا المعدل من ٤٥ كيلووات ساعة عام ١٩٥٢ الى ١٧٥ عام ١٩٦٢ أى الى ٣٩٠٪ مما كان عليه . ولكن عليه أن يتذكر أن الخطة الخمسية تلزمه بأن يعمل فى جد ونشاط كى يبلغ المعدل ٢٧٠ كيلووات ساعة عام ١٩٦٥ ، ثم الى ٥٠٠ كيلووات بعد انهاء مشروع كهربة السد العالى . أى بنسبة ١١١١٪ مما كان عليه قبل الثـورة .

بذلك يعرف الفرد قيمة ذاته ، وقيمة عمله ، ويرى خطورة العمل الحيوى الذى يساهم فيه .. العمل على توفير الماء والضياء والقوة المحركة لدواليب الانتاج الصناعى ، والعمل على علاج التربة ببذل ما يثقلها من مياه الصرف .. كل ذلك ليتضاعف الدخل القومى ، ويعم الرخاء والانتعاش عليه وعلى اخوانه فى الوطن .

بذلك يدرك قيمة الدراسات والبحوث العلمية التى تجرى ، والخطط والسياسات المائية التى ترسى .. بذلك يفهم أسرار الانشاء والتوسيع والتعديل والتعلية والتعميق . بذلك يتحول من انسان ميكانيكى تحركه آلية العمل بلا وعى ، الى مؤمن بعمله : يتحمس فى توعية الزارعين ، ويهب لمكافحة الفيضان ، ويسارع باجراءات نزع الملكية ، ويخلص فى مراقبة تنفيذ التوسع فى انتاج نوع مناسب من المحاصيل الزراعية لمخزون المياه . بذلك يشتعل الحماس فى الورش حيث تصان الآلات والحفارات ـ والجرارات والناقلات . وعلى النهر حيث تنشأ الكبارى وتحفر الأخوار وتعزز الجسور وفى صوامع الوحى حيث تجرى دراسات وبحوث لتحسين خطوط الملاحة النهرية حتى تصبح وسيلة فعالة فى النقل الزراعى

والصناعى لتساير التقدم العمرانى الحديث ، أو حيث تقام دراسات نووية وأخرى هيدرولوجية ، وأخيرة لقياس سرعة التيار ودرجة البحر والامتصاص والتشرب .

ان الموظف الذى يمثل هذا القدر من العلم ، يصل الى درجة من اقرار الذات ، تجعله يدرك أنه صاحب دور فعال فى توسيع وتوفير امكانيات الحياة لملايين السكان المتزايدة . وشريك فى سباق الأمة ضد تكاثر النسل ، وضد نبوءة العلامة «مالتس» التى مؤداها أنه سيأتى يوما لايجد الناس فيه ما يشبعهم من جوع، ما لم تختصرهم الأوبئة والكوارث والحروب أو يعملون على تحديد النسل بالدرجة التى تتناسب مع الموارد ـ الطبيعية للأرض . باعتبار أن السكان يتكاثرون بنسبة متوالية هندسية « ٢ : ٤ : ٨ : ١٦ : ٣٢ بينما الموارد الغذائية لا تتزايد الا بنسبة متوالية حسابية أى من « ٢ : ٤ : ٦ : ٨ : ١٠ . وهذا من شأنه ان يتحول الى حركة دائبة وطاقة خلاقة فى مشروعات التوسع الزراعى الأفقى والرأسى وتقـــوية القناطر ، والصرف الحقلى المغطى ، وتحويل الحياض الى رى دائم ، وتعديل طرق الرى وتدبير موارد المياه الاضافية ، وتوليد الكهرباء من خزان أسوان ومن المولدات الحرارية بالوجهين البحرى والقبلى لتحريك الصناعات المختلفة أو الانارة .

ومثل هذا يقال لسائر الموظفين والعمال فى مختلف قطاعات التموين والتعليم والأمن وغيرها .

وغير ذلك يقال لهم جميعا عن أهدافنا العليا من السياسة الخارجية فى المحيط العربى ، وبين دول عدم الانحياز ، وفى باقة الدول الأفريقية والآسيوية . وموقفنافى معترك الحياة الدولية حيث تتربص بنا الصهيونية العالمية ويكشر الاستعمار عن أنيابه متحينا بادرة ضعف ، متصيدا العملاء من الحاقدين الرجعيين .

بذلك تتضاعف احتمالات القيام بالعمل الوطنى على اكمل وجه . وعلى أساس من وضوح الرؤيا والايمان بوجوبه وجدواه . والعمل الوطنى من أهم عناصر نشاط الدولة الثلاثة التى هى : الخطة . والتنظيم ، والعمل . فلا بأس ان نقدمه عليها جميعا فى العرض .

العمـــل الوطـــنى

تعريفه : هو الشرط الفعلى والوسيلة الحركية الايجابية لتنفيذ الخطة العامة كل في حدود اختصاصه . ونقل المبادىء العامة التى تحتويها تفاصيل الخطة ــ وتقتضيها بلوغ الأهداف . ومطابقة العمل الوطنى لنص وروح الميثاق امر ضرورى فان العمل يكون مجديا ذا فاعلية للنهوض بالأمة بقدر ما يسلم من فوضى الارتجال مهما كان هذا العمل فرعيا بسيطا . ذلك أن قطرات المطر الدقيقة قد كونت النهر العظيم بتجمعها فى حيز واحـد ، واتجاهها نحو غاية واحدة . وكذلك حبات الأعمال التفصيلية البسيطة .. اذا انسجمت وتناسقت فى الأسلوب ــ والمنهج والهـدف شكلت سيلا متدفقا من النفع العام الذى لا يلبث أن يرتد على الأفـراد انفسهم بالرفاهية والرخاء والأمن .

وللعمل الوطنى خصائص وقواعد وخطوط مرسومة ، فاذا ما انحرف به الجهاز التنفيذى ــ أو بعضه ــ عن هذه القواعد ، أو خرج به عن خطه المستقيم كانت هذه بيروقراطية . واذا جافى أحد العاملين واحدة من خصائص العمل الوطنى عن عجز أو قصد ، كان بيروقراطيا ... كان خارجا على ارادة الأمة ومبادئها وأهدافها التى حددتها فى ميثاق يمثل عقيدة الشعب وآماله السياسية والاقتصادية والانسانية ، وناقشـــة المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية ، ثم أقره بعد بحث وروية قبل أن يعلنه فى ٣٠ يونية ١٩٦٢ .

خصائص العمل الوطنى :

ولكى لا يكون العمل الوطنى بيروقراطيا ، لابد أن يكون شعبيا تقدميا ، لابد أن يتصف بالاستمرار والاتقان والتطور والتعاون والشرف والنظام .

ومن ناحية أخرى فان ثورية العمل الوطنى ، هى مقياس الايمان بالثورة ، والاعتراف العملى بحق سائر المواطنين فى حياة أكثر رخاء وازدهار وكرامة ، والدليل الحركى على اهتمام المواطنين أينما اشتغل لتحقيق أهداف المجتمع الجديد الذى تبلورت فى : الحرية والاشتراكية والوحدة . فالايمان وحده بدون عمل ايجابى يعتبر سلبية وعلى الذين آمنوا أن يعملوا الصالحات وعلى هذا فان العمل الوطنى الثورى الايجابى المنزه عن البيروقراطية ، هو وحده الذى يميز المواطن الصالح المؤمن بأهداف هذا المجتمع .. والذى يستحق شرف الانتساب لهذا الشعب وهذه الأمة .

« العمل شرف ، والعمل حق ، والعمل واجب ، والعمل حياة ، ان العمل الانسانى هو المفتاح الوحيد للتقدم . ان طبيعة العصر لم تعد تقبل وسيلة للأمل غير العمل الانسانى » . (١)

وللعمل الوطنى الجاد السليم سمتان :

(أ) **شعبيته :** جماعيته ... جماهيريته ... سواء كان من ناحية الأداء والتنفيذ المبنى على خبرات جماعية ، أو من ناحية فائدة هذا العمل وتحقيقه لأكبر قسط من الخير والرفاهية للشعب .

(ب) **تقدميته :** أى تحقيقه لأعلى امكانيات الكفاية الانتاجية والخدمات فى مجتمع يتطلع بكل طاقاته واقصى سرعاته الى مستوى أرقى ، وحياة أفضل ، وخلاص من مخلفات الماضى ورواسبه اللعينة . ولابد لهذا من أن يتصف العمل بالصدق والجرأة والجدية والنبل وانكار الذات والاتقان القائم على الدراسة والبحث والاستقصاء العلمى وتبادل المعلومات .

وأفضل العاملين الوطنيين ، من تقمص روح الثورة ، ونسى ذاته الخاصة خلال قيامه بالواجبات العامة : ايمانا منه بمبادىء ثورته الفاضلة، واقتناعا علميا بأن اخلاصه فى عمله سيرتد اليه شخصيا بالنفع لأنه خلية من بين ملايين ــ الخلايا التى يتكون منها جسم الأمة التى يعمل لها وتعمل له وفى هذا قال البارى سبحانه جلت حكمته « من عمل صالحا فلنفسه ، ومن أساء فعليها » .

والبيروقراطية حيثما كانت تعمل على ضياع بعض أو كل خصائص العمل الوطنى رغم أن نقص عنصر منها يفقده دعامة من دعائم قيمته ويضيع على الأمة سببا من أسباب قوتها ورخائها معا .

الشعبية : تضمن للأمة وحدتها واستقرارها وتقدمها ومنعتها ، فضلا عن أن الشعب فى المجتمع الاشتراكى هو صاحب العمل ، وأن الأمانة تقضى بأن يؤدى العامل واجبه فى عمله نحو مخدومه بالشكل والدرجة اللتين تحققان له أكبر فائدة ممكنة . فما بالك اذا كانت هذه الفائدة عائدة على العامل نفسه وأسرته الوطنية ؟.

والاستمرار : يعوض ما فات من عطل وتخلف عجلة الانتاج ليطرد نهوض المجتمع من وهدة الفقر والجهل والمرض التى القاه الى أغوارها أعداؤه القدامى .

---

(١) من الميثـــاق .

والتعاون : هو عصب العمل .. سر غزارة انتاجه وسرعته وبعد مداه ، عنصر التماسك والألفة والانسجام بين مجموعة العاملين .

والنظام : عامل اختزال الجهد والوقت والمال ، وعقار وقائى من الشذوذ عن القاعدة ، أو ازدواج الخدمات بلا مبرر .

والشرف : يحفظ للعمل قيمته الخلقية ويضفى على الأفراد صفة العظمة والكرامة والمهابة ، ويكفل للأمم خلودها وللدولة عزتها واستقرارها .

والاتقان : حسبنا فيه قول رسول الله : « ان الله يحب اذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه » .

والتطور : يؤدى الى هذه النتائج جميعا ، ويحفظ للانتاج مركزه على المستوى العالمى — على الأقل . وسبيل ذلك هو تطبيق الحقائق العلمية المتجددة فان « العمل الوطنى المنظم ، القائم على التخطيط العلمى ، هو طريق الغد » . (١)

العلم وحده هو الذى يحدد للمرء مكانه من عمله ومن الأعمال المشابهة، وموقفه من مجتمعه ومن دولته ومن أمته ، ثم من عالمه الذى يعيش فيه .. مشاعل العلم وحدها هى التى تحدد للمواطن دروب انطلاقه نحو غاياته السياسية والاجتماعية والاقتصادية مما يضاعف الانتاج ، ويختصر التكاليف ، فيتضخم لنا عائد وفير ، هذا العائد هو عمادنا فى رفع مستوى المعيشة عن طريق عدالة نصر عليها — طالما نحن — بمضاعفة الانتاج — جديرون بها .

أن العمل فى المجتمع الاشتراكى اخطر من أن نتوسل اليه بعمل سطحى . لأن ربحه لا يعود الى فرد راسمالى ، وانما يجنى ثماره ملايين المواطنين الاشتراكيين ، هم أصحابه كل عمل فى الدولة . فالعمل يكون مجديا ، شعبيا ، ذا فاعلية فى النهوض بالأمة ، وانعاش المواطنين ، بقدر ما يسلم من الارتجال .

بذلك وحده يتوفر للانتاج عناصر الجودة والسرعة والاقتصاد ، ويرتفع مستوى دخل الفرد من وهدة العدم ... من ٣ جنيهات و ٨٠٠ مليم متوسط دخل الفرد فى مصر تقريبا أى عشر دخل الفرد الأمريكى ، وثمن الانجليزى ، ½ الروسى .

---

(١) الميثاق — الباب الثامن .

على أن هناك عدة ضمانات من الضرورى توافرها ليكتب للعمل النجاح والنضج .

ضمانات نجاح العمل :

١ ــ وضوح الخطة وتحديد معالمها امام كل فرد من مختلف مستويات الانتاج المنظور وغير المنظور ، حتى تتحدد مسئوليته . وحتى يكون فى كل وقت على مستوى تطورات العمل . ولهذا أكد الرئيس جمال ضرورة مناقشة الخطة الثانية شعبيا على كل المستويات .

٢ ــ نشر الوعى العملى والتدريب المهنى . وتعبئة الكفاءات العاملة على اساس ــ طوعى مبنى على القدرة والايمان وتوجيههم الى ممارسة النقد البناء لتقليل الأخطاء .

٣ ــ تشجيع المجيدين فى مختلف الأجهزة الادارية والانتاجية بمختلف وسائل التقدير المادية والادبية المناسبة ومداومة ابتكار حوافز جديدة تتناسب مع طبيعة المجتمع الاشتراكى .

٤ ــ متابعة تزويد رواد العمل الوطنى فى كافة المجالات بكل ما يستجد من بيانات وأفكار تتعلق بطبيعة دورهم فى الخطة . سواء كانت هذه البيانات محلية أو دولية ، وتستطيع النقابات ــ لو نشطت ــ أن تسهم بجهد خلاق فى هذا المضمار . والحق ان منظمة الثقافة العمالية قد وضعت أساسا طيبا لهذه الغاية .

٥ ــ تحديد مراحل العمل بمواعيد زمنية بحيث تسير ضروب العمل والانتاج فى كل قطاعات الدولة فى خطوط متوازية مع الأهداف العامة بترابط وتوافق .

٦ ــ تفضيل الضرورى على الكمالى ، والأهم على المهم ، واحتياجات الأغلبية على رغبات الأقلية من الجماعات الشعبية .

وهكذا تسير أولوية البحث والتخطيط والادارة والعمل بروح من الوعى والادراك والجد والاخلاص .

وهكذا يكون العمل طاهرا نقيا من البيروقراطية . محصنا ضدها .

عمومية العمل الوطنى :

والعمل الوطنى بالصفات التى أوضحناها ــ عام بمعنى انه ليس قاصرا على فئة دون الأخرى ، ولا طبقة معينة فى المجتمع .

انه واجب عام على كل أفراد أمة لم يعد للعاطلين بالوراثة فيها مقعد وثير . بل لم تعد لهم فيها قيمة تجعلهم قدوة لغيرهم . لقد تغيرت القيم واصبح العمل شرفا بعد أن كان سبة وعارا . واصبح طريقا الى ممارسة الحكم ، يسلكه أكثر من ٥٠٪ من الفلاحين والعمال الى المراكز القيادية فى الدولة بعد أن كانوا مجرد آلات لصك العملة الذهبية التى تتدفق الى خزائن الحكام .

ان المعلم الذى يتراخى فى توصيل الامكانيات العلمية بشتى وسائل الايضاح الى عقول الأشبال ، ولا يبذل مجهودا ثوريا مضاعفا فى أداء واجبه نحو النشىء ونحو بلده .. مثل هذا المدرس الذى يمهد بتخاذله ليتصيد الدروس الخصوصية — فى نظرى — أداة جهل تضعف سير مركبة العلم فى كرنفال الثورة العلمية ، فهو بيروقراطى .

والطبيب الذى يتحين الفرص لتحويل مرضى المستشفى الحكومى الى عيادته الخاصة — أو يشغل أسرة المستشفى بمرضى عيادته أيضـا بيروقراطى .

والموظف الذى يتباطأ فى تسهيل الاجراءات وتوصـيل الخـدمات الى الشعب وتسيير الأداء المكتبى بسرعة الى مداه — بيروقراطى يعطل التطبيق الاشتراكى ويشوه جمال الديمقراطية ، ويعوق انطلاق الدولة نحو أهدافها .

والرئيس — أيا كان — الذى يعرض عن الانغماس فى زحمة مرءوسيه ، أو يتهاون فى انصاف المظلومين منهم ، أو يفرط فى دراسة مشروعاتهم التقدمية أو يجمد اقتراحاتهم البناءة بدافع الجهل الادارى ، وخشـية بروزهم عليه ، أو يكتفى بالبصم كافيا نفسه مشقة الاطلاع — مثل هذا الرجل بيروقراطى ، يفسد الجهاز الادارى ، جدير بأن يكشف ، وأن يزاح من عرض طريق الزحف الثورى الى هاوية على جانبه — لأنه حجر عثرة فى سبيل التقدم الاشتراكى .

والفلاح الذى يتقاعس عن التقاط لطعة واحدة من دود القطن سقطت فى مسقاه ، أو يستحل لنفسه ثمرة من نتاج المزرعة الجماعية ، أو يتهاون فى التسميد .

والصانع الذى يقصر فى أداء عمله أو يتراخى فى ساعات العمل الأصلية حتى يجبر رؤساءه على تشغيله ساعات عمل اضافية أو يعمل بأسلوب ما ، من شأنه أن يضعف الانتاج أو يسرف فى التكاليف ..

كل منهما بيروقراطى ، منحرف عن أسس العمل الوطنى ، مبدد مبذر مبسط يده كل البسط بالوقت والمال ، يلقى بالدخل الى التهلكة ، يخون امانة الوظيفة ، التى حملها الشعب اياه . يسرق من كفاية الانتاج ، فلا استحق نصيبا من عدالة التوزيع . بل لا يستحق أن يكون سيدا فى مجتمع أضحى كل مواطنيه سادة . فلم يكن غريبا اذن أن ينذر قانون الاتحاد الاشتراكى كل من يدان بالخروج عن مبادىء الميثاق بالعزل من اتحاد السادة ، والضم الى قطيع عبيد أهوائهم ، عبيد سلبيتهم ، عبيد انانيتهم ونفعيتهم ، عبيد عدائهم لمصلحة الأمة ورفاهية الشعب .. أولئك هم البيروقراطيون ، حلفاء أعدائنا التقليديين عن قصد أو بغير اتفاق .. ولا سيادة لغير العاملين باخلاص فى مجتمع أمامه من العمل الكثير ليعوض ما فاته . فالاخلاص فى العمل ، هو وحده آية الايمان بالحرية والاشتراكية والوحدة .

انك تؤمن بالثورة السياسية والاجتماعية .. تؤمن بالديمقراطية والاشتراكية .. تؤمن بحرية الوطن والمواطن .. تؤمن بهؤلاء جميعا بقدر ما تحمله من أحجار ترصها طبقات ليعلو بها البناء ويرتفع .

انك تؤمن بالديمقراطية ، بقدر ما تفسح صدرك لنقد الغير لتتطور اساليب الادارة ، وبقدر ما تبادر بتنفيذ الصائب من الآراء المقترحة لتينع ثمارها ، وبحصد المجتمع حصادها .

أنت مواطن صالح مثالى ، بقدر اجادتك لعملك ، مستعينا عليه بالعلم والتجربة والصبر والتضحية ، وبقدر عدم ترددك فى عرض وجهة نظرك على أولى الأمر ، وبقدر تبسطك مع من هم دونك فى سلم العمل والادارة .

ان الحرية والاشتراكية والوحدة ، ليست مجرد شعار ، انها شعور . انها الوجود العربى الذى فقدناه قرونا عشناها مجردين من الارادة ، مقيدين عن العمل الوطنى الثورى .

اما اليوم وقد حصلنا على كل مقومات الحركة والتقدم والحياة الحرة الكريمة باسترداد ارادتنا ــ حريتنا ــ ديمقراطيتنا ــ مواردنا فان العمل الأمين الجاد ، هو الحافظ على تلك المكاسب المادية والمعنوية .

لقد حققنا بالعمل المتطور فى خلال أربعة عشر عاما معجزات ، فى مختلف المجالات : انتصارات سياسية وعسكرية فى الداخل والخارج تدعو الى الفخر ــ والاعجاب . ومشروعات اقتصادية : زراعية وصناعية

وعمرانية مذهلة . وأخرى علمية كأنها أحلام ، واجتماعية وثقافية يضيق بها المقام . ولكن الوصول الى مستوى من المعيشة أفضل ، ومستوى من المجد أسمى .. يتطلب مزيدا من ثورية العمل .. شعبيته .. تقدميته ، ويتطلب قبل كل شيء حربا عوانا لاهوادة فيها ولا رحمة على البيروقراطية ، لتسقط البيروقراطية وتحيا الأمة في رخاء .

ولكن العمل الوطنى بصفته أحد عناصر نشاط الدولة ومقومات وجودها لابد له من تخطيط يحدد اتجاهه وأسلوبه . كذلك لابد له من تنظيمات سياسية وادارية تزاوله في تناسق واندماج .

لذلك كان لزاما علينا أن نتعرض لعنصرى نشاط الدولة الباقيين وهما :

١ ــ الخطة أو الميثاق .

٢ ــ التنظيمات السياسية والادارية .

والجدير بالذكر أن الأداة الحكومية ليست الا مرآة تنعكس عليها ملامح الظروف السياسية السائدة في المجتمع . كذلك فان دراسة تفصيلية لظروفنا السياسية وآثارها الاجتماعية ــ تعتبر القاعدة الأساسية التى لابد منها لتشخيص الحالة الادارية ، ومن ثم علاجها

فلا غرو اذا تعرضنا لفلسفة التخطيط السياسى بشيء من التفصيل في بحثنا التالى . والهدف من ذلك هو ابراز أهمية التحام التنظيمات السياسية مع الأجهزة التنفيذية ، لاحول العمل وحده خطة وتنفيذا ،وانما بالطريقة التى يصبح بها المديرون رجالا سياسيين ، ويصبح السياسيون مديرين ، وهذا هو أفضل ضمان لأن ترتفع القيادات الادارية الىمستوى المبادىء السياسية وأهدافها الاقتصادية والاجتماعية العظيمة ببذلاقصى طاقات الفكر والجهد .

فالواقع أن هناك انفصال تقليدى قائم بين التنظيمات السياسية والأجهزة التنفيذية : الأولى ــ أى التنظيمات السياسية ــ تفتقر غالبا الى الخبرة الفنية التى تمكنها من توجيه العمل لخدمة الشعب علىأسس سليمة لاتتعارض مع الخطة أو مع الأصول العلمية والتكنولوجية .والثانية ــ أى الأجهزة الفنية ــ تفتقر كثيرا الى الحاسة السياسية والشعور بالمسئوليةالجماهيرية ، وهى بهذا أميل الى التقوقع فىعقرالبيروقراطية.(١)

---

(١) نشرة الاشتراكى العدد ٢٠ .

وظاهرة الانفصال هذه تسبب صداعا للأحزاب فى كل مكان : وتعانى منها التنظيمات السياسية الاشتراكية بوجه خاص ، لأنها تشكل تناقضا واضحا بين طائفتين :

أ ــ طائفة تجيد اكثر ماتجيد كسب المعارك الانتخابية والوصول الى مقاعد السياسة فى مختلف مستوياتها : وليس لها من الدراية الفنية أو الادارية القدر الكافى الذى يمكنها من متابعة الأجهزة التنفيذيه بفهم وادراك كاملين يحققان مصالح الشعب دون اضرار بالانتاج .

٢ ــ وطائفة تحترف البيروقراطية والتكنوقراطية عن علم وتخصص. وغالبا مالا تحفل بالخط السياسى العريض الذى يمثل مصالح الشعب فى النظام الاشتراكى ، ويمثل مصالح الطبقة فى النظام الرأسمالى . وانها وان كانت أكثر ميلا للاينة الضغط الرأسمالى والانحناء له ــ الا ان هذه الطائفة ــ طائفة التكنوقراطيين البيروقراطيين ــ تمثل قوة طبقية اخرى فى النظامين ، وتشكل خطرا برجوازيا تخدم مصالحه وتعمل وفق مخططاته . وتضع العراقيل فى طريق التحول الاشتراكى وتطبيق القوانين الاشتراكية عن قصد أو عن فتور فى الحماس للاشتراكية لادراكهم أنهم اقل قوى الشعب نصيبا من حصيلتهما وعائدها بحكم مراكزهم وواقعهم الاقتصادى .

هذا التناقض موجود أيضا فى النظام الرأسمالى ، حيث تتمثل السلطة السياسية فى وزير الحزب ، وتتمثل السلطة التنفيذية فى الوكيل الدائم للوزارة . الأول يريد للجماهير ، والثانى لايعدم ــ اذا أراد الاعتذار ــ أن يسوق الحجج من صلب الخطة ومن قواعد العمل الفنى ، وما أسهل عليه ــ اذا تشدد الوزير وأصر على تقليب مصلحة الجماهير ــ أن يعمل الوكيل على اخزاج الوزير السياسى بالاساءة الى الانتاج ، وله فى ذلك دراية وحنكة فنية تجعله فوق المسئولية . والا فعلى الوزير أن يستسلم لأعذار الوكيل الدائم وللمخططات البرجوازية المتسترة فى التكنوقراطية المنعزلة عن العمل السياسى المجردة من الاحساس بمصالح الشعب .

وتلافيا لهذا التناقض وهذا الانفصال اتجه الاتحاد الاشتراكى العربى فى خطته الجديدة ، الى العناية بجعل التنظيم السياسى على مستوى مسئولية قيادة العمل الوطنى بما يتمشى مع احتياجات الجماهير ، بحيث يصبح ــ بحق ــ السلطة العليا فوق جميع الاجهزة التنفيذية والتشريعية (١) . ويقتضى هذا الوصول بالتنظيم السياسى الى المستوى

---

(١) السيد على صبرى ــ محاضرته فى افتتاح الدورة الثانية للمعهد العالى للدراسات الاشتراكية .

الادارى والفنى العالى الذى يستطيع منه أن يفرض ارادة الشعب ومصالحه عن سعة دراية وعمق ادراك . وهذا لا يمكن مالم تتوفر له أجهزة فنية قادرة على دراسة كافة المسائل بعمق ودراية لاتقل عن الأجهزة التنفيذية والتشريعية ، وبذلك وحده تصل الى مستوى القدرة على الالزام المقنع المأمون . ولقد اهتم الاتحاد الاشتراكى العربى أيضا بتأكيد أهمية التحام هذه الأجهزة السياسية مع الشعب ، وتفاعلها بمشاكله دواما ، والتحرر من التعقيدات المكتبية والفواصل الادارية والقواعد التقليدية حتى تصير قدوة حقيقية وقيادة اكيدة ، قادرة ـ بالعلم والمعرفة والتجريب ـ على دراسة ومناقشة تفاصيل الخطة . وعلى تأمين مصالح الشعب وارادته من متاهات التكنوقراطية المعتمدة على احتكار قواعد فنية قد تسيء تأويلها وفق ارادتها ، قادرة أيضا على أن تؤمن الأموال العامة من الانحراف السلوكى ومن الانحراف الطبقى فى التخطيط أو التنفيذ .

ولكن تكون الرقابة الشعبية على الأجهزة التنفيذية أكثر موضوعية ، كان لابد من تحرير أعضاء الجهاز السياسى من الولاء للجهاز التنفيذى . فكان مبدأ التفرغ للمكاتب التنفيذية السياسية[1] .

وفى رأيى ايجاد هذه المكاتب التنفيذية السياسية ليس الا بداية الشوط فى عملية القضاء على البيروقراطية ، وأن هذه المكاتب يجب أن تتحول أيضا الى مولدات لطاقات سياسية تشحن بها طائفة التكنوقراطيين أينما وجدوا فتحولهم الى قيادات ادارية ذات مضمون سياسى اشتراكى ينعكس على اشكال سلوكهم الادارى ، فتقل احتمالات الصراع المكشوف أو المستتر ، ويتطهر العمل الوطنى من شوائب التعصب أو الانحراف أو الجمود . فتتوفر ضمانات الانطلاق وسرعة التنمية ونجاحها .

وهذا يقتضى أن يجمع الجهاز السياسى بين واجب مناقشة الخطة ومتابعة تنفيذها وقيادة العمل الوطنى نحو تحقيقها ـ وبين تحويل المكاتب التنفيذية الى مراكز اشعاع سياسى وتعبئة عقائدية وتجنيد فكرى حول المبادىء الادارية الاشتراكية .

---

(١) راجع حديث السيد على صبرى العدد ١٩ نشرة الاشتراكى

الفصل الرابع

التخطيط السياسي وعلاقته بالإدارة

فلسفة التخطيط السياسى

تزداد سرعة الدولة تقدما نحو الرخاء والمنعة والكرامة والمجد ، بقدر تمتعها بثلاثة عناصر هى :

١ ـ توفيقا فى وضع خطط سياسية واقتصادية واجتماعية وادارية منسجمة محكمة تناسب أهدافها ، وتنبثق من ظروفها دليلا للعمل الوطنى والعمل فى الدولة يكون أكثر تعرضا للاصابة بالبيروقراطية كلما كان دليل الأمة مستوردا ، أو مقلدا ، أو مرتجلا ، أو مفروضا على الدولة من متحكم أو محتل لأنه فى هذه الحالة لاينسجم مع طبيعة الشعب وعقائده وتراثه الاجتماعى والثقافى ٠

٢ ـ تحقيقا لتنظيمات وأجهزة سياسية وادارية وانتاجية ، متماسكة متعاونة ، نظيفة اليد والقلب ، مؤمنة بدورها فى بناء مجد الامة ورفاهية الشعب ، منزهة عن النفعية والاستعلاء ، مزودة بالوعى السليم والخلق القويم حتى تستطيع أن تمارس تفاصيل الخطة بفاعلية ونشاط وأمانة ٠

٣ ـ تطبيقها مبادىء الخطة نصا وروحا ، فى كل مجالات الأجهزة المذكورة تطبيقا يتسم بالجماعية ، والتناسق ، والحرية ، والأمانة ، والشرف ، والوضوح وهى خصائص العمل الوطنى السابق شرحها ٠

اذن لكى تضمن الدولة استقرارها ، وتصل الى غاياتها ، وتمارس أعمالها بما يجسد آمالها ـ لابد أن يتوفر لها عناصر ثلاثة متكاملة ٠ متلازمة ، نظيفة نزيهة ، فقدان احداها مدعاة للتخلف والاضطراب والتدهور ٠ كما أن اصابة احداها بالبيروقراطية نذير بالوهن ٠ هذه العناصر هى :

الخطة ، والتنظيم ، أما العمل الوطنى فيكفى فيه ما اوضحناه ٠

الخطة او الميثاق

تعريفها : هو مجموعة المبادىء والعقائد العامة التى تعتنقها الأمة ، يرتضيها المواطنون ،ويتعهدون بمراعاة أحكامها ،وتلتزم الحكومة متضامنة بكل أدواتها وأجهزتها واداراتها ، بمزاولة كل أعمالها التشريعية والتنفيذية طبقا لمجموعة القيم والمعايير والأيديولوجيات التى تضمها الخطة ، أو العقد أو الميثاق ، فى سبيل الوصول الى الغايات المحددة ، دون أدنى انحراف عن الخطوط والشروط المرسومة ، لتنفيذ المناهج المختلفة ، التى تتركز كلها فى تحقيق رفاهية الشعب ، ورعاية مصالحه ، وصيانة حرياته وحقوقه الانسانية .

وفى ذلك قال الرئيس جمال عبد الناصر :

« ما من جدال أنه قد حان الآن ، أن توضع حصيلة التجارب الثورية التى عاشها شعبنا ، وأن توضع مع هذه الحصيلة آمالها البعيدة وأن يضم هذا كله باطار شامل ، يضع منهاجا واضحا للعمل الثورى الوطنى(١) » .

ومن المفيد أن نعرف كيفية وضع هذه النظم ومصادرها .

مصادر النظم :

من الواضح أن أى تنظيم ادارى لا بد وأن يكون متفقا مع التنظيم السياسى ومحققا له فنرى مثلا أن المركزية الادارية تتفق مع الحكم الدكتاتورى بينما اللامركزية الادارية هى توأم الحكم الديمقراطى ، وهكذا ..

ولقد كان ولا يزال التنظيم السياسى ، وما يشتق منه من نظم ادارية هدف المفكرين والمصلحين ، والحكام والمحكومين منذ فجر التاريخ . وخلف لنا أعلام الفكر السياسى والادارى ، عبر ٥٠ قرنا من الزمان تراثا من الآراء ، تستقى منه النظريات الحديثة مادتها ، التى وصلت ببعضها الى درجة ملحوظة من الذيوع . ورغم نضج بعضها الا أنها قلما تسلم من نقص أو ضعف أو جمود يشكل قاعدة للبيروقراطية التى تؤدى الى أضرار منها :

١ ــ **استحالة التطبيق السليم :** كما يحدث فى حالة المبادىء التي تغالى فى المثالية الحالمة ، أو الأهداف التى تتنافى مع امكانيات الدولة المادية

---

(١) بيان ١٩٦١/١١/٤

والبشرية ومثلها التى تجافى اتجاهات المواطنين وظروفهم الثقافية والعقائدية والاجتماعية .

٢ - **التخلف الاقتصادى والاجتماعي والعلمى فى الداخل ، والضعف السياسي في المحيط الدولى :** ويتمثل ذلك فى الدول التى تطلق مذاهبها العنان للطبقية فتعيش طبقة على حساب استرقاق الأخرى واستعبادها ، أو حيث تتصف المبادىء بالجمود والانعزالية الدولية ، أو الافراط فى التعصب التيولوجى الدينى الذى يعوقها عن تكوين علاقات طيبة مع غيرها من الدول ، فتتخلف عن مسايرة التطور .

٣ - **العجز عن التكيف مع التيارات الدولية :** بفعل ضعف الادراك العام ، أو تعطل العمل السياسى ، أو سيادة روح التعالى العامة ، أو التشبع بالميول العدوانية ، أو تفشى الاضطهاد والتمييز العنصرى ، أو شيوع عمليات هضم حقوق الانسان ، وتبدو هذه الظاهرة بوضوح ، فى ثورات اتحاد العمال العالمى أو الاقليمى ، وقراراتها الجزائية ضد بعض الدول على أثر انحراف ما ، مثال ذلك وقفة العمال العرب من السفن الأمريكية مقابل معاملتها للباخرة كليوباترا ، وموقف الدول الافريقية من حكومتى جنوب أفريقيا وروديسيا .

٤ - **انخفاض الدخل القومى واختلال الميزان التجارى :** نتيجة لضعف الانتاج بفعل انخفاض المستويات الصحية والعلمية أو ضعف المهارات المهنية وغيرها ، ونتيجة للاسراف فى استيراد الكماليات دون مقابلتها بالتصنيع الذاتى .

لهذا يطالعنا التاريخ بنظم انتهت الى عكس الغايات التى قامت من أجلها ونادت بها ، كما يعرض علينا القرن العشرون صورا من المساجلات ، وألوانا من الصراع حول المبادىء . تصل أحيانا الى حد العداء والحرب .

ويرجع اخفاق أغلب الأنظمة - التى من هذا القبيل - فى تحقيق الرخاء والأمن للمواطنين فى الداخل ، والوئام والسلام فى الخارج ، يرجع الى ضعف العمل الوطنى ، وعجزه عن مسايرة الأهداف العامة ، ويعود السبب أحيانا الى تقيد العمل الوطنى بأغلال مراحل سياسية سابقة لم يتحرر منها لينطلق بالقدر الذى يناسب النظام السياسى الجديد ، كما هو الحال فى مصر . وقد يعود العطل فى العمل الوطنى الى سوء تداول المذاهب السياسية ، وما يستتبع ذلك من الاضطرار الى تطبيق ما يناسبها من نظم ادارية ولوائح وقوانين غريبة على طبيعة الأمة ، تنفر منها طبائع المواطنين المستفيدين من خدمات الدولة . كما كان الحال فى مصر قبل الثورة ، وفى ذلك قال الميثاق :

« ان تلك هى المهزلة التى تقع فيها الحكومات الرجعيـــة حين تحاول للتضليل أن تستعير سياسة خارجية براقة ، لا تكون صدى للواقع الوطنى وتعبيرا عنه » ٠

ومن ناحية أخرى فان ضعف القيم الاخلاقية السياســية للدول التى اعتنقت الميكيافيلية واستباحت الاستعمار وامتصاص دماء الشعوب كوسيلة لرفاهية شعوبها واشباع نزعتها العدوانية ، أدى الى فرض مذاهبسياسية ونظم ادارية ، ظاهرها الرحمة وباطنها العـــذاب ، كوسيلة لتثبيت أركان سيطرتها ، والحصول على مآربها ، وفى نفس الوقت تعمل على تفشى عدوى اللا أخلاقية الادارية بين أتبـــاعها وأذنابها فى الاداة الحكومية لتبرير مصالحها ٠

تداول النظم :

ويحدث تداول النظم عن طريق النقل أو الاستيراد أو الفرض ٠

١ ــ **النقل :** كثيرا ما يلجأ بعض الحكام والساسة ثم كبار الاداريين بالتالى الى تقليد نظم ما فى دول أخرى تاريخية أو معاصرة ، دون أى مبرر الا ملاءمة النظام المنقول لأهوائهم وأهدافهم الشخصية ، وتمكينه لهم من توطيد سلطانهم وتوسيع سلطاتهم أو استخدامه كوســيلة لتحقيق غايات الطبقة المسيطرة على الحكم ، سواء كانت طبقة اقتصادية أو دينيـــة أو غيرها ٠ فاذا لم يراع هؤلاء الاختــلافات الجوهرية بين ظروف وعقـــائد الدولتين وتراثهما الاجتماعى ٠٠٠ تلك الاختــلافات التى تؤدى الى فشل النظام المنقول فى الدولة الناقلة مهما كان نجاحه فى الدولة الأولى ، حل بهم من الغرق السياسى والادارى ما حل بحمار الاسفنج ، ولقد ضرب لنا الميثاق مثلا لذلك فيما يتعلق بالسياسة الخارجية :

ان أى سياسة خارجية ، لأى وطن من الأوطان ، لا تكون انعكاسا أمينا صادقا لعمله الوطنى ، تصبح ادعاء يكشف نفسه بنفسه ، وتصبح نفـــاقا واتجارا بالشعارات ٠

٢ ــ **الاستيراد :** وقد يتفشى الظلم الاجتماعى فى دولة يئن الســواد الأعظم من شعبها تحت وطأة حكم الطبقة الواحدة الارستقراطية الرأسمالية أو التيوقراطية القائمة على نظرية التفويض الالهى ، أو دكتاتورية الفـــرد المطلق ، مما يدفع بعض المواطنين فى غمرة الاضطراب والقلق والتـــوتر الناجم عن الحقد الاجتماعى ، الى استيراد مذهب سياسى أجنبى على أمل أن يحقق غاياتهم ، وغالبا ما يكمن فى الاستيراد خطر مضاعف ٠ هو ربط الدولة المستوردة برباط التبعية الى الدولة الموردة ، خاصة اذا ما استعان

هؤلاء بالدولة الأخيرة فى تدبير الانقلابات ومؤازرة المستوردين فى عمليات السيطرة على الحكم .

والأسلوب الشيوعى هو أوضح مثال لذلك . وحتى فى نظم التعليم والصحة وغيرها تعمل الأمم المورِّدة على تدعيم ثقافتها وأقلمة المجتمع المستورد بطابعها الخاص تسهيلا لمرور تيارات مصالحها وتدعيما لنفوذها وتوسيعا لأسواقها التجارية ، وضمانا لمصادر الخامات المادية والأيدى العاملة ، ثم احتكارا للملايين المستهلكين . وفى ذلك قال الرئيس جمال عبد الناصر :

« هل العدل أن يبقى فى البلد حزب يأخذ أوامره من الخارج .. من الشيوعية الدولية ، وتترك له فرصة تضييع المواطنين وإقامة دكتاتورية البروليتاريا والقضاء على كل عنصر وطنى ، كما حدث فى البلاد الأخرى؟(١) »

ولقد ثبت أن استيراد الأنظمة الادارية أو جلب الخبراء الاداريين لا يؤدى الى نتيجة ، وقد عجزوا جميعا عن علاج النظام الادارى المصرى وكان آخرهم « سنكر » الانجليزى الذى استدعته الحكومة المصرية عام ١٩٥٠ فلم تسفر توصياته عن شىء ذى بال اللهم الا انشاء ديوان الموظفين وبذلك ولد مخلوق ادارى حكومى جديد ليرث كل آلام البيروقراطية .

٣ ـ **الفرض :** من الدول ما تفرض نظما معينة تصدرها الى أخرى مستضعفة أو متخلفة وتتخذ الى ذلك حيلا خبيثة ، فتنفث سموم المبادىء التى طبقتها خصيصا لتخدير الشعوب واشاعة التفكك والانحلال بين أهليها بطرق مختلفة : منها النظم الادارية البطيئة المعقدة الفاسدة التى تؤدى الى فقدان ثقة الجماهير فى القائمين بالعمل الحكومى من بنى جلدتهم ، مثال ذلك النظام الادارى الذى كان متبعا فى السودان فى عهد الحكم الثنائى : كان نظاما عقيما جائرا وضعه الانجليز ، وأرغم المسئولون من المصريين والسودانيين على اتباعه . وضع بحيث يتيح للأفراد أن يعترضوا على ما يصيبهم من ذلك النظام الى المفتشين الانجليز ولو كانت هذه الاصابة حكم محكمة قروية أصدره قاض وطنى أو مصرى .

وغالبا ما كان المفتش الانجليزى يلغى أو يخفف الحكم على الأقل ، منددا بغباء وظلم مرءوسيه ، والقصد من ذلك واضح وهو استمالة الوطنيين للمستعمر ، واشاعة الفرقة والبغضاء بين الأشقاء .

---

(١) من تعقيب فى ١٩٦١/١١/٢١ بمؤتمر القوى الشعبية .

ولقد كانت بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وغيرها من الدول الغربية أقذر من دنس رسالة العلم والدين القدسية فى أرجاء أفريقيا وآسيا ، سربلوا دعاة سياستها والمبشرين بنظمها فى مسوح الرهبان : وأخفوا طلائع الغزاة فى قوافل الارساليات ، وتفننوا فى تفتيت وحدة الأمم بالأحزاب ٠

وغالبا ما تنتهى الحروب بأن تفرض دولة غالبة ، نظاما معينا على الدولة المغلوبة يتلخص فى افقار وتجويع وامراض وتعذيب وتجهيل الشعب المغلوب ٠ عملا بالمثل : « **جوع كلبك يتبعك** » ولتضمن تحكمها فى القطعان البشرية ، تلقيها وقودا لأفران الانتاج ، ونيران حروبها التوسعية ، ولتستولى بأسعار اسمية على مواردها الطبيعية مغانم وأسلابا ٠

ومن المؤسف حقا أن يجد الاستعماريون من الخونة بين صفوف الشعوب، من يتخذونهم عملاء ، يتسللون حتى الى الدساتير عن طريق نفوسهم الوضيعة ، فيسجلون لهم نصوصا معينة ، تحقق لهم حق التسلط على الشعب صاحب كل الحقوق ، وتكفل لهم الامتيازات الغريبة على أصحاب البلاد ، وتضمن لهم قيودا وحيلا تضيق الخناق على الحريات ، ويطلق حرياتهم هم وعملاؤهم فى كل ما هو محظور على الشعب ٠ ومن أمثلة ذلك: تمييز الأجانب برفع يد المحاكم المصرية عنهم واستصدار تشريع بمحاكمتهم أمام قضاة أجانب فى المحكمة المختلطة ، واعفائهم من معظم الضرائب وقمع الحركات الوطنية ونفى الزعماء السياسيين بمخالب قطط مصرية كما حدث لعرابى عام ١٨٨١ وسعد زغلول عامى ١٩١٩ ، ١٩٢٢ وموافقة الملك فؤاد على دفع ٦ر٥ مليون جنيه من خزينة الدولة تعويضات للموظفين الانجليز المتقاعدين عام ١٩٢٣ ٠ واصدار هذا العميل أيضا مرسوما باستيلاء الانجليز على ادارة المالية والعدل والداخلية عام ١٩٢٤ ٠ وكانت هذه فرصة المستعمر لبث أكبر قدر ممكن من ألغام البيروقراطية فى أكثر حقول الأداة الحكومية المصرية أهمية وحيوية ٠

ومن ذلك أيضا فى المجال السياسى ، ذلك النظام الديمقراطى الزائف الذى ترسيه بريطانيا فى الدول السائرة فى فلكها ٠٠٠ نظام حزبى شعاره « **فرق تسد** » وهدفه تفتيت قوى الشعب ووحدته ، وتبديد عمر الأمر فى جدل عقيم ، وتناحر وصراع وموضوعه عرق القوى الشعبية وأقواتها وشغل وظائف الحكومة فى كل المستويات بالاتباع والأنصار ، مما كان له أكبر ضلع فى اصابة الأجهزة الادارية بالبيروقراطية ٠ نظام مظهره الديمقراطية وجوهره دكتاتورية الاستعمار التى لا تحتاج الى برهان ، ودكتاتورية الرجعية الممثلة فى رهن مقدرات الشعب نظير ديون الخديوى التى جرت على البلاد التدخل الأجنبى ثم الاحتلال ، دكتاتورية الخائن توفيق ، ودكتاتورية فؤاد الذى تعود على حل البرلمانات وحكم البلاد حكما مطلقا

يحركه المندوب السامى من وراء ستار ٠ نظام جوهره اطلاق يد رأس المال الأجنبى وغير الأجنبى فى التهام اقتصاديات البلاد ٠ نظام دبر فى «دوننج ستريت» بلندن ، لا يقصد به الا منح السلطة كل السلطة لملك عميل ، وفئة من الاقطاعيين الأذناب حلفاء الانجليز ، يحتكرون مقاعد البرلمان بالنقد أو بالقسر أو بتزييف الانتخابات ، لضمان الوجود الدائم المتجدد لفئة من الخونة المأجورين ، يضفون الصفة الشرعية على ما يبرم مع المستعمر من معاهدات توطد أقدامه ، أو ما تعقد معه من صفقات تجارية يغتصب بها القطن وغيره من الحاصلات ٠

« كانت الأسرة المالكة الدخيلة تحكم بالمصلحة والهوى ، وتفرض المذلة والخنوع ، وكان الاقطاع يملك حقوله ، ويحتكر لنفسه خيراتها ، ولا يترك لملايين الفلاحين العاملين عليها غير الهشيم الجاف المتخلف بعد الحصاد(١)»

عناصر الخطة السليمة :

ولتلافى أوجه النقص التى تصيب التخطيط أو دليل العمل فتجعله غير واف بالغرض لا بد أن يقوم أساسا على حقيقة هامة جدا وهى أن لكل أمة رأيا عاما مميزا وملامح شخصية معينة تتكون من تفاعل مجموعة من العناصر أهمها :

١ ــ حصيلة التجارب وآثارها التاريخية ٠

٢ ــ تراثها الاجتماعى والحضارى ٠

٣ ــ معتقداتها الدينية ومعاييرها الأخلاقية ٠

٤ ــ تكوينها المرفولوجى وموقعها الجغرافى والطبغرافى ٠

٥ ــ الخصائص الديموجرافية والأنثربولوجية للسكان ٠

٦ ــ الخصائص والموارد الاقتصادية ٠

٧ ــ الأهداف الاقتصادية والآمال السياسية السائدة ٠

٨ ــ طبيعة المشكلات العامة المختلفة ٠

ولهذا كان من الطبيعى أن تختلف أمزجة الأمم وتذوقاتها للنظم تبعا لاختلاف الظروف ونسب تركيبها ٠ كما يختلف رضاء الأمة نفسها عن نظام ارتضته فى مرحلة سابقة من تاريخها ٠ لذلك نجد الأمم تعالج مبادئها بالتطوير والتعديل ، وتتجه الى تطبيق ما تراه مناسبا للأهداف العامة ومستساغا للسواد الأعظم من أفراد المجتمع فى نفس الوقت ، فتتابع عمليات الاستفتاء فى مختلف فروع الأجهزة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، لأن الاستقرار والرخاء يتوقف على مطابقة التخطيط للظروف

---

(١) من الميثاق ٠

سالفة الذكر ، ويرتهن بالتزام الحكام والمواطنين لتلك المبـــادىء فى كل ضروب سلوكهم ، ويرتبط أوثق ارتباط بأمانة الموظفين العموميين فى أداء رسالتهم الحيوية الخطيرة ، رسالة العمل الوطنى لخدمة الشعب بلا تراخ أو انحراف ، تلك الرسالة التى لا تقل فى أهميتها عن وظيفة كريات الدم فى الجسم الحى ، تنقل عصارة الحياة بين القلب وأقصى خلايا البدن وأقلهـــا شأنا من قمة الرأس الى أخمص القدم بالعدل والقسطاس والدأب ودقـــة التوقيت .

والزعيم المـــاهر ، أو السياسى الحكيم ، أو المسئول الكيس : هو الذى يشعر بشعور المجموعة ، ويعيش فى مشاكلها ، فيفطن الى العقد الفكرية يحلها(١) ويميز محاسن العقـائد يبعثها من رقادها ، ويحـــدد أعصاب العمل الوطنى ينبهها ويثيرها بالقدر الذى يتناسب مع رد الفعل المطلوب درجة ومدى ، ويقبض على محابس الشحنات المعنوية والبشرية فيوجهها نحو البناء والعمل الايجابى الذى يحقق الخير العام .

ومن خلال ذلك كله ، ومن خلال ما يلاحظه من تفاعلات فى بوتقة المجتمع أو الجهاز أو التنظيم ، وبالاستعانة بعناصر التخطيط الســـابق تفصيلها ، يضع الخطة التى تربط الماضى والحاضر بالمستقبل من واقع التجربة الذاتية ، وعلاقتها بما يستجد حولها من تجارب الآخرين فى المجال الدولى ، بالقدر الذى يناسب ظروف الجماعة لا نقل ولا استيراد ولا فرض .

وهذه القاعدة لا تقتصر على تكوين الخطـــة السياسية وحدها وانما تصلح لكل تخطيط خصوصا فى مجال التنظيم الادارى .

واقعية الميثاق :

ومن حسن حظنا نحن العـــرب ، ان ميثاقنا الذى أهـــداه الرئيس عبد الناصر الى الشـــعب فى ٢١ مارس ١٩٦٢ وأقـــره المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية فى ٣٠ يونيه ـ فى نفس العام ـ هذا الميثاق قد انبثق على هذا المنهج السليم . فلم يعرف العـــالم ميثاقا أو بيانا ســـياسيا اجتماعيا اقتصاديا جامعا يضاهيه نضـــجا واكتمـــالا وواقعية ومطابقة لظروف الأمة .

لقد أخرج كأبلغ ما يكون التعبير عن الرأى العام العربى ، وأصدق ما يكون التصوير لملامح شخصية مجتمعنا . فلا غرو اذا ما تأكد لدينا

---

(١) راجع .. السلطة فى المجتمع ـ دكتور عبد العزيز عزت .

اليقين بأن العروبة بالميثاق قد استكملت عنصرا هاما من مقومات النهوض والوثب لا فى المجالات المحلية وحدها ، بل وفى ميادين المنافسة الدولية المرموقة ، فى شتى نواحى الانتاج المادى والفكرى .

ولكن أهم عنصر لهذا الوثب وهذا المجد المرتقب ، هو تحقيق وتنفيذ واتبـاع كل المواطنين ــ وخاصة موظفى الأجهزة الحكومية ــ لأحكـام الميثاق ، وتحليهم بخلقه ورجوعهم اليه كلما فقدوا الاتجاه ، ان العمل الوطنى الذى يطابق خطة الميثاق كفيل بأن يحقق المعجزات ويرتفع بهذه الأمة وبكل مستوياتها المعيشية والعلمية والصحية والدفاعية الى قمة الرفاهية والازدهار ، وان الانحراف بالعمل الوطنى عن خطـه السليم فى ظل مبادىء الميثاق بيروقراطية لها أوخم العواقب .

نموذج العمل :

لقــد حقق الميثاق ، قبل أن يكتب ، ما كنا نعتبره أحلاما ، أليس الميثاق مجموعة من القيم والأحكام كانت قبل أن تذاع وتنتشر على الملأ حقائق تتفاعل فى وجدان عبد الناصر وفكره ، وتوجه عمله الوطنى ؟

أليس الميثاق فى ضمير عبد الناصر قبل اذاعته ، هو الذى وجه الاندفاع الثورى نحو تحقيق أهـداف الثورة الستة ، والانتصـار فى مختلف المعارك على الاستعمار والاقطاع والرجعية ورأس المال المستغل والانتهازية فى الداخل والخارج ؟

أليست خامات الميثـاق الموزعة فى أعماق هذا البطل ، هى التى تحكمت فى توجيه أعماله الوطنية على نحو سليم ، فتوصل على هـديها وبالهامها ، الى اقامة أقوى جيش فى الشرق الأوسط والى تصـنيع الدولة التى زعموا أنها لا تصلح الا مزرعة للقطن والبصل ، فاذا بها تنتج أغلب أنواع السلع من الابرة حتى الصاروخ ؟

ان مشروع الميثاق ، أو خامات أفكاره ، مكنت قائدا واحدا آمن بها أن يعمل على تنمية الدخل القومى من أقل من ٢٠٠ مليون جنيه عام ١٩٥٢ الى ١٦٠٠ مليون جنيه عام ١٩٦٣ ، ومن حوله قلة من رفاق آمنوا بربهم وشعبهم وتميزوا بنفس الأخلاقيات .

ان جمال عبد الناصر أمكنه بالعمل الوطنى فى ظل مبادىء الميثـاق غير المكتوبة أن يرصع جنبات الوادى بمئات المدارس والمصانع والمساكن والمرافق ، ومجمعات الخدمات الصحية والزراعية والاجتماعية .. مياه الشرب النقية للقرى .. السد العالى .. فك الحصار الاقتصادى .. معركة احتكار السلاح .. العدوان الثلاثى .. معركة اليمن .. الجزائر ..

قوانين الاصلاح الزراعى .. قوانين يوليه ١٩٦١ الاشتراكية .. القانون ١٩٦٤/٤٦ الخاص بالعاملين .. قوانين التأمين والضمان الاجتماعى .. الخ ..

كل ذلك بالعمل الوطنى المخلص الأمين المتقن السريع المنتج ، المنزه عن اى شائبة بيروقراطية ، المتجه نحو الله والوطن وخير الشعب بلا تعال ولا اثرة ولا استبداد ولا انعزالية ، وانما احتكام للشعب واحتكاك دائم به ، وقيادة جماعية ، وسياسة ديمقراطية .

انه بذلك يضرب أعظم مثل لأكمل أنموذج للعمل الوطنى الذى يجب ان يحتذيه كل مواطن . هذه النماذج لو تأكدت فى نفوس الملايين .. انها اذن لواصلة بالمجتمع العربى الى أرقى مراتب الرقى والازدهار .. انها اذن لمحققة كل الأهداف التى تصبو اليها لتلحق بالركب الذى عطلنا عن اللحاق به حلف الاستعباد الدنىء . اننا اذن لمدركون بها ما فاتنا وسابقون غيرنا .

لقد أودع عبد الناصر هذا الميثاق ماضينا وحاضرنا والمستقبل الذى نرنو اليه .. آلامنا ونضالنا وآمالنا .. وأرسى فيه مبادئنا .. وترجم أحاسيسنا وخواطرنا وامانينا بتعبير صادق ، وتصوير أمين ، فهو خلاصة الماضى بأمجاده ومآسيه وبيان الحاضر بطاقاته وامكانياته واحتياجاته ، والشعلة التى تضىء لنا طريق المستقبل فى ذواتنا وبين ذوينا وفى مجتمعنا وفى المحيط الدولى الكبير ، لنميز الطريق السليم الى الرفاهية والعلا ، فنسير على الدرب بخطى ثابتة راسخة دون وهن ولا تخبط أو ارتجال ، وعلى أسس واقعية واضحة بغير وهم أو خيال .

الميثاق نموذج لهندسة التخطيط :

ان لنا فى الميثاق نموذجا يحتذى به فى كل عمليات التخطيط ، خاصة التخطيط الادارى الذى يصفى الأداة الحكومية من عوامل البيروقراطية ، فالميثاق كتخطيط للبناء القومى العظيم ، قد تجلت روعته العلمية فى قيامه على عملية مسح شاملة لأبعاد الأمة الأفقية والرأسية فى الداخل والخارج الى أبعد مدى . ومن ذلك اكتسب ابداعه فى تحديد قوالب الفكر والسلوك العربى البناء للأفراد والجماعات والدولة والمجتمع العربى والأسرة الانسانية كلها . وبهذا يعتبر الميثاق منهاجا جديدا فى عالم التصميم السياسى والاجتماعى والاقتصادى والادارى . يميز بوضوح الزوايا والخطوط وصراحتها والاعتماد على الحقائق المنزهة عن الهوى والعاطفة ، ودقة استخلاص النتائج من أسبابها والعلاج من

من التشخيص وحدد معالم المجتمع العربى الكبير وخطوط محيطة ونقط القياس والتداخل أو التباعد مع القوى المحيطة بنا والزوايا التى تختبىء فى ظلالها عناصر البغى والطغيان والفساد .. وغير ذلك من النظريات والأساليب التى توحى بأنه نواة لعلم جديد قد يسمى « الهندسة السياسية العامة » .

ان الميثاق هو أفضل قدوة يمكن اتباعها لتخليص الأداة الحكومية من جمودها .. لقد رسم لنا الطريق نحو تخطيط ادارى جديد يقوم على تحليل بنية الادارة والتوصل الى تقدير صحيح لامكانياتها ومواردها التى يمكن استخدامها فى بناء ادارة حديثة سليمة باختبار تربة الجهاز الادارى لمعرفة مدى احتماله للمبادىء والأساليب الادارية الجديدة وبالوقوف على أنواع العلاقات السائدة بين العاملين به والقائمين عليه وأسباب ذلك حتى يمكن تنقيتها وتعديلها وتقويتها لصالح العمل والعمال والمنتفعين من أفراد الشعب وحتى يتم تنفيذ الأمانى القومية فى أقصر زمن على أحسن وجه .. وهكذا نرى أن الحصول على بناء ادارى سليم لابد له من تخطيط يطابق روح ونص الميثاق ذلك التعبير الصادق عن أمانى الشعب وقيمه ومعتقداته واتجاهاته . كذلك الانتاج الادارى السليم يقتضى بالضرورة عملا ميثاقيا بكل مافى الميثاق من ديمقراطية واشتراكية وتعاونية واخلاقية وغير ذلك من المبادىء القومية والانسانية . فلست مغاليا لوناديت باشتراط ثقافة ميثاقية مناسبة ، لابد من توافرها فى كل من يتقدم لشغل وظيفة فى الأداة الحكومية طالما كان الميثاق هو خطة العمل فالميثاق لا يكتفى بمجرد تحديد قوالب التفكير ومناهج العمل ولا بمجرد الاشارة الى أيسر السبل وأنسبها الى أسمى الأهداف . ولكنه أيضا يزود المواطنين بدروع وقائية ضد الانحراف مادتها عبر التجارب التاريخية وفى نفس الوقت يشحن العاملين بحوافز روحية وخلقية ومعنوية استمدها من تراث مجتمعنا ، وسجلنا لتكون وقودا لمحركات الانطلاق .

ينابيع الميثاق العربى وعناصر تفوقه :

ان الميثاق لا يستمد قوته والزامه للاداة الحكومية بالتطبيق من اجماع الشعب عليه فحسب ولكنه أيضا يستمد الولاء والتقديس من كونه باقة ضمت اجمل أزهار تراثنا الاجتماعى وأضوعها عبيرا ومن كونه حصيلة أمجاد الأجداد ومعاييرهم التى جعلت لهم فى قمة التاريخ عرشا مرموقا .. استخدموها وطبقوها فصاروا رواد الحضارات وجهابذة العلوم وأساطين الفنون وأساتذة الادارة .

الم تكن مصر القديمة أول أمة عرفت النظام الادارى والسياسى وعينت الوزراء وابدعت الرقابة الادارية والتفتيش ، والوحدة القومية التى تجلت فى توحيد الدلتا والصعيد ثم شطآن النيل النوبى حتى مدينة « كريمه » بالسودان وانشأت منها جميعا دولة واحدة كبيرة امتدت بعد ذلك الى الحبشة فى الوقت الذى كان أوسع نظام ادارى سياسى — وانضجه فى أوربا — عند الاغريق لا يتعدى مدينة كأثينا أو اسبارتا ؟

وكيف كان يعيش سكان أوربا خصوصا فى الجزر البريطانية آنذاك ؟

قطعان بشرية تسيرها الغرائز ، ويحكمها قانون الغاب .. حالة من الفوضى والهمجية استمد من واقعها فيلسوفهم هوبز نظريته فى العقد الاجتماعى التى يدعم بها دكتاتورية الفرد وسلطة الملك المطلقة وما يتمخض عن ذلك من تحكم ادارى تذوب حياله ارادة الشعب ومصالحه . هذا هو فيلسوف انجلترا فى القرن السابع عشر يؤيد الطغيان والاستبداد ويوجب ضرورة سجود الشعب لجبروت الحاكم مهما طغى وغشم وأفسد وظلم وينكر على الشعب كل حق فى أى نوع من الديمقراطية وهذا يجرنا الى استعراض موجز للخطوط العريضة للنظم التى نبتت فى عقول الغربيين وبيئاتهم . وما يقابلها عندنا لنعرف الى أى حد كانت ولا زالت نظما أصيلة عريقة خلقية قويمة .

لا نتباهى .. ولكن لنردد يقينا بأن ما اتفقنا عليه فى الميثاق من مبادىء العمل الوطنى بالأخلاق والعدل والرخاء والعزة القومية ليس الا امتدادا لأشعة ازلية ما أن تتحطم من أمامها حواجز التحكم الادارى الممثل فى البيروقراطية حتى يسترسل سناها فيضىء لنا وللعالم طريق الحياة .

لا لنتفاخر وانما لنستوعب هذا التراث ونتخذ من نماذجه القوة والنبراس . ويدرك كل فرد منا أنه لو انحرف فانه لا يخرج عن ارادة الجيل وانما يمرق عن ناموس طبيعة هذه الارض الطيبة ، ويتصامم عن مآثر السلف الصالح ووصاياهم فلا يلومن الا نفسه ان حاقت به لعنة المجتمع وضوابطه القانونية والاجتماعية التى يجب أن تكون قاسية وحازمة .

ونعود فنتذكر أن النظام الادارى فى دولة ما ، ما هو الا انعكاس صادق ، وصورة حقيقية للنظام السياسى السائد . وهذا ما حدا بى الى بسط هذا العرض السياسى راجيا الا يتطرق الى الأذهان أن فى ذلك خروجا عن موضوع البيروقراطية .

مواطن الانحراف فى نظم الغرب :

ان من أوضح عوامل الفساد فى الأجهزة الادارية بمجتمعنا ، النزوع الى السيطرة والتحكم ، والواقع أن هذه الظاهرة البيروقراطية دخيلة على مجتمعنـا الذى يدين بالمعتقدات الأخلاقية الى أقصى حد ويقدس الحرية ويفضـل الديمقراطية على القوت • وتأتى مظاهر البيروقراطية اللاأخلاقية الايجابية فى المرتبة الثانية باعتبارها نتيجة حتمية للتسلط أو وسـيلة يتخذها ضعاف النفوس للتقرب الى السلطان أو اسـتغلال سلطة الوظيفة فى المنافع الشخصية .

والتسلط واللاأخلاقية نزوة من نزوات الشر الفطـرية الغـريزية البدائية التى اضطر الانسان الى استخدامها فى فجر تعميره لهذه لأرض واحتلاله لربوعها .. هذه النزعات العدوانية كانت وسيلته لحماية نفسه فى صراعه ضد الوحوش وفى سبيل القوت والدفء والمأوى من أجل الحياة فى العصر الديناصورى وغيره من العصور الحيوانية .

أما أن يتمسك بها بعض اعضـاء الأسرة الانسانية بعد أن اسـتتب لبنى آدم زمام الأرض بانقراض أعتى وحوشها ، وانحباس البقية الباقية فى أحراش محدودة ــ وتحولها الى دمى فى أقفاص يعبث بها الانسان ويلهو ــ أما أن يحن المرء الى النزعات العدوانية بعد أن استنفذت أغراضها منذ آلاف السنين .. بعد أن تطورت وسائل تفاهمه من مجرد أصوات الى لغات يسرت له الاقناع ، وسهلت له التعاقد والتشريع والتحكيم .. فهذه عودة بالانسانية الى الحيوانية الساحقة .. خصـوصا اذا كانت الأديان السماوية قد نظمت العـلاقات العـامة بين بنى آدم على أسس أخلاقية قوامها الحرية والعدل ، والمساواة والسـلام • وقـد يقال أن هبوط الرسالات السماوية كلها فى الشرق العربى كانت السبب فى تميزه بالصبغة الأخلاقية بخلاف أوربامثلا ، ولكن المصلح الاجتماعى «كونفوشيوس» الصـينى لم يعـرف دينـا سـماويا ، ومع ذلك نادى بالأخـلاق الاشتراكية فى القرن الخامس قبل الميـلاد ، وحث الدولة على توزيع ثروات البلاد على المواطنين منعا من هجرة الكادحين ، وتشجيعا للفلاحين والعمال على مضاعفة الجهد لزيادة الانتاج ، وتنقية قلوبهم من الحقـد والسـخط ، فكأنه كان يحارب بيروقراطية الاقطـاع الصينى فى ذلك العهد ، بل أكثر من ذلك انه دعا الى اعالة الـكهول والعجـزة والمسنين والأرامل ، ونادى بنشر التعليم لتنشئة المواطن الحر الذكى يدرك كامل حقوقه ، وامتـلأ قلبه الكبير بحب الانسانية جمعاء ، فنـادى بتكوين جمهورية عالمية واحدة يحكمها علماء فاضلون يدركون مزايا العدل والخير والسلام .

حقا ان بين علماء الغرب من ردد هتافات الديمقراطية والاشتراكية ولكنها كانت هتافات مؤقتة ، وشعارات للاستهلاك المحلى لا يطبقونها فى معاملتهم لغير دولهم ، وليس أدل على ذلك من جرائمها الاستعمارية متعددة الأشكال والأساليب .

ولكن الطابع السائد على سياسة الغرب هو التسلط واللاأخلاقية . والتاريخ يعرض علينا أمثلة كثيرة :

افلاطون :

اقر نظام الطبقات ، وقسم المجتمع الى : عمال يتفرغون للانتاج ولا رأى لهم فى الحكم ، وجنود كل همهم حراسة الحكام ، وحكام يحكمون الطبقتين المذكورتين . ودعا الى نوع من الشيوعية بين طبقة الأوصياء « الحكام والجند » وحرم عليهم التملك والزواج حتى لا يستغلوا مراكزهم فى الاثراء على حساب الشعب ولا تنال عواطف العلاقات الأسرية من قوة شكيمتهم أو تلهيهم عن واجباتهم . لقد حاول بذلك أن يرسى اجراء وقائيا ضد البيروقراطية ، وفى سبيل ذلك أباح لهم شيوعية جنسية ، مدعيا ان هذا التنظيم يمكن الدولة من تحقيق الفضيلة .. عجبا لفضيلة خرافية تقوم على مبادىء الرذيلة .. مبادىء الطبقية .. مبادىء امتهان العلاقات الانسانية والأسرية .

وميكيافيللى :

الايطالى الذى حقق السياسة العالمية بنظرية لاأخلاقية سرت كالسم الزعاف فى نظم العالم عامة والغرب خاصة ، تتجاوب معها وتنميها الميول العدوانية الكامنة فى قاع النفس البشرية ، مما أدى الى انتشار دعوته الى اتباع أساليب البطش والغدر والخيانة والارهاب والقتل ، والتخلى عن أى وازع من عرف أو خلق أو دين أو ضمير . ويكفى أن أسجل هنا نص ماقاله فى هذا الصدد بروفسير « روبرت أمرسون » أستاذ علم السياسة بجامعة هارفارد الأمريكية خلال حديث شخصى معى :

« مما يؤسف له أن نظرية ميكيافيللى القائمة على الشر ، قد كتب لها الاستقرار فى وسائل الحكم والعلاقات السياسية الدولية والمحلية ، بل وفى المعاملات الفردية ، فكثيرا ما يبرر الناس أفعالهم المشينة بترديد قول ميكيافيللى « الغاية تبرر الوسيلة » . ولكن مما يدعو للتفاؤل . أن الأساليب الميكيافيللية تخف حدتها فى المجتمعات المتدينة على وجه الخصوص ، والشرقية عموما ، مثل بلدكم مصر » . والفضل ما يشهد به الغرباء .

وميكيافيللى أيضا من أعداء حرية الشعوب وديمقراطية الحكم .. وقد قال فى ذلك « **ان سلطة السيادة الشعبية ، سلطة غير واعية الى حد لا يتيح لها أن تكون قادرة على ممارسة سلطاتها ممارسة فعالة** » .
ومن المؤسف حقا أن نجد لهذه الحملة على الديمقراطية جنودا بين ظهرانينا أمثال « ميشيل عفلق » ومن لف لفه من عصابة البعثيين ، ينتقصون مثله من حق الشعوب فى ممارسة سلطاتها .

أين هذا من قول الميثاق : « **ان الديمقراطية هى الترجمة الصحيحة لروح الثورة .. ان الديمقراطية هى توكيد السيادة للشعب ووضع السلطة كلها فى يده وتكريسها لتحقيق أهدافه** » .

وبردهون :

الفرنسى ، نادى بالفوضوية كمثل أعلى للحرية المطلقة ، فلا دين ولا دولة ، ولا جبر ، ولا الزام ، ولا مسئولية وانما انطلاق لا نهائى ينحط بالانسانية الى درك الأنعام .

وباكونين وكربتكين :

الروسيان ، استهوتهما فوضوية « بردهون » فاوغلا فى أحراش الانحلال خلفه .

وكارل ماركس :

لم تسلم نظريته الاشتراكية من تسلط غريزة الهدم ، حينما أباح القتل ودعا الى حرق الحقول اليانعة والمصانع الهائلة وسائر المنشآت الانتاجية ، كوسيلة مفضلة للقضاء على الرأسمالية وانزالها درجات على السلم الاجتماعى . وكأن المحاصيل والمبانى والآلات والخامات لا تعنى فى نظره الا أصفارا فى حساب الدخل القومى . وخفى على ماركس أن أعمال العنف هذه وحتى مجرد اضراب العمال يعتبر ، فى المجتمع الاشتراكى ، عملا بيروقراطيا يعطل الانتاج ، ويحرم الشعب قدرا معينا من الفائدة ، وغاب عن ماركس أن تذويب الفوارق بين الطبقات لا يستلزم بالضرورة قتل أو افقار الرأسمالية بقدر ما يستوجب حتما الحفاظ على أدرات الانتاج كجزء من الدخل القومى ، ثم رفع العمال الفقراء على السلم الاجتماعى عن طريق تمليكهم ، ممثلين فى الدولة الاشتراكية مصادر الانتاج ، دون حاجة الى تدمير أو اراقة دماء .
وقد اثبتت الثورة المصرية امكان التخلى عن أسلوب العنف للوصول الى الأهداف الاشتراكية بلا دماء .

ولكنها روح الغـــرب ، تترجمها الأفـــكار وتنعكس على أساليب الوصـــول الى الغايات بالعنف والشر والتدمير وازهاق الارواح . ألا ما أسعد حظ الرأســمالية والاقطاع وحتى الرجعية الغابرة عنـــدنا .. ما أسعد حظها بروح عروبتنا التى تتضوع شفقة ورحمة وغفرانا تجلت فى ثورتنا المتسامحة البيضاء ، ومعاملتها لهم بالحسنى !

وبينما نحن نعتز بالروح والقيم الروحية كأساس للانتعاش والرفاهية والخير والسلام بما تعتمد عليه من علاقات التعاطف والمحبة والتعـاون والتآزر والتعاضد والتكاتف والتضامن ، وكلها وسائل روحية خلقيـة تضمن توفر المادة تلقائيا .. بينما مبادئنا تدعو الى ذلك . نجد «ماركس» يعتبر المادة محركا رئيسيا للتاريخ الانسانى من عامة نواحيه السياسية والاجتماعية والقانونية وحتى الدينية ، أين هذا السفه من حكمة الميثاق : **((ان القيم الروحية الخالدة النابعة من الأديان قادرة على هداية الانسان ، وعلى اضاءة حياته بنور الايمان ، وعلى منحه طاقات لا حدود لها من أجل الخير والحق والمحبة)) . (١)**

وأكد ذلك مرة أخرى بالنص : **((ان الطاقات الروحية التى تستمدها الشـعوب من مثلها العليا النـابعة من أديانها السـماوية ، ومن تراثها الحضارى ، قادرة على صنع المعجزات . (٢)**

ان الطاقات الروحية للشعوب تستطيع أن تمنح آمالها الكبرى أعظم القوى الدافعة . كما أنها تسلحها بدروع من الصبر والشجاعة تواجه بها جميع الاحتمالات وتقهر بها جميع المصاعب والعقبات .

واذا كانت الأسس المادية لتنظيم التقدم ضرورة ولازمة ، فان الحوافز الروحية والمعنوية . هى وحدها القادرة على منح هذا التقدم أنبل المثل العيا وأشرف الغايات والمقاصد)) .

وواضح جدا ما فى نظرية المادية من ثغرات تتسع للبيروقراطية ، ذلك أن أكبر حجم من البيروقراطية يستهدف المادة والمنفعة المادية ، وان أكسـير القيم الروحية والأخلاقية هو العقـار الفعـال الذى يختزل البيروقراطية ويلاشيها ، ذلك العقـار الذى طالب خروشوف علمـاءه باختراعه . بالطاقات الروحية يتحول الاستعلاء الى تواضع ، والتسلط والسيطرة والاستبداد بالرأى الى شورى ، والرشوة والجشع الى عفة وقناعة ، والغدر الى وفاء ، والتبديد الى أمانة ، والاستغلال الى تنمية وحفاظ ، والتراخى الى همة ، والأنانية الى غيرية ، والايثار الى مساواة ،

---

(١) الباب السابع من الميثاق .

(٢) الباب الثامن من الميثاق .

والعزلة الى اندماج ، والصراع الى تنافس وتعاون .. وهكذا تبدو لنا أهمية تأصيل الطاقات الروحية فى أجهزتنا الحكومية كعـلاج أسـاسى للبيروقراطية .

ونعود الى « ماركس » فنراه قد ألقى فى تربة اشتراكيته ببـذرة بيروقراطيـة أخرى ، وهى أنه أنكر حقوق الفـرد الطبيعية فلم يحقق التوازن بين الفرد والمجتمع ، ذلك التوازن الذى يعتبر بمثابة المصـل الواقى من خطر جرثومة التطور الديالكتيكى الذى آمن به والذى يتلخص فى أن ((**كل نظام يحمل فى طياته عنصر فنائه**)) . أحاط نظامه الحريات بدائرة مغلقة ، فلا اجتمـاع ولا كلمة مسـموعة أو مكتوبة ، الا لتأييد الشيوعية أو الدفاع عنها ، وأحل سفك دم كل من تحدثه نفسه بالخروج عن هذه الدائرة بنشر آراء تخالف دعائم النظام الشيوعى قائلا : ((**اذا كان ٢٥٪ شيوعيين . فلا مانع من التضحية بال ٧٥٪ الباقية**)) . وأوصى بألا يقام للدين وزنا ، وبتضييق الخناق على رجال الدين ، وفى ذلك قال : ((**الدين أفيون الشعوب**)) .

لقد أغفل « ماركس » أن حرية الأفراد هى خير ضمان لسير سفينة الحكم فى اتجاهها الصحيح ، تلك الحرية التى كفلها ميثاقنا فى التملك الى الحد الذى لا يؤدى الى استغلال أو احتكار أو سيطرة ، وفى ابداء الراى الهادف الناقد البناء الأصيل ما لم يكن هداما ولا مستوردا ولا دخيلا مأجورا . انصت الى الميثاق يقول : (١)

((الانسان الحر هو أساس المجتمع الحر ، وهو بناؤه المقتدر ، ان حرية كل فرد فى صنع مستقبله وتحديد مكانه من المجتمع وفى التعبير عن رأيه وفى اسهامه الايجابى فى قيادة التطور وتوجيهـه بكل فكـره وتجربته وأمله ، حقوق أساسية للانسان ولابد أن تصونها له القوانين)) .

وبذلك أمد الميثـاق المواطنين بسـلاح الرأى الحر ليحـاربوا به **الاستغلال بكافة صوره ، ومحـاربة البيروقراطية التى تعرقل حصـول المواطنين على فرصهم المتكافئة فى العمل أو فى الخدمة أو فى أى حق من الحقوق . (٢)**

ثم ان مبادئنا قد أوجبت تحقيق سلطة المجالس الشعبية على أجهزة الادارة المركزية والمحلية .. ايمانا بأن الشعب مصدر السلطات ، وأن ارادة الشعب فوق كل ارادة . انها الارادة الأصلية الحقيقية التى تقع منها كل خيوط أشعة السلطات الادارية المختلفة مهما كانت ذهبية ... اذا

---

(١) الباب السابع من الميثاق .

(٢) المادة التاسعة من قانون الاتحاد الاشتراكى العربى .

خبا وهج ارادة الشعب لم يعد لأشعة السلطات الادارية وجود . فلا غرو اذا أناط ميثاقنا الشعب قيادة العمل الوطنى وتوجيهه ومراقبته :

« ان سلطة المجالس الشعبية المنتخبة يجب أن تتأكد باستمرار فوق سلطة أجهزة الدولة التنفيذية فذلك هو الوضع الطبيعى الذى ينظم سيادة الشعب ، ثم هو الكفيل بأن يظل الشعب دائما قائد العمل الوطنى » .

افضنا فى نقد ماركس ، وتحديد مواقع الجحور التى يمكن أن يتسرب منها فئران البيروقراطية الى كوخ اشتراكيته ، وأنستنا أهمية ماركس عن سبق أستاذه عليه .

هيجل : الذى كان متحيزا للدولة ، مجحفا لانسانية الفرد ، لقد قدس الدولة حتى جعلها الها حقيقيا ، ذا سلطة مطلقة ، تتلاشى أمامها الحقوق الانسانية الطبيعية ، حتى اعتبر أن كل حق للفرد انما هو مستمد من الدولة التى تحميه ، كما ردد أن الانسان ليس الا آلة تحقق الدولة بها أهدافها . وكان لهذه الفلسفة أثرها فى تجريد الشعب الألمانى من حرياتهم وترديهم فى النظام الفاشستى ، وما يتضمنه من عبادة للسلطة كما اتخذها المستعمرون ذريعة ومبررا لاستقرار الاحتلال .. وما أفظع أن تتركز السلطة فى يد فرد ، فنظن أنه الدولة ، فبتأله ، ويفعل بسلطاته ما تشاء أهواؤه .

وبراكتون : يقابل « هيجل » فى النظام الملكى فهو القائل **« القانون هو الملك »** قول لا يستحق الا الاستخفاف .

وسلفيوس : وصل الى درجة من السذاجة جعلته يعتقد أن **« الامبراطور سيد العالم »** او لعله كان يتزلف الى امبراطور ما .

مونتسكيو : نأخذ عليه استبعاده الشعب صاحب السيادة ، من مجرد الاشراف على الهيئة التنفيذية معتبرا ذلك **« وصمة فى جبين الدولة »** لقد خفى عليه أو لعله تجاهل أن الهيئة التنفيذية هى الجهاز الذى ينفذ ما شرعه الشعب ، وما التزمت الهيئة التنفيذية بتحقيقه للشعب، بارادة الشعب ، فمن الطبيعى اذن أن يراقبها صاحب التشريع والمصلحة فى ايجادها ويطلع على مدى تطبيقها لأحكامه وتنفيذها لأهدافه وتحقيقها لمصالحه ، والتزامها حدود الخطة التى اتفقت على انتهاجها الأداة الحكومية مع القوى الشعبية التى زودتها ببعض السلطات المؤقتة لتدبر بها أمور الشعب .

ثم ان عالم الفكر الفرنسى ينادى بأن يقتصر دور الشعب فى الحكم على مجرد اختيار حكامه فحسب وكان هذا الرأى منتهى أمل الجماهير

فى ديمقراطية نيابية ، نراها تتضـــاءل أمام قانون الاتحاد الاشتراكى العربى ، حيث يكفل للاجماع وللارادة الشعبية حق فصل العضو الذى يخل بأمانة العضوية أو يتقاعس عن أداء واجبه ، ويدخل فى ذلك بالطبع خيانة الموظف لأمانة الوظيفة بأى طريقة وتراخيه أو اهماله فى مزاولة العمل الوطنى المنوط به .

اننا نعتبر الرقابة الشعبية على الأداة الحكومية واجهزة الانتاج بعثا للديمقراطية المباشرة التى عجزت دول العــالم قاطبة عن تحقيقها اللهم الا فى مدن الاغريق .. فى اسبرطة وأثينا .. زمان . وفى صدر الاسلام اننا نؤمن أن الديمقراطية المباشرة التى نزاولها عن طريق الاتحاد الاشتراكى العربى أكبر قاعدة ديمقراطية عرفتها السياسة . ديمقراطية ناضجة ، تشكل من الشعب كله جيشا من الحراس الذين يسهرون على حمـــاية الثورى ومكاسبها ، والميثـــاق ومبادئه ، والعمل الوطنى الثورى ، من الانتهازية والانحراف والغرور والاهمال ، فضلا عن انها عامل هام فى تكوين شخصية المواطن واقرار ذاته ، وتأكيد وجوده ، وتنمية ملكاته ، واطلاق مواهبه ، وكلها دعائم عريضة لبناء المجتمع الاشتراكى العملاق ، وحوافز جبارة تدفع المواطن الى رفع مستواه . الفكرى كوسيلة لممارسة حقه السياسى على نطاق أوسع .

وبعد . فاننا نرثى للدولة التى بلغت من الانحراف حد اغفال القوانين الأخلاقية عرفيا أو رسميا . وهؤلاء المفكرين الدين أرسوا أطلال نظرياتهم على اللا أخـــلاقية أو أفسدوا بها بهجة مذاهبهم . وعلى العموم فهـــذه طبيعة البيئة الأوربية .

اما نحن فدولة أساسها أخلاقى ، وأمة صاحبة رسالة بالحق والعدل والحرية والمساواه والسلام ، وتلك هى معانى الديمقراطية عندنا .

مصادر الحرية والمساواة فى امتنا

وترجع اسس الحق والعدل والاخلاق كقاعدة للحكم والادارة فى امتنا الى فجر التجمعات البشرية ، ففى مصر القديمة ، قبل الديانات السماوية بأكثر من ألفى عام ، حتمت الطبيعة الخيرة على الفرعون أن يلتزم الحكم فى حدود فكرة الماعت ، التى تعنى « العدل والحق والمساواة والنظام والأمانة »

ولما كانت الأرض الزراعية كلها ملكا للدولة ، فقد كان يقسمها على الفلاحين رقعا متساوية ، يزرعونها ويحصدون محاصيلها لانفسهم ، مقابل جعل

معين ، وبذلك تحقق أول نظام اشتراكى فى التاريخ تساوت فيه الملكيات والدخول .

غير أن آفة النظام الادارى الفرعونى ، نتجت عن اسـناد بعض الوظائف المحلية للأفراد بما فيها الجباية ، بنفس الأسلوب ، مما تسبب فى وجود أول بيروقراطية عرفها العالم ، سيأتى الكلام عنها فى حينه .

والموسوية : انبعثت من أرضنا تنادى بالعدل والتوحيد .

والعيسوية : بشرت بالمحبة والسلام وعتق العبيـد . وبدأ الآباء اليسنوعيون الأول ، حملتهم فى احلال التعاطف والعدل محل الحقـد والظلم . وطالبوا بانصاف المستضعفين والأرقاء . ولـكن هل وجـدوا من قياصرة أوربا الا المطاردة والعداء ؟

وهل لقى المبشرون بالرحمة من الأباطرة الا العذاب والهوان ؟ .. أبـدا .

وطالب رجال الكنيسة الأوربية فى العصور الوسـطى ، بالملـكية الجماعية للأرض ، فأخفق مسعاهم ، ولم تجد صرخاتهم آذانا صاغية ، لان دعوتهم الاشتراكية فقدت أهم أركانها وهو تقرير الحرية الاجتماعية. لأنهم اباحوا الرق ، ولأن رجال الدين تهافتوا على الحكم وخدمة الحكام. صورة أخرى من البيروقراطية الدينية ان ضعف بعض روادهم ، أفقـد آراءهم الاحترام وقوة التأثير خصوصا بعد أن اعترف « سان توماس » بالرق ، وسلم بأنه ضرورة حتمية لتأدية وظيفة اجتماعيـة » كذلك « أوغسطين الذى أباحه استنادا الى ما سماه «**الخطيئة الأولى**»[1] بهذا تجاهلوا نظريات الحواريين والرسل والآباء الأولين : عن العدل والذمة والمساواة وحرية الأفراد ولهذا عجزوا عن تطهير المجتمع الأوربى من بقايا الطغيان ، وقتـل الوحش الرابض فى نفسيته الجمعية . لقد بلغ خطل الراى فى نظرية القديس بولس قوله : « **كل مظاهر السلطة صادرة من الله** » كلام غريب واضح الخلل ، ينسب الى الله كل مظاهر السلطة بما فيها من ظلم وفساد حكم أو نقص وتقصير ، تنزه سبحانه عنها جميعا . ولـكنك لا تجد لهذه الأفكار صدى فى الكنيسة الشرقية ـ التى ظلت ترزح تحت وطأة الحكم الرومى ، مقيدة الحركة ، مكممة الفم ، حتى أكمل الله لنا ديننا ، وأتم علينا نعمته ورضى لنا الاسلام دينا .

---

(1) نظريات ومذاهب ـ دكتور مصطفى الخشاب .

والاسلام : انتشرت تعاليمه بالحق والحرية والمساواة والعمل الصالح والعدالة الاجتماعية .. ديمقراطية اشتراكية تعاونية .. فصل مبادئها فى اعجاز وان اختلفت الألفاظ . ونقل عنا المفكرون الأوربيون نظمنــا وحملوا شعاراتنا العظيمة . ولـكن للتعليق لا للتطبيق ، فما من ميثاق سياسى غربى الا واستمد من أحكام الاسلام اسمى ما ينص عليــه من المبادىء الانسانيـــة : كلها أو بعضها نص عليها ميثاق العهـــد الأكبر الانجليزى والاعلان الفيدرالى الأمريكى فى مؤتمر فلادلفيا ، واعـلان حقوق الانسان الفرنسى وبرنامج روزفلت عام ١٩٤١ وميثاق الأطلنطى فى نفس العام ، ثم ميثاق الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ . لـكنها كانت مجرد أقوال لخداع الشعوب ، لم تستتبعها أفعال ، العدل والايمان ، والعمل الصالح ، والمســـاواة بين الأفـــراد ، وتذويب الفوارق بين الطوائف والطبقات ، وعدم التمييز الا بالتقوى والعمل الصالح والخلق الكريم ، وبالعلم الذى ينفع صاحبه والمجتمع ، وانصاف الفقير من مال الغنى ، والضعيف من القوى ، والبر بالفقراء ، ورعاية المـــرضى والعجـــزة والمســـنين .

وشريعة الاسلام الحنيف فصـــلت فى وضوح كل هذه المبـــادىء السياسية والاقتصادية والادارية والاجتماعية . حددت لسلوكنا سياجا من العدل والنزاهة والاستقامة منها التطبيق الديمقراطى الســليم .. والاشتراكية السمحة .

ان اجماع علماء الفقه على أن وسيلة اختيار رئيس الدولة هى البيعة الصحيحة القائمة على رضاء الشعب ، عن امرىء يتولى السلطة نيابة عن الأمة ــ معناه الوحيد أن الاسلام قد حدد النظام الجمهورى شـــكلا للحكم . وان قول رسول الله :

« واذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة » .

وقوله صلى الله عليه وسلم :

« أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان أو أمير جائر » يقطع بأن الأمة مصدر السلطات وان الدين يحثنا على محاربة البيروقراطية ، وعصيان البيروقراطيين ، وان النظام الديمقراطى الاسلامى هو أرقى مـــراتب الديمقراطية ، وهو نظام الزامى للأفراد بمقتضى قوله تعالى فى سورة آل عمران : **« وشاورهم فى الأمر »** وفى سورة الشـــورى : **« وأمرهم شورى بينهم »** ويقول النبى الكريم : **« استعينوا على اموركم بالمشاورة »** انها الديمقراطية العربية الســـليمة حكم الشعب للشعب بالشعب ..

الشورى .. النقد وتوجيه السلطان .. رقابة الشعب على أجهزة الحكم والادارة .

أوليس التعالى كفرا بعد أن أنزل الله علينا أمره بالأخاء والمساواة فى قوله تعالى : ((**انما المؤمنون أخوة**)) وقوله سبحانه : ((**ان أكرمكم عند الله أتقاكم**)) وقول رسوله الكريم : ((**ان الناس سواسية كأسنان المشط**)) ثم قول أشرف المرسلين فى خطبة الوداع :

((**يأيها الناس ان ربكم واحد ، وان أباكم واحد ، كلكم لآدم وآدم من تراب ، ليس لعربى على عجمى فضل الا بالتقوى**)) .

لو أن الايمان بالأخاء والمساواة فى الأجهزة الادارية بلغ حد العمل والتعامل بوحى هذه المعانى ، لتهدمت أكبر دعامة من دعائم البيروقراطية ولاختفى الاستعلاء والانعزالية والتأله ، فنشطت حركة العمل .

وفى الاشتراكية فرض الاسلام الزكاة ، وجعل فى بيت المال حقا معلوما للسائل والمحروم ، وأقر حق الملكية دون أن يجعل الملكية الفردية حقا مطلقا ، ولكن جعل المالك وكيلا فيما يملك عن الجماعة التى ينتمى اليها . وان قوله تعالى : ((**واتوهم من مال الله الذى آتاكم**)) . لبرهان على أن كل ما يملك البشر من مال انما هو مال الله يؤتيه من يشاء ، وعليه واجب الزكاة ، وفيه حق الحاكم المسلم لأن يستولى على القدر اللازم لحاجة الجماعة ، اذا دعا الداعى صونا لمصالح المسلمين ، ودرءا لخطر يهدد كيانهم .

وقد أباح الاسلام نزع الملكية للمنفعة العامة ، وللقضاء على الفوارق بين الثروات ، وشرع المساواة فى الحريات وأمام القانون والقضاء ، وفى ضريبة الجهاد وفى التكاليف العامة ، ونص على التضامن الاجتماعى وايثار صالح الجماعة على المصلحة الخاصة . وأمر بايتاء ذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل .. قال تعالى : ((**والذين فى أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم** » وقال سبحانه : « **ومما رزقناهم ينفقون** » وقال جل جلاله : ((**كى لا يكون دولة بين الأغنياء منكم**)) وقال أصدق القائلين : ((**كونوا قوامين بالقسط**)) وقال رب العالمين : ((**ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ، وتدلوا بها الى الحكام لتأكلوا فريقا من أموال الناس بالاثم وأنتم لا تعلمون**)) ثم قال : ((**وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان**)) وقال : ((**يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات**)) .

هكذا أنزلت القاعدة الأخـلاقية لنظمنا السياسية والاجتمـاعية والاقتصادية والادارية : تنزيلا من رحيم حكيم .. تأمر بالمعـروف .. وتنهى عن المنكر والبغى .. ترسى قواعـد الأخاء والتماطف وعـدالة التوزيع على أطهر مقدسات تراثنا .

أبوبكر : أنصت اليه ضاربا أروع مثل للحكم والادارة ، مؤكدا مبدأ سيادة الشعب وحقه فى رقابة الادارة ونقدها وتوجيهها بقوله :

((اطيعونى ما أطعت الله والرسول)) .

وعمر بن الخطاب : افخر به واقتد ، اتخذه اسوة حسنة اذ يقول : **((أخطأ عمر وأصابت امرأة))** وقوله : **((الحمد لله الذى جعل من المسلمين من يقوم عمر بحد السيف))** تخليدا لمبدأ الرجوع الى الحق دون التمادى فى الباطل وتمجيدا لتواضع أولياء الأمور .. وأين فى الناس ولى مثل أمير المؤمنين ! !

وما أحوجنا فى معرض اسقاط البيروقراطية أن نستعرض بعض مآثر ابن الخطاب فى العدل والنهى عن التعصب أو التمييز بين الطوائف، وتدعيم التسامح الدينى فهو الذى أمر بجلد «عبد الله بن عمر بن العاص» علانية وهو ابن حاكم مصر قائد جيوش المسلمين قائلا :

((متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم امهاتهم احرارا ؟)) .

وكان الخصم نصرانيا من العامة . وهو الذى أعطى أهل ايليا الأمان فكتب : **((لا تسكن كنائسهم ولا تهدم ، ولا ينتقص منها ولا من خيرهـا ولا من صليبهم ولا من أموالهم ، ولا يكرهون على دينهم ولا يسكن بايليا أحد من اليهود))** وزاد على ذلك بأن أعفى الصبية والمساكين والعجـزة والنساء والرهبان من الضرائب .

هذا بعض من تراثنا الأخلاقى فى الادارة ، الذى استمد الميثاق منه قيمه : سيادة الشعب .. كفالة الحريات .. عدم التعصب أو الأثرة .. عدل منزه عن المجاملة .. تأكيد لرعاية الحاكم لشـئون المحكومين وحقوقهم .. عـدالة اجتماعية كانت أساسا للنظرية الحديثة فى فرض الضرائب التصاعدية .. حرص على سـلامة العنصر البشرى من الذل والهوان لأنه طاقة العمـل الانسانى .. تقشف وزهـد وعفة عن مال الدولة .. مال الشعب . وهكذا دعم الاسلام دعائم الانطلاق لرسـالة الخير والسلام .

والخليفة المنصور : كيف أحسن ادارة الدولة العباسية التى ترامت أطرافها فشملت الجزء المعمور من افريقيا وصقلية ومصر والشـــام ، والجزيرة كلها ، والعراق واذربيجان ، وخودستان وفارس ، وبلخستان وارمينيا ، وخراسان ؟ .. كيف أحسن ادارة هــذه الامبراطورية ؟.. ادارها بمبدأ بسيط يحتوى على أكبر النظم وأفضلها وأقواها ويتعذر على البيروقراطية أن تتوالد فيه . **«قاض لا تاخذه فى الله لومة لائم وصاحب شرطة ينصف الضعيف من القوى ، وصاحب خراج يستقصى ولا يظلم الرعية ، وصاحب بريد يكتب خبر هؤلاء على الصحة**(١) » .

وابن خلدون : المفكر العربى الذى يرجع اليه الفضل فى انشاء علم الاجتماع قبل «أوجست كونت» وغـيره . يشترط فى الحاكم أربعـة شروط ، لو أننا اتبعناها بدقة ووفرناها بعناية لمـا ورثنا هــذا الميراث الهائل من البيروقراطية فى الأداة الحكومية : « **توفر العـلم والعـدل والـكفاية وسلامة الحواس والأعضاء** » (٢) .

١ ـ **العلم** : الذى يخدم العمل الوطنى ، كل موظف حسب تخصصه وفى حقله الطبيعى حتى يرتفع مستوى المهارة الادارية والفنية ، وتزداد الـكفاية الانتاجية وينعدم بطء الأداء وتقل نسبة الأخطاء . وهذا مانعبر عنه اليوم بالمؤهلات العلمية للوظيفة .

٢ ـ **والعدل** الذى يقضى على أسباب الحقد الاجتماعى ، ويهــدم حواجز الشعور الطبقى ويؤدى الى تماسك البناء الادارى والاجتماعى ويطلق الشحنات الخلاقة البناءة فى حماس ، ومن ناحية أخرى العدل فى توزيع الانتاج والخدمات الى الجماهير المستحقة دون تفضيـــل أو تمييز بين فرد وآخر لأى سبب من الأسباب .

٣ ـ **والكفاية** التى تحول دون الانحراف بسلطة الوظيفة .. الكفاية الفنية عن طريق التدريب تنتج العمل الجيد المتقن . والكفاية الاقتصادية للموظف تقيه من التردى فى هوة الاستغلال والنفعية والاتجار بمصالح الشعب ومستقبل الدولة ، والارتشاء على حساب الأقوات .

٤ ـ **وسلامة الحواس والأعضاء** من العجز والمرض أو آثار المسكرات والمفترات ـ بديهية لا تحتاج الى شرح ضرورتها لزيادة الانتاج واتقانه وسرعة ادائه . ولقد أصبحت هذه اليوم موضوع علم خاص ، هو عــلم النفس الصناعى .

---

(١) مجموعة مجلة المستمع العربى عام ١٩٤٩ .

(٢) مقدمة ابن خلدون لكتاب المبتدأ والخبر .

تلك عينات من آراء مدرسة الادارة العربية التى نقـــل عنها العـــالم بعض ما يبـــدو فى نظمه من نضـــج واشراق . ذلك البعض القائم على الديمقراطية والاشتراكية والمساواة والعدل والحق والنظام .

تلك هى فطرتنا السياسية الوراثية .. مقومات شخصيتنا العربية وسماتها ، حوافز انطلاق طاقات العرب لقيـــادة ركب الحضارة كلما توفرت لها حرية التعبير والعمل وأمسكت زمام اقدارها ، واستعادت عملة الديمقراطية والاشتراكية تتـــداولها بشكل متجـــدد متطور مع مقتضيات العصر دون المساس بجوهرها التقليدى الأصيل الوضاء .

تلك عقائدنا السامية التى انبعثت من أرضنا ، قبل الأديان وبعدها أزلية ابدية . اجتر الميثاق كنوزها .. بعثها .. ترجم همس أمجـــاد المـــاضى الغابرة ، وخواطر ملايين اليوم الحائرة فكان المخطط الـكريم الذى يرســـم لنا طريق العمل المجيد الذى يعيد الى العروبة زعامتها ويمكنها من أداء رسالتها ويؤمنها أخطـــار أعدائها المتربصين فى ضراوة ولؤم يتحينون فرصا لن ينالوها ، ما اتحدت قوى الشعب العاملة جبهة واحدة متراصة متضامنة تحارب البيروقراطية وتسقطها ، وتعمل عملا وطنيا سليما نظيفا ، وتنتج ما يكفى عدالة التوزيع ، ويرقى بالمستوى الاشتراكى ، تعمل على اتقان الانتاج لينافس نظيره الأجنبى فى الأسواق العالميـــة .. تعمل على رفع المستوى الفـــكرى والصحى والاقتصادى والاجتماعى ، بجهد مضاعف ، حتى نحصل على انتاج مضاعف .

فسحقا للبيروقراطية لأنها تقتل الديمقراطيـــة روح عقائدنا وغريزة مواطنينا التى تدفعهم بقوة لا تقاوم نحو المســـاهمة فى حكم انفسهم واصلاح أدوات هذا الحكم الذى يعيشون فى ظله وعلى نتاجها تتوقف درجة مستواهم فضلا عن أن الديمقراطية هى الوسيلة الوحيدة الأكيدة لصيانة الحريات والحقوق التى استعادها الشـــعب بثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بعد أن سلبت منه آلاف السنين .

سحقا للبيروقراطية لأنها تعوق الفرد فتخفض من مستوى الفـكر والصحة وتؤخر مختلف عمليات الانتـــاج المـــادى والمعنوى والفنى عن التقدم الى مراتب الـكمال والازدهار لاقامة مجتمع أفضـــل موفور الدخل ، تعم أفراده الرفاهية والوعى والرخاء .

سحقا للبيروقراطية لأنها تكفر بالقاعدة الادارية التى توحى بهـــا الأديان السماوية التى اختص الله بها أرضنا ، وتشـــد بنا عن رسالة العدل والأمانة التى حملنا شرف التبشير بها .

سحقا للبيروقراطية لأنها تتنافى مع مبادىء الأخلاق وتعيش على امتهان الفرد واختلاس أموال الشعب، وتزدرى مبادىء الأخاء والمساواة والشورى ، وتقبر فى المواطنين الشجاعة والصراحة .. تحولها الى جبن ونميمة ، وتضعف الوعى والجهد والادراك والكفاية .

سحقا للبيروقراطية لأنها اسوأ ما يهدد استقرار الدولة ويهيل جدران قوتها ويضعف مقاومتها للعدوان ويفكك تماسك بنائها الاجتماعى ويجعل شيخوخة أجهزة الحكومة بعد حرمانها من التطوير والتطعيم بالحديث من الأفكار والجديد من الآراء التقدمية النافعة التى تجدد شباب الأداة الحكومية بعكس البيروقراطية التى تؤدى الى جمود المرافق وبوار الدولة ، وخراب خزائنها ، ثم قصر عمرها .. وفى التاريخ ما يكفى من أمثلة ..

ولتسقط البيروقراطية التى جلبت علينا يوما ـ لا أعاده الله ـ امتيازات الغرباء ، وجعلتنا حينذاك ضيوفا غير مكرمين فى بلادنا وسقتنا كؤوس الذل والهوان من دكتاتورية الارستقراط وتحكم واستغلال .. وسلبتنا كل ذرة من الحرية والاعتبار الذاتى وكل حق طبيعى وكل فرصة إلا فتات الموائد المتبقية بعد تخمة المحاسيب والأذناب والمستلطفين من سماسرة النزوات والخدمات الخاصة .

التنظيمات السياسية والادارية

تجاربنا مع النظم الفاسدة

لقد عركنا كل أنواع انظمة الحكم والادارة خلال أكثر من ٥٠٠٠ عام من عمر امتنا التى تمتد حضارتها الى فجر الأزل . جربناها جميعا مختارين أو مرغمين تحت ضغط الغزو والاحتلال ولم يقعدنا فخرنا باننا رواد الفكر والتطبيق السياسى والادارى عن أن نستشف ما يستجد وراء آفاق بلادنا من نظم تتساقط وأخرى تقام لتتردى من جديد تحت عجلة التطور .

دكتاتورية الفرد : قاسينا من ظلمها وتهنا فى ظلماتها وفقدنا فى وعثائها حرياتنا الطبيعية وحقوقنا الانسانية . قبرت فى صحاريها المواهب ودفنت فى فيافيها ألعناصر الشعبية الفيورة الصالحة ،وقامت على رفاتها طبقة لا اخلاقية اعتنقت البيروقراطية . طبقة اقتدت بالملك وآمنت بأن ((**الناس على دين ملوكهم**)) . باعت نفسها مثله للشيطان ،

وفرطت في حقوق الشعب وثروات الأمة استرضاء للمستعمر ومستخدميه من الملوك واقتساما في الأسلاب ، واحتكارا للوظائف ، وهكذا كانت تنتقل عدوى الاثرة والانانية والانحراف والنفعية من الدكتاتور الفرد ، الى حاشيته ، الى ساسته الحزبيين الى أتباعهم من الهتافين المصفقين ، الى أجهزة الحكم كل منهم ذنب للآخر تصاعديا والملك فى القمة ذنب للاستعمار ، أما حقوق الشعب ومصالحه فكانت تضل وتختفى وتتلاشى في دواوين الحكومة الى أن تصير طعاما للفئران .

وما من مواطن الا وكان يعلم أن الملكية هى البؤرة الأصلية التى تنبعث منها نتانة البيروقراطية بعفونة متدرجة تنازليا .. ما من مواطن الا وجال فى خاطره ذات يوم تساؤل بالفطرة : كيف ان آدميا يرث الأرض وما عليها من زرع وضرع وثمر وبشر ، تلقى كلها تحت أقدام مشيئته ، دمية تتعرض لعبثه ونزقه وشهواته ويصبح مستقبلها مرتهنا بنزواته مرتبطا بأهواء موظفين على شاكلته ، معلقا على جشع نفر من الاقطاعيين والرأسماليين ومحترفى الحكم يحكمون على المجتمع بالجمود ويعارضون اى تجديد خشية أن يختطف التطور جزءا من مصالحهم وتنتقص العدالة قدرا من سلطاتهم اللانهائية ، ويعتق العلم بعضا من رقيق الأرض والمصنع من العمال والفلاحين .

((كانت الأسرة المالكة الدخيلة تحكم بالمصلحة والهوى ، وتفرض الذلة والخنوع وكان الاقطاع يملك حقوله ويحتكر لنفسه خيراتها ،ولايترك للاين .. الفلاحين العاملين عليها غير الهشيم الجاف المتخلف من الحصاد)) (١) .

رأينا كيف أن الجهاز الحكومى على مختلف مستوياته لم يكن الا صورة مصغرة للحاكم الفردى الذى يضحى بحرية أمته وحقوقها ومصالحها . مقابل أن تبقى مصالحه .. الذاتية وسلطته الملكية مصونة محوطة برضا الامبراطورية البريطانية .

وعلى نفس الطريق المعوج سار كبار الساسة ثم غالبية الموظفين .

رأينا كيف أن الملك الذى كان أسدا علينا لم يكن أمام المندوب السامى الا نعامة تدفن رأسها فى سجاجيد قصر عابدين رعبا من دبابة انجليزية، وتترك للندن تعيين الوزارة التى تروق لها وتتفق مع أغراضها . وكذلك كان رؤساء الموظفين ولازالت لهم بقية أمام مرؤوسيهم ينتفخون وفى وجوههم يصرخون وعلى الشعب يتعالون ويعقدون كل أمر . وأمام

---

(١) من الميثاق .

رؤسائهم يرتعدون ويركعون ولأكفهم يقبلون وفى مديحهم يكثرون الطبل والزمر .

رأينا كيف أن مولانا صاحب النذالة ، كان عملة ذات وجهين : سيدا على الشعب ، وعبدا للاستعمار .

حاكما على مصر ، ومواطنا فى قصر الدوبارة .

قائدا أعلى للجيوش المصرية ، وضابطا صغيرا فى جيش«اليزابيث» على نمط أبيه الذى كان ضابطا فى جيش ابطاليا ، ومن شابه أباه فماظلم .

وعن طريق هؤلاء التوابع كانت سيادة الشعب تئول آخر الأمر الى المستعمر ومع ذلك وبكل صفاقة وقحة ، كان يتسمى هـذا الحـكم بالديمقراطية ... ديمقراطية الملك الصـالح ... أو حكم «وزارة الشعب » ... ديمقراطية مزيفة مضللة . ديمقراطية الدخل والاحتيال .

كنا نتساءل عن المصدر الذى يستمد الدكتـاتور الفرد سـلطته المطلقة . ولم تكن من الغفلة أو السذاجة بحيث نصـدق نظـرية « التيوقراطية » التى يستمد الحاكم سلطته ـ بمقتضاها ـ من مصـدر الهى . فلا يكون مسئولا عن أحكامه أمام الشعب . ولا يجوز لأى هيئة أو فرد أن يحد من سلطاته أو يخفف من طغيانه أو يعترض على استعباده، أو يتذمر على استبداده ، فهو القانون ، والدستور ملك يمينه ، هـو الآمر الناهى المطاع . تدين له الرقاب بالولاء ، وتغض أمام طلعته الالهية الأبصار ، وتنحنى لحضرته الهامات ، ويسجد له الوزراء ، ويقبل أعتابه كل المواطنين حتى رجال الدين ، وصار هذا الأسـلوب « بروتوكولا » ينحدر الى الساسة من ملكهم ، والى المديرين من وزرائهم ، والى كبار الموظفين من مديريهم ، والى الموظفين من كبارهم ، والى الشـعب من موظفى الحكومة ، تسلط ، وتعال ، وطغيان ، ولا مسئولية ، ونفعية .

ولسنا من الذلة والمهانة بحيث نسلم بنظرية القوة التى يسـتمد الحاكم سلطته بمقتضاها من القهر والانتصار ، سواء أكان غازيا أجنبيا أم زعيم انقلاب داخلى يستولى على السلطة ، ان التسليم بهذه النظرية لا يعنى الا الخنوع ، ولا يؤدى الا الى اهدار القيم الانسانية والمعنويات الآدمية ، انها تقوم على الغصب والقمع والخديعة والعدوان والسخرة ، انها تعتمد على الاثرة والأنانية واحتكار الحاكم لثروات البـلاد بعد استيلائه عليها بحق المغـانم والأسلاب ، وتتضمن احتقـاره للمواطنين واستعباده لهم بحق الآسر ، انها لا تليق الا بمجتمع أفراده نعاج ضاوية يحكمها أحد الذئاب الضارية . ولهذا بصقت أرضنا نابليون وحملتـه .. ولهـذا ناضل أجـدادنا لطرد « أسرة محمد على » حتى وفق لذلك

احفادهم آخر الأمر بقيادة حفيد بار هو عبد النــاصر ، فى ٢٣ يوليــو عام ١٩٥٢ .

((ان قصص كفاح الشعب ليس فيها فجوات يملؤها الهباء .وكذلك ليس فيها مفاجآت تقفز الى الوجود دون مقدمات .)) (١)

ومنذ ذلك اليوم أصبح لا مكان للذلة والمسكنة والسلبية ،فلا يلومن المستضعفون الا أنفسهم ، هؤلاء المترددون عن ممارسة النقد ، الذين يقعدهم الخوف والوجل والاستكانة عن المجاهرة بالرأى البناء ليساهموا فى تطهير الأجهزة الادارية من البيروقراطية والبيروقراطيــــين أرباب الغضب ... أقزام السلطة فى مختلف أدوات الانتاج .

دكتاتورية الطبقة : ادت بنا على مر الأجيال الى تزايد فى الفقـــر والجهل والمرض .. والهوان والخوف ، وهـــذه الأمراض الخمسة نفسها هى العوامل السلبية البيروقراطية مما سوف نفسره فى غير هـــذا المكان كانت هـــذه الأمراض تتضــــاعف بينما يزداد الاقطاعيون ثراء وجاها وتكريشا وطغيانا . على حساب الشعب .

((كان رأس المال يمارس ألوانا من الاستغلال للثروة المصرية ، بعد ما استطاع السيطرة على الحكم وترويضه لخدمته))(٢) .

ليس منا من يقبل حكم ((الاوليجاركية)) اى سيطرة الأقلية الفنية، سيطرة رأس المال الجشع ، الذى يتجمع من حبات عرقنا ، ويربو من نزيف دمائنا ، ويشتد من تســـخير قوانا ، ويتكفل من تفتيت ملكياتنا ، وتترامى أطرافه على حساب ابتلاع أرضنا ومواردها يتوارثها ،المماليك، فالأتراك ، فبلاط القصور والأجانب من سمار الليــالى ، والأغوات ومن استغلوا نفوذهم فى الحكم ومناصبهم فى الحكومة ليقتطعــوا من أرض الوطن رقعا أصبحت لهم أبعديات ، ومن أمواله أرصدة فى البنوك وفراء للغانيات ، ومن أصوات الناخبين بالقهر والقسر ما يمكنهم من احتـكار مقاعد البرلمان ليعيدوا سيرتهم الأولى فى حرمان الفـــلاح والعــامل من حقه المشروع فى أجر عادل ، وحرية سياسية ، ورعاية علمية وصحية ، واجتماعية تناسب مكانته كدعامة للانتاج والثروة الوطنيـــة والدخل القومى . شىء من هذا لم يكن يخطر على بال هذه الطبقات . انها كانت تعتبر الدولة حظيرة دواجن آدمية فيها ما هو فلاح وما هو عامل وما هو موظف عادى ... عليها ان تكون أليفة ... وواجبها ان تبيض بيضــا

---

(١) فلسفة الثورة صفحة ١١٢ .

(٢) من الميثـــــاق .

ذهبيا يتبعثر فى كابرى والريفيــــيرا وباريس وعلى موائد الميسر ، وفى كؤوس الطلى وأحضان الغوانى .

ليس منا من يقبل حكم الارستقراطية ، تلك الطبقة التى تتعــــالى بتفوق اجتماعى أو اقتصادى أو علمى ، تتسلط به ، فنحن لا نؤمن بسلطة يستمدها فرد أو طبقة من ذاتها أو شخصيتها نتيجة لفرص خاصة حرم منها العامة ، فكل سلطة مردها للشعب .

« ان الديمقراطية هى توكيد السيادة للشعب ، ووضع السلطة كلها فى يده وتكريسها لتحقيق أهدافه » (١) .

اننا ننظر بالهزء والسخرية والتحفز الى رواسب التعالى والغــرور التى تتفشى بين بعض أفراد الطبقات المهنية التى تشكل خطرا جديدا على الديمقراطية والاشــــتراكية بدأت تهب عواصفه مما يمكن أن نســــميها « الطبقــــات التكنوقراطية »(٢) والتى لابد أن تختصر طريق العودة الى صواب الميثاق قبل أن ترتطم بسلطة الشعب فتسود وجوهها . لقــــد انقضى الوقت الذى كانت الوظيفة فيه صفقة تؤخذ بالرشوة لتصــــبح للمستوظف مصدر رشوات ، وولى الزمن الذى كانت دواوين الحكومة واداراتها بورصة للتكنوقراطيين ومحترفى السياسة ومن يعيشــون فى فى حمايتهم من الأحلاف والأذناب يتاجرون فى التنقلات والترقيــــات والعلاوات . ويتقاضون ثمن التسهيلات غير القــــانونية ويلاعبـــون بالمناقصات والمزايدات والممارسات .. انقضى هــذا الوقت وولى . ولم تعد هذه الجرائم تنسجم مع طبيعة المجتمع الثورى الجــديد .. المجتمع الديمقراطى الاشتراكى .. لقـــد كانت هــذه المساخر من بين افرازات الديمقراطية المزيفة .

الديمقراطية المزيفة : أو طريقة « جلا جلا » التى كانت تسيطر بها ، العصابة التقليدية على أجهزة الحكم بلا رقيب ولا حسيب ، ويتقــلدون سيادة غير محدودة تذوب حيالها شخصية الارادة الشعبية العامة ، ولا تظهر الا أمام صناديق الانتخابات ، ليختار الشــــعب جلاديه من جديد بالارغام ، وتتكرر المأساة من جديد ، تسيطر على أجهزة الدولة الحيوية قوى لا تمثل فى الواقع الا نفسها ، وتؤثر مصالحها الخاصة على المنفعة العامة ، وتتصرف بالسيادة المستمدة من الأمة تصرفات جنونية طائشــــة فاجرة خائنة .

وكان أى صوت يحاول الاشارة الى ارادة الشعب ورغباته المكبوتة يقابل بالبطش والاضطهاد والتنكيل سواء فى المجال الادارى أو فى محيط

---

(١) من الميثـــــاق .

(٢) أنظر التكنوقراطية ص ٢٤ .

السياسة ، وما كانت أكثر عمليات النقل الى الأماكن النائية أو الفصل من الخدمة لهؤلاء الذين لقبوهم بالمشاغبين وما كانوا الا رجالا شجعانا امتلأوا غيرة على الأخلاق ومال الشعب وحقوقه وأوتوا من الصـــــلابة والجـــــراة ما جعلهم يقـــــولون « **البغـــل فى الابريق** » أو حاولوا اثبات ان « **الماء يجرى فى العالى** » ان لم يكن بالضخ الآلى فبالساقية والطنبور والشادوف .

وحتى القلعة الشعبية التى أمكنها بطرق معجزة أن تقتحم البـرلمان وتتنكب الطريق الى المقاعد النيابية بين شرر نظرات الارســــتقراطية الحاقدة المشمأنطة ، لم تكن تستطيع أن تفرض أى اصلاح شعبى ، لأنها فى رأى الديمقراطية الزائفة ، لا تمثل أغلبية داخل البرلمان وان كانت تمثل فى الواقع الرغبات الصادقة والتظلمات الصارخة لمجموع الشعب، بعكس الأغلبية البرلمانية الزائفة التى كان نباحها يطغى بضـــجيجه على صيحات الاصلاح والتى لم تكن تمثل الا مصالح مصاصى الدماء . وكان هذا مع الأسف تأييدا لرأى « جيبون » بأن **سجل التاريخ حافل بالجرائم والأمثلة التى تبرهن على أن رخاء الخاصة ينتصر دائما على الحقــوق الطبيعية للعامة ، وأن السيادة الشرعية ، مجرد فلسفة يرسى عليهـــا اليوثوبيون الحالمون نظرية الدولة كما يتمنون ، لا كما هى فى الواقع**»[1] ولكن طبيعتنا أثبتت وقتية هذا الحال ، وأنه لابد لليل الطويل من آخر ... ولابد لطغيان الديمقراطية الزائفة من ثورة شعبية تطيح بها .

« **ان أصواتا كثيرة ارتفعت داخل البرلمان تنـــادى بحقوق الشعب ولكن هذه النداءات تبددت هباء دون تأثير حقيقى** » [2] .

لقد أكدت لنا تجاربنا مع ديمقراطية الشعارات الدستورية المزيفة ، أنها لم تكن تقصد الشعب بما تعنيه من حرية . كانت تعنى حرية الحلف غير المقدس فى استرقاق الشعب وتسخير قواه العمالية واغتصـــاب حاصلاته الاقتصادية ، كانت تعنى حرية اقتسام مراتب الحـــكم على جماجم الشعب وأكتافه من تحتهم . وفى القمة أعلى مراتب الحرية .. حرية الاستعمار فى استغلال الملك والوزير والخيل والطوابى والجنود والشعب فى لعبة شطرنج عالمية ، تحقق أهدافه العسكرية والاقتصادية .. أما الشعب فأصفار .. لا صـــدى لصرخاته ، ولا ضماد لجروحه ، وآسى لدموعه وكأنما ايلام الشعب هو الغاية من حكم الديمقراطية المزيفة ، وما البرلمان الا مظهر تستوجبه المدنية ، أو مكياج لحبك التهريج السياسى الذى تزاوله الدكتاتورية الطبقية .

---

(1) أسس السيادة ــ هارولد لاسكى .

(2) من الميثـــــاق .

وكان الناخبون تحت ضغط لقمة العيش وغريزة حب الحيـــاة مرغمين على قذف أصواتهم فى الصناديق لصالح سفاحيهم آليا تتحكم فيهم عدة عوامل : خوف الطرد من الأرض أو الفصل من المصـــنع أو الوظيفة واتقـــاء التنكيل الذى بلغ حد القتل ، أو التـــجاوب مع ارادة البدنة ومسايرة العصبيات الريفية التى كان يسهل الجهل مأموريتهـــا وتأثرها بالعاملين السابقين فأفقدها امكان تحدى ارادة الاقطاع والرأسمالية المسيطرة على أجهزة التشريع والتنفيذ والادارة .

ان هـــذه الخطوط الواضحة من التجارب العميقة قـــد حددت بلون الدم المهدور فى معارك النضـــال من أجـل الحرية ، صورة جـــديدة للديمقراطية السليمة الثابتة من تربة أمتنا وأطهر مقدساتها ، النابعة من تجاربنا بآلامها وأناتها . فنحن نكره تمجيـــد الأفراد بمختلف أحجامهم ومستوياتهم ، ونمقت تقليد أى فرد مهما كان مركزه السياسى أو الادارى، سيادة أو ســـلطة مطلقة ، وننبذ الطبقية واستئثار طبقة بالســـلطة ، ونعتبرها نوعا من التمييز العنصرى .

ولذلك قامت الديمقراطية السليمة لتقضى قضاء مبرما على أحلام الخاصة ، وتعيد السيادة الشرعية الى الجذور الشعبية العميقـة التى يقع على كاهلها عبء دفع عجلة الدولة ومدها بطاقات الحياة والنشاط والنمو . ولم تعـــد سيادة الشعب غنيمة تقتسمها عصـــابات الأقوات والحريات « **ان التنظيمات الشعبية السياسية التى تقوم بالانتخاب الحر المباشر لابد لها أن تمثل بحق وبعدل القوة المكونة للأغلبية وهى القوة التى طال استغلالها والتى هى صاحبة مصلحة عميقة فى الثورة كما أنهـــا بالطبيعة الوعاء الذى يختزن طاقات ثورية دافعة وعميقة بفعل معاناتها للحرمان » (١)**

واذا كان « ڤولتير » و « مونتسيكيو » أبرع من حملا المعاول لهدم قلاع النظام الطبقى الاستبدادى فى أوربا نظريا فى القرن السابع عشر فان جمال عبد النـــاصر قائد الثورة العربية ، هو أروع من دك حصون الاستعمار والرجعية والاقطاع ورأس المال المستغل عمليـــا ونظريا فى القرن العشرين .

ولا تبدو هذه الروعة .. والبطولة فى انتصاره على كل هذه القوى البغيضة المتحالفة ـ فحسب ـ ولكن فى اصراره على تعقبها حيثمـــا اختبأت خلف ثبـــاب الوطن العربى ، وفى جحور العـــالم أجمع ، وفى

---

(١) الميثاق ـ الباب السادس .

مثابرته على تطهير المجتمع بكل أجهزته وتنظيماته من بصماتها النجسة ومنها البيروقراطية .

ولن ينسى التاريخ لعبد الناصر أنه بعث فكرة الديمقراطية العربية السليمة المتطورة القائمة على السيادة الحقيقية للشعب على أوسع نطاق ؛ المتسامية الى مرتبة الديمقراطية المباشرة رغم اجماع جهابذة السياسة فى الشرق والغرب على استحالة تطبيقها .

والديمقراطية العربية السليمة التى هى حكم الشعب بالشعب هى وسيلة الشعب لاقامة مجتمع ترفرف عليه الرفاهية وتكافؤ الفرص. وهى وسيلة نظيفة فاضلة نبيلة لأنها أخلاقية ، وقوية مستقرة ، لأنها شعبية واعية تخلصت من النفعية وأسباب الظلم الاجتماعى التى تخمد أنفاس الحرية. ديمقراطية لا مكان فيها للحزبية أو القبلية او الطائفية التى توهن عزم الأمة وتهد قواها . ديمقراطية تجعل من الشعب كله حكاما . لكل فرد فيها نصيب مساو - لأخيه من الحرية ومن مقدرات هذا البلد الأمين بقدر عمله وادراكه بعد ان اتيحت له كل الفرص - ديمقراطية لامكان فيها للبيروقراطية . ديمقراطية لم يعد لها من أعداء الا البيروقراطيون الذين يخشون أن تنال منهم حرية الرأى ويكشف النقد مساوئهم .أو أصحاب التطلعات الطبقية الرأسمالية والاقطاعية .

((ان سلطة المجالس الشعبية المنتخبة يجب أن تتأكد باستمرار فوق سلطة أجهزة الدولة التنفيذية ، فذلك هو الوضع الطبيعى الذى ينظم سيادة الشعب ، ثم - هو الكفيل بأن يظل الشعب دائما قائد العمل الوطنى - كما أنه الضمان الذى يحمى قوة الاندفاع الثورى من أن تتجمد فى تعقيدات الأجهزة الادارية أو التنفيذية بفعل الاهمال أو الانحراف))(١)

ولكن كيف يتم ذلك : ؟

هيهات أن تتمكن المجالس الشعبية من ذلك بطريقة جديدة مادامت للبيروقراطية أروقة ومضاجع ومخابىء فى أجهزة الدولة التنفيذية . ومادام بين المسئولين فى الدواوين متيمون بالتسلط ومتفننون فى التعقيد .

وفى رأيى ان الظروف التى حتمت الاشتراكية الاقتصادية والاجتماعية بوصفها - الجناح الآخر لطائر أحد جناحيه الديمقراطية ، ولابد من الجناحين لينطلق طائر الحرية - فى رأيى أنه من المستحيل أن يتحقق التطبيق الاشتراكى المنطلق المطلوب بدون اشتراكية الادارة ..

---

(١) من الميثاق - الباب الخامس .

بدون ديمقراطية الادارة . ان تأكيد سلطة الشعب على الاداة الحكومية لا يأتى الا برفع كابوس البيروقراطية أولا عن القاعدة الشعبية الادارية وتأمينها لتدلى باقتراحاتها فى تطهير الأجهزة وتحسين النظم . وثانيا برفع مستوى صغار الموظفين اقتصاديا وصحيا وثقافيا ومهنيا .

من المستحيل ان يقوم بناء اشتراكى شامل سليم على غير أساس ديمقراطى . ومن المستحيل أن تكتسب أى ادارة طاعة الموظفين واحترامهم واهتمامهم مالم تقم على أساس أخلاقى يكفل الاخاء والمساواة والحرية والقدوة الحسنة والشورى فكلها مزايا الحكم الديمقراطى الاشتراكى — ولم يعد فى الامكان بعد أن انتشرت قيم الميثاق أن تكفل أى ادارة لنفسها ولاء واحتراما حقيقين مهما كان الضغط ومهما كان الارهاب — ولابد فى النهاية من أن ينكشف الانحراف والجمود والتعقيد والاهمال.

وبعد — هذه خطتنا وهذا هو ميثاقنا .

ان دولة هذا ميثاقها ، وهذا تاريخها ، وهذا شعبها ، وهذا قائدها ورائدها لابد ان تلوى بيد الحزم قياد الأقدار ، وتطوى بخيل العمل سفوح الزمن وتلاله الى قمة المجد ، لابد أن تستعيد سؤددها الغابر وقد زاده التطور رونقا .

كيف ؟

بالتنظيمات السياسية والادارية السليمة المتفاعلة ...

وبالعمل الوطنى الشعبى التقدمى .

مقومات التنظيم الرشيد : اذا تأملنا تاريخنا لوجدنا أن فترات المجد والخلق والابداع ، والتفوق الحربى ، وازدهار الانتاج المادى والعسكرى، تتفق مع عهود توفرت فيها للوطن العربى ولأجهزته السياسية والادارية، عدة عوامل أهمها :

١ — التحرر من كل أثر لأى نوع من السيطرة والنفوذ الأجنبى .

٢ — توفر الحكم الديمقراطى ، والادارة الاخلاقية الجادة ،وسهرها على حماية الحريات والمصالح الشعبية من سيطرة الفرد وأنانية الطبقة.

٣ — اختفاء مظاهر الخلاف بين الجماعات التى كانت تتمثل فى الشيع والأحزاب والطبقات .

٤ — قيام نظام اقتصادى يكفل العدالة الاجتماعية ، وتذويب الفوارق بين الطبقات سواء « بيت المال أو ما يقوم **مقامه من قوالب** اشتراكية متطورة » .

٥ ـ وحدة الصف العربى حول الأهداف الحيوية المشتركة ،واختفاء مظاهر الشعوبية والإقليمية .

٦ ـ وجود تنظيم سياسى يقظ يباشر أو يراقب تنفيذ هذه الأسس.

أما حينما تسير الأمور على غير ذلك : حينما كان الأجنبى يجد ثغرة بين صفوف وحـــدتنا ، ينفـــذ منها الى حصوننا يسيطر ويتحـكم .. أو حينما كان التنظيم السياسى ،يسمح بانقسام الأمة ، فتذرو رياح الحزبية حصاد قواها ، أو حينما كان البيروقراطيون يمتصون عصـــير الدخل القومى ولا يتركون خزينة الدولة فاكهة جافة ، ويعتصرون حياة الطبقــة المنتجة من عمال وفلاحين ومثقفين ، والطبقة المدافعة من جنود بواسل .. فيسلب بذلك من أرواحهم الشعور بالانتماء للوطن ، وينمى فى كيانهم اللامبالاة .. فتحولهم الى كتل بشرية جامدة خائرة ..

حينئذ كانت تخمد جذوات الفكر ، ويهبط حماس الدفاع ، وتذبل أزهار الفن وتتسكع مركبات الانتاج ، وتترنح القوى الشعبية ، وتنهـار أركان المقاومة ، وتصبح الدولة مرتعا لعناكب الفقر والجهـل والمرض ، ومنجما وحظيرة رقيق ملكا للمعتدين الأجانب .

ان العروبة لم تبسط جناحيها على قمة الكرة الأرضية ، ومفتـرق الطرق العالمية بين الهند والمحيط الأطلسى جزافا .

ان فرسان العرب لم يزلزلوا أسوار أوربا فى الأندلس بقيادة « طارق بن زياد مرة . ومن البحر الأسود بعد طى الأناضول بســـنابك خيول الأمويين مرة أخرى ـ بقوة السيف وشجاعة الفؤاد فحسب .

ان سر انتصار العرب على جيوش أوربا مجتمعة فى الحملة الصليبية لم تكن قيادة صلاح الدين الأيوبى وحدها .

السر بل السحر هو وجود تنظيم يقوم على الأسس الرشيدة السابق ايضاحها ، يعمل على تنفيذ الخطة الديمقراطية الاشتراكية التى يرتضيها الشعب العربى ، والتى تتمثل اليوم فى أحكام الميثاق ... يقوم بتأصيلها اليوم تنظيمان أحدهما سياسى ـ شعبى والآخر ادارى حكومى .

التنظيم السياسى

اذا كانت الفلسفة البراجماتية Brigmatism الواقعية المتطورة قد حددت أسلوبا معينا من التفكير ، ضربت له مثل الرجل الجالس فى ردهة فندق ينتهز فرص اقبال باقى النزلاء ، على اختـــلاف آرائهم ومذاهبهم

وفنونهم ، من عزلتهم فى عرفهم ، يعامل هدا ويناقش ذاك ليخرج من كل بستان فكر بأجمل أزهاره وأنضج ثماره التى تتناسب مع ذوقه ، وتوافق طبيعته ، وتحقق أغراضه ـ فان وضعنا الاستراتيجى فى صالة العالم بين أكبر ثلاث قارات ، وفاعلية شعبنا ونشاطه وذكائه وايجابيته على امتداد التاريخ ، وقدمه وعراقة عناصره الانتروبولوجية ٠٠٠ كل هذا وغير هذا ، جعلنا ذلك الرجل البراجماتى المتحفز الى المعرفة فى صالة الفندق العالمى ، فندق الحياة لا يكتفى بعلمه الخاص وتجاربه الشخصية ، وانما يطلع على تجارب وآراء أجناس العالم المختلفة وخلاصة معارفهم ٠٠ يقلب مذاهبهم ، ويتذوق مشاربهم السياسية المتنوعة ، يعرض عن الفاسد منها ، ويقبل على الفاضل بينها ، ويضاهى معالمهم بتراثنا ، فاذا به من بحر معارفنا الأزلية قطرة ، ومن شجر علومنا ثمرة ، ومن شمس نظمنا وفضائلنا قبس ٠

ونحن بين هذا وذاك نقنع من الخبرة بالعبرة ، ومن العبرة بالخبرة ، وهكذا بصقنا الحزبية عملا بقوله تعالى : « **واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا** » ٠

ودرسنا نظم الحزب الواحد فوجدناها طبقية البروليتاريا ، وجربنا هيئة التحرير والاتحاد القومى ، فكانت مراحل تجريبية لنظام أفضل يقوم على أسس أكمل هى تحالف القوى الشعبية العاملة النظيفة كلها ، فى تنظيم سياسى نقى لا مكان فيه لمسخ سياسى أو اقتصادى ٠ ذلك التنظيم هو الاتحاد الاشتراكى العربى ٠ وهو التنظيم الذى يباشر العمل الوطنى السياسى ، والقالب الذى تنصب فيه الطاقات الفكرية والشحنات العملية المخلصة المؤمنة بمضاعفة الجهود المتنوعة لصالح الشعب ، يوجهها التنظيم حسب أحكام الخطة ٠ نحو بلوغ الأهداف ، وهو الطريق الرئيسى الذى تلتقى فيه مختلف المواكب الشعبية العاملة المتوثبة على اختلاف فئاتها ـ بلا تمييز ـ نحو غاية واحدة ، هى التى حددها الميثاق ٠ والتنظيم السياسى هو ملتقى الكفايات النزيهة والقيادات الواعية والقوى الشعبية الخالصة النقية من فلاحين وعمال وجنود ومثقفين ورأسمالية وطنية ، والاتحاد الاشتراكى العربى هو التنظيم السياسى لبلدنا ٠

« الاتحاد الاشتراكى العربى هو الطليعة الاشتراكية التى تقود الجماهير وتعبر عن ارادتها ، وتوجه العمل الوطنى ، وتقوم بالرقابة الفعالة على سيره فى خطه السليم ، فى ظل مبادىء الميثاق ، وهو الوعاء الذى تلتقى فيه مطالب الجماهير واحتياجاتها[1] » ٠

---

(١) من مقدمة الاتحاد الاشتراكى العربى ٠

فهو اتحاد بشرى وفكرى وتطبيقى ، أساسه كل القوى الشعبية النظيفة البريئة من أى اثرة أو ميول رجعية انتهازية نفعية . هذا الاتحاد البشرى المزود بالوعى العميق والايمان اللامحدود بالقيم السامية النابعة من واقعنا ، الملتف حول مبادئه المتعصب لرسالته المحلية والانسانية الأخلاقية .. يشكل بتماسكه قلعة تحمى ثورتها وميثاقها ...

وأعضاء هذا التنظيم قادة ، ورواد ، وموجهون ، ومراقبون ، ونقاد، يمثلون ارادة الشعب وسيادته واحتياجاته ورغباته ، ويتقمصون ميثاق الأمة ومبادىء الثورة فهم مرايا ذات وجهين : على احداها تنعكس مشاكل المجتمع بكل تقاطيعها وملامحها وانفعالاتها ، فتبدو واضحة للأجهزة التنفيذية حتى تعمل على المعاونة الفعالة لحلها ، وعلى الأخرى تنعكس معايير الميثاق وتفاصيل خطوطه فتصطبغ بها سجاياهم وصور سلوكهم ، يتعاونون جميعا على قدم المساواة فى دفع عجلةالعمل الثورى وتتحاضن كفاياتهم وتتكتل وتتراص ، لتحمى مكاسب الثورة ، وتولد مكاسبجديدة للفرد والدولة والانسانية جمعاء ، وتتسلح فكريا وماديا وعقائديا بما يقيها تربص الحاقدين .

والمطلوب من الاتحاد الاشتراكى العربى أن يكون صورة مكبرة لمجلس قيادة الثورة ، وأن تكون المبادىء والعلاقات التى تجمع أفراده وتنظم نشاطهم هى بنفسها وأصالتها ، التى وحد عبد الناصر عليها الشعب قبل أن يجسدها مجموعة من المبادىء فى ميثاق .. فاذا التآزر مكان التنافر ، والوئام يبدد الخصام ، واذا القوة محل الضعف ، والاقدام يزيح الاحجام ، وتتحول الهزيمة الى نصر ، والفر الى كر ،والمهانة الى مهابة .

والمفروض فى كل عضو بهذا التنظيم أن يقتدى برائده الأول جمال عبد الناصر ، الذى تبلورت فى كيانه ارادة الشعب وأهدافه من فرط الغليان ، وتشبعت روحه بآلام الجماهير وآمالهم ، ففجر بحسن التدبير ودقة التقدير ، تلك الثورة التى أطاحت بأعداء الشعب ، الذين طالما حولوا جموعه الحزبية الى فئات متصارعة وعائلات متقاتلة يرثون الثأر والدم جيلا بعد جيل ، فأعادهم القائد الحكيم الى وحدتهم الطبيعية بالغاء الأحزاب ، وجمعهم على الخير ، يلتفون حول عقيدة من صميم وجودهم ، وأطلق الطاقات العمالية من أسار الفقر والبطالة ، وأعتق السيد المواطن من رق الخبز والخوف الذى كان يتحكم فى صوته السياسى ويحول انسانيته أمام صندوق الانتخابات الى مجرد ببغاء وديع ، لا يجيد من النطق الا ما دربه عليه سيده الاقطاعى أو غيره من سادة المال والادارة ، وكل عزائه فى ارادته المسلوبة ، ترديد المثل الخانع :

« **ان كان لك عند الكلب حاجة قول له يا سيد** » أو « **من أكل مال اليهودى يضرب بسيفه** » ان هذين المثلين ليصوران القيمة الحقيقية للمتحكمين فى أقدار الشعب كما كانت تبدو للعامة ·

حينما اتحدت الكلمة ، وتحالفت عناصر الشعب النظيفة ، أصبح أعداء الشعب كالجراثيم لا مكان لهم فى المجتمع المعقم : منهم من فر ومنهم من آل الى ضياع ، ومنهم فى مجرى تيار الزحف الشعبى المقدس من رسب فى القاع ·

وكان من الطبيعى بعد أن تطهرت الأمة من الحزبية وبددت سحب الغش والخداع والتهريج السياسى ـ كان طبيعيا أن يقف تحالف الاقطاع والاستعمار والاحتكار والأحزاب مكتوفا مذعورا أمام تحالف قواها الشعبية ، ولا يلبث أن يلقى سلاحه ومسروقاته ويولى الأدبار ـ واذا ببريق معدنها التاريخى يتوهج بالثقة والاعجاب فى المجتمع الدولى الكبير الذى عمد الاستعمار الى عزلنا عنه ·· فتتوطد علاقتنا بدول العالم عامة ، ودول آسيا وأفريقيا خاصة · واذا بأمتنا تشتهر كدولة صاحبة رسالة انسانية ودعوة صدق لحقوق الانسان وحرية تقرير المصير والسلام والحياد الايجابى والتعايش السلمى ومحاربة الاستعمار بمختلف صوره ·

وصار استيراد السلاح ممكنا · فاجتمع لها الى جانب القوة المعنوية سلاح وأصدقاء ، يعتزون بوجودها وسلامتها كرمز للدعوة الانسانية التى كرست جهودها لها · وكفيصل عدل وصراحة وحكمة فى المشاكل الدولية ، واتضحت هذه الحقيقة فى المؤازرة المادية والأدبية التى كان لها أثر فى انتصارنا على جيوش الغدر الثلاثة خلال العدوان الثلاثى ·

كانت تجربة كبيرة استغرقت عشر سنوات ، حاولنا فيها تنظيمات سياسية مختلفة لتحل محل الأحزاب ، يزاول فيها الشعب الديمقراطية على أوسع نطاق ، فكانت هيئة التحرير ثم الاتحاد القومى ·

وخرجنا من هذه التجارب السياسية بحقائق أكيدة الفاعلية ، وانماط مضمونة النجاح وقيم تكفل التقدم وتعصم من الزلل والخديعة والخسران، وقواعد ضرورية لا بد منها لضمان سير العمل الوطنى ـ فى كل المجالات على أسس شعبية صميمة ـ تضمن الاستقرار والرفاهية فى الداخل ، وسلامة حدودنا من الخارج · وأهمها من الناحية التنظيمية هى الوحدة الوطنية ·

هذه الأنماط وهذه القواعد هى روح الميثاق ·

وهذا التنظيم الذى يحفظ للعمل الوطنى اتجاهه السليم نحو الغد الزاهر ، هو الاتحاد الاشتراكى العربى ، التنظيم السياسى الذى يؤمن اتحاد الأمة ومصالح الشعب ٠

مزايا الاتحاد الاشتراكى : أهم مزايا الاتحاد الاشتراكى أنه يحزم الشعب كله فى باقة واحدة لا مكان فيها لأعشاب الأحزاب بفرقتها وتعصبها وصراعها ومساوئها الادارية على الأداة الحكومية مما كان له أبلغ الأثر فى توسيع دائرة البيروقراطية فان أهداف الشعب وعزة الدولة لا يمكن أن تتحقق الا فى اطار الوحدة الوطنية بالتعاون والتشاور ومباشرة النقد ٠ والاتحاد الاشتراكى اذ يعتمد على الانتخاب الحر المباشر فى أوسع مجالاته وعلى مختلف مستوياته بالكفور والنجوع والأحياء السكنية والمؤسسات الجماهيرية ، فى المصانع والمدارس والدواوين والمؤسسات الماليةوالتجارية والمستشفيات ، بالقرى والمدن مراكزها وبنادرها ، ثم بالمحافظات . ان الاتحاد الاشتراكى بهذا النهج يمثل بحق وبعدل كل القوى المعبرة عن رأى الشعب المكونة لأغلبيته ، المتدرجة بعملية غربلة تشمل الجمهورية كلها ، وتصل الى قمتها فى حلقات متصلة متماسكة تمتد بالفاعلية من القاعدة الى القمة وبالعكس ، دون أى حواجز خصوصا وأن التشكيل السياسى يتيح فرصا أكثر لكل عضو بالقاعدة كى يدلى بالرأى ويبسط ما يعن له من أنواع المشاكل التى تبدأ أساسا من الوهن الادارى ٠

ومن ناحية أخرى فان امتداد جذور هذا التنظيم وشعيراته داخل كل الأحياء السكنية والمؤسسات الجماهيرية لما يجعل الاتحاد الاشتراكى فى أفضل المواقف الاستراتيجية التى تمكن أعضاءه من الرقابة الجادة المباشرة على كل أجهزة الدولة والأدوات الحكومية والمؤسسات والمصانع ومختلف قطاعات الانتاج والمرافق العامة ٠ ومن هنا كان العبء الأكبر من محاربة البيروقراطية أمانة فى جيد الاتحاد الاشتراكى مما سوف نفصله بعد ٠ ومما يدعم أركان هذا التنظيم ويحفظ اتجاهه فى خدمة الجماهير الشعبية على مبادىء الميثاق أن القانون قد كفل للعمال والفلاحين ٥٠٪ من عضوية لجانه المختلفة على الأقل ، وكان هذا خير ضمان لسيره الى جانب الشعب وتجنبه لمواطن الانحراف والزلل فى مزالق الطبقية ٠

شخصية الفرد العربى فى الاتحاد الاشتراكى : ان الاتحاد الاشتراكى وقد استمد قواعده من الميثاق لا ينتقص من قيمة الفرد فى المجتمع الاشتراكى ، ويؤمن بأن الانسان العربى الحر هو المصدر الأول لقوة المجتمع ، والمنبع الأصلى لكل أنواع الانتاج المادى والفكرى ، وأنه عنصر متميز الكيان له أعمق الآثار فى خطط الدولة ومشروعاتها وتاريخها أيضا بممارسة الديمقراطية السليمة ٠

ولقد جرت العادة فى النظم السياسية الأخرى على أن يقف نشاط الفرد سياسيا عند حد اختيار مرشح عنه ، لا يجوز له سحب الثقة منه قبل انقضاء مدة معينة ، أما عضوية الاتحاد الاشتراكى فقد كفلت للفرد العربى فيما عدا حق الانتخاب والترشيح والحقوق الطبيعية المعروفة ، أن يناقش ما يعن له من موضوعات فى منتهى الحرية فى اجتماعات الاتحاد ومنظماته التى هو عضو فيها ، وأن يرفع رأيه الى أى هيئة قيادية مهما كان رأيه مخالفا لقرارات الاتحاد ، وأن يتقدم بالأسئلة والاقتراحات والانتقادات ، وأن يطالب ويشكو ويناقش مختلف المسائل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية ، بالرأى الحر مكتوبا أو مسموعا •

واشتراكيتنا فى هذا تخالف الاشتراكيات التقليدية والغربية ، التى دفعتها عقدة الرأسمالية الى التطرف الذى جعلها تنتشل الفرد من عبودية رأس المال لتضييعه فى غمار المجتمع •• فى دوامة الطبقة الاجتماعية •• فى طيات الطبقة العمالية • وأهدرت آدمية الفرد ، واعتبرته مجرد آلة تخدم النظام الاشتراكى وتدعمه دون أدنى حق فى حرية مزاولة الديمقراطية السليمة فضلا عن حرمانه من أى قدر معقول من التملك المتوازن القنوع الذى لا يؤدى الى ابتلاع أو احتكار أو استغلال •

والاشتراكية الماركسية فى روسيا أوضح مثال لذلك • فقد أنكرت بعد حق الملكية والقداسة الدينية والعواطف الأدبية ، أنكرت تقدير المشكلات الفردية الخاصة والآراء الشخصية والانتقادات ، وجعلت طبقة البروليتاريا وحدة أولية جديرة بالمعاملة دون أن تلقى بالا الى الأفراد المكونين لها •• تلك العناصر الآدمية الحية ذات الأحاسيس الانسانية التى تؤثر على سلوكهم ، وتفقدهم الايمان تدريجيا بمذهب سياسى يلغى كيانهم الذاتى ويغفل وجودهم الخاص ويعطى المجتمع دون الفرد كل عنايته •• وفى هذه النقطة يتقابل النظام الماركسى مع الرأسمالية فى اجحافها بحقوق الغالبية العظمى من الأفراد المكونين للمجتمع ، وينتفى الغرض من النظام الاشتراكى الذى هو رفاهية الفرد وازدهار شخصيته ، فكلا النظامين الرأسمالى والاشتراكى الماركسى قد وصلا بالفرد الى العدم : الأول جعل جهده سلعة فى الانتاج الصناعى ودأبة فى الانتاج الزراعى • والثانى عامله معاملة قطعة غيار صغيرة القدر والقيمة فى آلة هائلة هى المجتمع •

وما ضرنا لو استعرضنا ــ فى هذا المجال ــ شخصية الفرد فى أنظمة مختلفة لنعرف الى أى مدى يتمتع الانسان العربى بمظاهر اقرار الذات وأوفر قدر من الحريات فى مجتمعنا ؟

فنرى كيف أن المواطن « الأثينى » القديم قد مارس حقا سياسيا ممتازا باستثناء طبقة العبيد والأجانب ، اذ حرم كلاهما من حق الحكم أو ابداء الرأى ، خاصة وان طبقة العبيد كانت تعتبر أدوات الانتاج لا ارادة لها ولا مواطنة .

ولعل « الأبيقوريين والرواقيين » عند الاغريق هم أول من نادوا بأن غرض المجتمع وهدف البشرية هو تحقيق سعادة الفرد ، ولكنهم نادوا أيضا بالسلبية وتجنب العمل السياسى التماسا للراحة والسعادة الشخصية .

وفيما عدا ذلك فان الفرد فى الحضارات القديمة كان مغمورا فى جنسه ليست لشخصيته الفردية أى معالم تذكر ، وكان الطابع المميز للمدنيات القديمة ـ خاصة فى الهند والصين ـ هو عدم تقييد سلطات الحاكم بأى اتجاهات شعبية ، وذوبان الفرد فى بحر الجماعة ، واختفاء حقوقه الغريقة فى أعماقها .

ولا نزاع فى أن « المسيحية » خففت من غلواء استعباد الجماعة للفرد والتهام الحاكم المطلق لكل حقوق واستقلالات الأفراد بآرائهم خاصة فيما يتعلق بحرية العقيدة . فالمسيحية قامت أصلا على عتق العبيد ودعت الى حرية العقيدة ونجحت فى تصديع الكيان « الجماعى » الى حد ما . وألقت فى أرض أوربا بذرة الحقوق الانسانية للفرد .

وفى عصر النهضة تعهد أنصار « نظرية العقد الاجتماعى » هذه البذرة بالرعاية .. مجدوا الفرد ، وقدسوا حرياته ، وأكدوا وجوده السابق للجماعة وبرهنوا على أن الجماعة لم تقم أصلا الا من أجل خدمة الفرد ، ووصلوا بذلك الى أن سعادة الفرد هى الغاية للدولة والمجتمع ، ونادوا بأن الفشل كل الفشل لدولة لا تكفل للفرد مصالحه ، ولا توفر له احتياجاته ، ولا تمنحه أكبر قدر من اقرار الذات السياسية .

وفى نفس القضية ـ قضية الكيان الذاتى للفرد قبل المجتمع ساهم « جروتس » أستاذ مدرسة القانون الطبيعى الحديثة فى القرن السابع عشر ، فدفع بأن القانون الطبيعى هو الذى أسس الدولة بناء على ارادة الأفراد ، ومن أجل ضمان حرياتهم الانسانية الفطرية ، فلا يجوز اذن أن يحرموا من توجيه دفة الحكم . وبالتالى لا يجوز لأى حكومة أن تنتقص من حقوق الفرد أو يستغل موظفوها سلطات الوظيفة العامة . ومن الواضح أن جروتس قد استمد فكرته من الرواقيين ومن شيشرون الرومانى .

ولقد شرح شيشرون فكرة القانون الطبيعى على أنها قواعد أخلاقية نابعة من عقل الانسان وهي أسمى من القانون الوضعى وأعم . فالقانون

الطبيعى أصل القانون الوضعى وأبقى منه وأخلد على مر العصور • تتغير القوانين الوضعية وتتعدل أما هو فخالد الى الأبد بنفس المعايير الأخلاقية• والشعب على هذا الأساس مصدر القوانين ومؤسس الدولة • وبالتالى لا تكون السلطة حقيقية وفاضلة الا اذا استندت الى الشعب وعملت على تحقيق مصالح الأفراد وحماية حرياتهم • وهذا ما لا يتم طبعا الا بأجهزة ادارية تلتزم بهذا المفهوم •

وفى هذا الصدد لا يمكن أن نغفل أثر « سينيكا » فيلسوف الرومان الذى رفع عقيرته مناديا بسيادة المواطن مطالبا برفع مستواه السياسى ، باكيا على ما سماه « بالعصر الذهبى » الذى كان يحكم الناس فيه أرجحهم عقلا وأوسعهم حكمة ، بمقتضى القانون الطبيعى العادل المبنى على المساواة• والذى يهمنا من فلسفة « سينيكا » وحكمته أنه أكد أن الفساد لم يدب فى المجتمع الا عند ما تحول الحكام العقلاء العدول الى الاستبداد والجشع والتملك مما جعل الصراع والتكالب على الملكية يتفشى ويزداد خطره حتى التهمت هذه الظاهرة حريات الأفراد ومصالح غالبيتهم • وهذه الحالة من الفوضى هى التى أوجبت ايجاد القوانين الوضعية الملزمة لجميع الأفراد ، حتى يعود الاعتدال والتوازن فى المجتمع •

وتمخض القرن الثامن عشر عن « آدم سميث » الانجليزى فاعتنق فكرة الفيزيوقراط وتبعه نفر من المفكرين الفرنسيين • وتطرفوا بالقانون الطبيعى وانحرفوا به الى الناحية الاقتصادية الفردية تدفعهم مادية الغرب • وأدى بهم قصر النظر الى التركيز على المطالبة بالحرية الاقتصادية الفردية دون أدنى تدخل من الحكومة بأى رقابة أو توجيه أو تنسيق أو تحديد • ورفعوا شعارهم المشهور « **دعه يعمل ، دعه يمر** » • وكان هذا يعنى فتحا لبوابات الاقطاع والرأسمالية المستغلة المحتكرة ، ويعنى أيضا التمهيد لسيطرة رأس المال على الحكم دون أن يكون للحكومة أى حق فى سلطة اقتصادية تضمن بها حق غالبية الشعب ، أو أى حيلة فى ايجاد التوازن وتوفير الفرص المتكافئة بين الأفراد • وسميت هذه الفكرة « **المذهب الفردى الحر** » • ولم تكن فى الواقع الا ترخيصا لرأس المال بأن يتضخم على حساب افلاس الثروات العادية والصغيرة ، وعلى حساب شقاء العمال وظلم العامة واستمراء دمهم • وفى ثنايا تطبيق هذا المبدأ ألغى بالتدريج الكيان الفردى للذات الانسانية الذى قام هذا المبدأ لاقرارها : فوصل فى النهاية الى العكس تماما •• وصل الى تركيز السلطة والارادة والحرية فى أيدى حفنة من الرأسماليين الذين استأثروا بالسيطرة السياسية على الحكم ، وتلاشت أمامهم حرية الشعب وحقوقه الطبيعية ، وأصبحت هذه الحقوق مجرد أسطورة أو حلم ، ليس لها ظل فى عالم

الحقيقة الا حكم حفنة من الأقوياء الأثرياء لملايين الضعفاء الفقراء ، حكما دكتاتوريا لا أثر فيه للديمقراطية .

وأعتقد أنه من تكرار القول أن نعيد شرح كيف أن الانسان العربى قد أحيط بأحترام المجتمع ورعايته ، وتمتع بحقوق طبيعية وافرة لم يتمتع بهـا مواطن غيره ، فقـد كفلت له مبادىء الاسلام من بروز الشخصيـة الفردية الحرة ومن مقومات الكيان الذاتى ومن عناية المجتمع ما يحفظ عليه انسانيته واستقلاله . وكذلك المسيحية : اعتبرت الانسان صاحب رسالة ومسئولية بالنسبة لنفسه ولغيره . غير أن الاسلام أكد ان اصلاح الفرد هو بداية الطريق الى اصلاح المجتمع وانه لا صلاح لمجتمع الا عن طـريق الفرد الصالح الذى تتوفر له امكانيات الرأى الحر الناضج وضماناته حتى يستطيع أن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر .

تلك الحرية هى العمود الفقرى لنظام الاتحاد الاشتراكى العربى . فهو اتحاد فكرى عقائدى يؤمن بالديمقراطية ويمارسها ، ويدعم الاشتراكية ويراقب تطبيقها ، ويحرس مبادىء الثورة الستة ويندفع بها نحو أهدافها، ويحمى مكاسب الشعب ويعمل على تنميتها ، يقاوم السلبية والبيروقراطية والانحراف .

وسبيل الاتحاد الاشتراكى الى ذلك هو مزاولة الديمقراطية السليمة : ديمقراطية كل الشعب التى ترمى الى أن تزيل التناقض بين الشعب وبين الحكومة حتى تحولها الى أداة شعبية وممارسة النقد والنقد الذاتى الشجاع التى تمنح العمل الوطنى فرصة تصحيح أوضاعه وملاءمتها مع الأهداف الكبيرة للعمل . وفى هذا النحو أوصى الميثاق بحماية حرية النقد حماية للعمل الوطنى وتوسيعا لقاعدته (**ان ممارسة الحرية على هذا النحـو ليست لازمة فقط لحماية العمل الوطنى ولكنها لازمة لتوسيع قاعدته وتوفير الضمان للذين يتصدون له**) .

وعلى هذا فالحرية التى يتمتع بها عضو الاتحاد الاشتراكى العربى ، حرية ارتقت الى درجة الالزام بالادلاء بالرأى ، ومراقبـة مجريات الأمور ونقدها ، وابراز المشاكل واقتراح أوفق الحلول لها . وعلى هذا الأساس لا بد أن يقوم التنظيم السياسى بتدريب الأعضاء وتربيتهم سياسيا وعقائديا واداريا .

ومن هنا فان الأمل كبير فى أن تتولى تلك السلطة الشعبية الهـائلة أمر القضاء على البيروقراطية بما أوجبه عليها قانون الاتحاد بمادتيـه الخامسـة والتاسعة من مزاولة النقد ومقاومة السلبية وابداء الرأى فى مناقشات حرة والاستجواب والاقتراح والشكوى وتوجيه الجماهير سياسيا

للعمل الاشتراكى ، وتعريفهم بالحقوق والواجبات ، ومحاربة البيروقراطية وحث الأعضاء ، وملاحظة تنفيذهم لمبادىء الميثاق وسياسة الاتحاد الاشتراكى العربى وفقا لما تتطلبه حاجة الجماهير وحقوقهم فى مجالات الخدمة العامة ·

ان مجلس قيادة ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ أمكنه أن يغير وجه التاريخ لا فى مصر وحدها ، ولا فى الأمة العربية فحسب ، ولكن فى العالم بأسره، ولم يكن يتكون الا من بضعة عشر ثائرا ، ومن ورائهم الشعب · فكان خليقا بالعشرين ثائرا الذين يشكلون لجنة المؤسسة الجماهيرية فى كل جهاز ، وفى الوحدات الأساسية ، أن يغيروا وجه الادارة باستئصال شأفة البيروقراطية · فهم رواد الطليعة الاشتراكية المسئولة عن توجيه العمل الوطنى والرقابة على سيره فى خطه السليم فى ظل مبادىء الميثاق · وهم اذ يجتمعون سياسيا مع غيرهم فى مراكزهم الرسمية بالادارة ، يجب أن يفهموا ان وضعهم الاشتراكى يجردهم من أزياء المراكز والمناصب ، ويذيب مقتضيات الفوارق · فلا سيادة الا لقيم الميثاق ، ولا تبعية الا للحق ، لا خوف ولا ارهاب ، معنى هذا أن يؤمن كل عضو اشتراكى بأن الاتحاد الاشتراكى ـ وهو من بين أفراده ـ ليس الا كما قال الرئيس جمال : (**تحويل الشعب كله الى مجلس قيادة ثورة يمارس الديمقراطية السليمة**) فكل لجنة بهذا تكون مجلس قيادة ثورة محلية تعمل على هز الجهاز الادارى الذى تعيش فيه ، تعمل على تحسين توزيع القوى البشرية، وتنهى مظاهر المحاباة والتمييز والاثرة والاضطهاد والحرمان ، تلك المعوقات والحواجز التى تحول دون رفع امكانيات التقدم الثورى لصالح الجماهير ، وتقضى على الرواسب الادارية والمخلفات الروتينية التى لا تتناسب مع مجتمع الكفاية والعدل الذى يعمل كل من الشعب والدولة على توسيع أبعاده ·

الوقاية من الانحراف السياسى :

ان الحرص على سلامة بناء التنظيم السياسى ، والحذر من أن يتطرق الانحراف الى بعض أفراده ، يدعونا الى البحث عن اجراء وقائى · ذلك أن انحراف بعض ممثلى الجماعات فى المجالس المنتخبة أمر شائع · وكثيرا ما طالعتنا به المجالس القروية والبلدية والبرلمانية وغيرها .قبل الثورة · وحتى مجالس ادارات الجمعيات والروابط والنقابات العمالية ، لم تسلم ممن تحولوا بعد الفوز ـ بفعل الأنانية ـ من جانب الناخبين الى جانب أصحاب المصلحة المضادة لحقوقهم ·

لهذا فان قانون الاتحاد الاشتراكى العربى بعد أن فصل الأهداف والتنظيمات والحقوق والواجبات ، عين فى المادة ١٥ الخطوط العريضة لموضوعات الانحراف ، ثم حدد فى المادة ١٦ العقوبات التى تحيق عن تثبت ادانته ، وتتراوح بين التنبيه والفصل من العضوية العامة ٠

ولكى يكون القانون قوة ضابطة كافة ذات فاعلية ، لابد من تحقيق قدر كبير من سلطة الوصاية الادارية تمارسها اللجان تنازليا على اللجان التى تليها فى التدرج الهرمى ٠ ولا بد أن يتخلى القائمون بسلطة الوصاية عن الأسلوب المكتبى ، وأن يلتزموا الأسلوب الميدانى المتحرك النشط ، بمعنى ألا يكتفوا بمجرد الاطلاع على صور جداول الأعمال ورؤوس الموضوعات والقرارات التى تصدرها اللجان ٠ وانما عليهم أن يقوموا دوريا وباستمرار وفجائيا ، بزيارة الوحدات والاشتراك فى جلساتها ، والاطلاع على مضابط الجلسات الحرفى حتى يستطيعوا مزاولة سلطة التوجيه والارشاد عن علم ودراية بطبيعة المشكلات المحلية التى تختلف وتتفاوت درجة شدتها ونوعيتها من وحدة الى أخرى ٠

ان تحقيق الوصاية الادارية يؤدى الى حماية تصرفات الأشخاص اللامركزية فى مختلف المستويات من الجحود والجمود والسلبية والافتئات وتجاوز الحدود(١) ثم هى فى مجال وحدات القطاع العام تحقق فوائد سياسية وقانونية وادارية ومالية للدولة : فهى سياسيا تؤدى الى ربط حلقات التشكيل السياسى فى سلسلة متماسكة متواصلة متداخلة فتختفى المسافات البينية العازلة فيما بينها وتيسر للتيارات العقائدية أن تسرى من القمة الى القاعدة بسرعة ووضوح ٠ وقانونيا تؤدى الى احترام القانون وتنفيذه دون تفريط أو افراط ، واداريا تدفع الى مداومة عقد الجلسات بصفة دورية دون جمود ، وتنفيذ القرارات فى اطار من حسن الأداء والايمان بمبادىء الميثاق ٠ أما الفوائد المالية فتتلخص فى أن ممارسة الرقابة الجادة بلا مجاملة ستؤدى آخر الأمر الى تشجيع عمليات النقد التى تسفر عن وفورات خيالية فى ميزانيات بعض الوزارات والمصالح والمؤسسات تكفى لتمويل أكثر من مشروع ينتظر دوره فى خطة التنمية(٢) ٠

---

(١) نظم الادارة المحلية ــ دكتور حشيش ٠

(٢) راجع التربية العقائدية ــ الفصل الخامس من هذا الكتاب ٠

الفصل الخامس

المبادئ الإدارية للأجهزة الحكومية

تمهيـــد :

ان نشاط الدولة التنفيذى ينصب فى عدد من الأجهزة الادارية الكبرى، يقل عددها أو يزداد تبعا لخطتها الاقتصـــادية ، وكل من هذه الأجهزة الكبرى يمثل قطاعا ضخما من قطاعات العمل الوطنى · وتختص كل هيئة بالأعمال التى من فصيلة واحدة ، تقسمها الوزارات على مصالحها وفروعها وادراتها وأقسامها ، فنرى هيئة منها تصون الأمن العام وتحافظ على الممتلكات والأموال والأرواح ، وأخرى تتولى القصاص والقضـــاء بين الناس بالعدل ، وغيرها تتكفل بالزود عن حدود الوطن وتحمى الأرض وما عليها من العدوان الخارجى ، ورابعة تنظم علاقاتنا الخارجية مع دول العالم.وخامسة توفر المـــاء اللازم لرى الأرض وتصرف ما يفيض منها ، وسادسة تتحمل مسئولية تعليم النشء وتربيته ، وسابعة تهتم باشعاع الثقافة وارشاد الشعب ، وثامنة تشرف على التجارة الداخلية والخارجية، وتاسعة تدبر المواد التموينية اللازمة لاشباع المواطنين وتنظم أســـعار السلع ، وعاشرة تعمل من أجل وقاية الأبدان من الأمراض وعلاجهـــا وغيرها تتولى تنظيم حركة النقد والعملات ··· الخ ·

وكلها تعتمد فى أعمالها على دعائم قانونيـــة توجيهيـــة ، ولوائح تنظيميـــة ، وقوى بشرية وأرصدة مالية ، بالاضـــافة الى المبانى والآلات والأمتعة والأدوات ·

يسرى هذا على كل الدول بفرق واحد وهو أن الدولة الاشـــتراكية يدخل فى نطاق أعمالها الاشراف على مؤسسات الانتاج المنظور ، ومهما اختلفت اختصاصات هذه الأجهزة فالمفروض أن تسير أعمال كل قطاعاتها فى خطوط متوازية ، فى وقت واحد ، نحو اتجاه واحد ، هو تحقيق الخير العام لمجموع المواطنين · والجدير بالذكر أن الأداة الحكومية فى الدول التى تعتنق المذهب الفردى ··· يتضاءل نشاطها وحجمها أيضا · أما حيث يطبق النظام الاشـــتراكى فان مسئولية الحكومة حيـــال الشـــعب تتسع · فتتسع تبعا لذلك دائرة الأداة الحكومية ، وتزداد أعمالها حتى تشمل كل مظاهر العمل تقريبا ويتضخم عدد العاملين بها ، كمـــا أنه يلاحظ أن التطبيق الاشتراكى يحول غالبية المؤسسات الكبرى الى مرافق عامة تتحول الى النفع العام ، وينتفى منها الانتفاع الخاص ونتيجة لذلك تدخل تحت طائلة الاشراف والرقابة الشعبية فى مجتمعنا ·

أهداف المرافق العامة ومبادئها :

وتتميز المرافق العامة بأن الهدف منها هو خدمة الشعب باشباع احتياجاته المشتركة المادية والفكرية والتنظيمية والصحية وغيرها • كما أنها لا تعمل لمنفعة الحكومة أو موظفيها بوصفهم موظفين ، وانما لمنفعة الشعب ومن بينهم الموظفون كأفراد من الشعب • وعلى سبيل المثال فان وزارة كوزارة الصحة أو الرى ، لا يقصد من انشائها تشغيل الأطباء والمهندسين ومنحهم المرتبات الأصلية والاضافية والبدلات المتنوعة ولكن القصد الأصلى هو وقاية الشعب وعلاجه من الأمراض وتوفير أكبر قدر ممكن من الماء لرى الأراضى والتوسع فى اصلاح البور وتعمير الصحارى وما الى ذلك من أعمال تعود على الشعب بالرخاء • وتخضع المرافق والأجهزة الحكومية الى ثلاثة مبادىء :

١ ـ انتظام سير العمل ، واطراد تقدمه لتحقيق الكفاية الانتاجية •

٢ ـ تطبيقه لمبادىء المساواة وتكافؤ الفرص فيما يؤديه من خدمات شعبية وفى معاملة الموظفين دون تحيز أو تمييز أو تفضيل •

٣ ـ مرونة النظم المعمول بها فى الجهاز وسرعة استجابتها للتطور مع مقتضيات التغيير والتعديل حسب تغيير الظروف السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية بالدولة •

١ ـ الانتظام والتقدم :

وضمان الانتظام والتقدم يقتضى الدقة فى تطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل والاهتمام بتوزيع القوى البشرية توزيعا سليما ، ورفع المستوى الثقافى والعلمى والفنى والمهنى بين فئات الموظفين ، ورفع مستواهم المعيشى والصحى والنفسى ، وشغل أوقات فراغهم بطرق ايجابية بناءة ، والقضاء على كل أسباب سيطرة الروتين وانخفاض مستوى المهارةالادارية والكفاية الانتاجية ، وتخفيف حدة الشعور الطبقى بين درجات السلم الادارى ، ومعالجة مشاكل السكن والمواصلات فى محيط الموظفين وازالة أسباب شكاياتهم عامة •

٢ ـ المساواة وتكافؤ الفرص :

أما مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص فذوشقين : أحدهما يتعلق بمعاملة الجمهور على أساس من التزام الموظف ، والآخر يتعلق بالمساواة بين الموظفين أنفسهم وتذويب الفوارق المختلفة بين مستوياتهم •

٣ ـ مرونة التنظيم :

وتغيير اللوائح الحكومية القائمة ، أمر ضرورى ، بل شرط أساسى

لامكان مسايرة أعمال أجهزتها للتقدم الثورى الجديد فى كل المجالات .
وسنعالج كلا من هذه العناصر بشىء من التفصيل .

انتظام الادارة وتقدمها

المقصود بهذا المبدأ هو الحرص على سير العمل بدون توقف حتى لا يترتب على ذلك تعطيل مصالح الجمهور وارتباك أمورهم ، وتعريض أمنهم أو صحتهم أو أى من مستلزمات حياتهم لخطر الفوضى ، فينهـــار ركن من أهم أركان ضرورة وجود المرفق .

الانتظام :

ولقد أرسيت لذلك مبادىء قانونية تفصيلية تنظم التعيين والاستقالة، وتحرم الاضراب ، الى غير ذلك من ضمانات استمرار العمل ، وعدم تركه، أو الامتناع عن أدائه ، سواء أكان ذلك بقصد عرقلته وتعريض مصـالح الشعب للخطر أم كان بغير قصد ، وسواء أكان بأسلوب صريح واضح أم بأسلوب لولبى خفى .

ومن أجل ذلك توضع النصوص الادارية التى تنظم الاجازات المرضية والعرضية والاعتيادية وغيرها ، والتى تحدد مواعيد الحضور والانصراف ، أو تحدد قوالب الاستئذان للتغيب الطارىء للأسباب المختلفة كالاجازات الدراسية مثلا .

ولكن من المؤسف حقا ، أن هذه النصوص تلين تحت ثقـــل المراكز والمناصب كلما تدرجت تصاعديا ، وأن نصالها لا تكون حادة أو قاطعـة الا اذا صادفت رقاب المخالفين من صغار الموظفين والعمال أصدقاء المسئولية التقليديين الذين تحط رحالها عندهم كلما تقاذفها الكبار ولم تعد لهـــا مســتقرا ولا مقاما ، كذلك نصــوص التخلخل الادارى المؤقت أو الدائم كالنقل والفصل ، ينعدم أثرهما تدريجيا كلما صعدنا بالبصر على السلم الادارى ، حتى تختفى أغلب مظاهرهما الجزائية بين الطبقات التكنوقراطية وبين الدائرين فى أفلاكهم من الامعات والأتباع ، الأمر الذى يقتضى وضع أسس دقيقة للنقل والفصل والجزاء ، بحيث لا تصبح نعمة للامعات ونقمة على دعاة الاصلاح فى يد الرؤساء .

وهذا المظهر البيروقراطى يهدم أول ضابط من ضوابط الادارة الحكومية فى محيط القدوة ، مما يدفع الصفوف الخلفية الى التفنن فى التحايل بطرق جهنمية على القوانين واللوائح المنظمة للاجازات والحضــــور والانصراف

وتنفيذ النقل سواء بطرق شعورية أو لا شعورية ولقد قرر العلامة «تارد» أن قانون التقليد والمحاكاة يشع أصلا من الأرقى والأكبر والأقوى ، بمعنى أن الأدنى يقلد الأعلى ، والأصغر يقتدى بالأكبر ، والأضعف يحاكى الأقوى(١) •

وهذه الحقيقة تدفعنا فى هذا المجال الى مواجهة هذه الحالة من البيروقراطية بالقدوة الصالحة ، القدوة الاشتراكية الديمقراطية الأخلاقية التى تؤم أفواج العاملين فى انتظام •

ولا تقتصر مظاهر البيروقراطية من ناحية انقطاع الموظف عن عمله ، على أنواع التخلف عن العمل واهمال قواعد المواظبة ، ولكن هناك ما هو أنكى وأضل سبيلا •• فكثيرا ما تقع تحت سمعنا وبصرنا صور من التأخير بانتحال أسباب ملفقة للانتداب الى أقاليم النزهة والاستجمام الموسمى كالمصايف ، أو حيث تقضى مصالح أصحاب النفوذ والأجرام التى تسير فى فلكهم ، ومن هذه الأحوال ما لا يقف مداه الى حد عواصم المحافظات •• بل يتعداها الى خارج الجمهورية كالسودان وغيرها من الأقطار العربية• وغنى عن البيان ما يستتبع ذلك من نفقات السفر، وبدلات اضافية متعددة، ومضاعفة فى المرتبات تتحملها خزينة الدولة ، وفى نهاية الأمر يتحملها الشعب ، ومن هذه الصور أيضا الأجازات الدراسية ، والرحلات التفتيشية ، والتى لا تعدم التبرير بأنها لصالح العمل أو حاجته ، والعمل براء من دوافعها ، وما هى فى الحقيقة الا وسيلة لمصلحة ذاتية أهمها الحصول على بدلات التمثيل والسفر والتفتيش والمناخ والاغتراب وغيرها •

عوامل استمرار تقدم العمل :

أما الشق الثانى وهو توفر عناصر اطراد تقدم العمل ، فهذا يستوجب أمورا رئيسية يستحيل تحقيق الكفاية الانتاجية بدونها :

١ — « وضع كل عامل فى العمل الذى يتناسب مع كفايته واستعداده •• ومع ما حصل عليه من علم وتدريب ، وما تيسر له من خبرة لأننا فى حاجة الى كل عقل يفكر ، والى كل يد تعمل ، فى حاجة الى أن يفكر كل عقل فى ميدانه الطبيعى وأن تعمل كل يد فى حقلها الطبيعى(٢) » •

---

(١) فلسفة العلاقات الاجتماعية — دكتور حسن شحاته سعفان •
(٢) من تقرير الميثاق •

فمن البيروقراطية أن يوضع المهنيون المتخصصون كالمهندسين والأطباء والقضاة والأخصائيين الاجتماعيين مثلا فى الأعمال الادارية المكتبية كما هو متبع فى الأروقة العليا بالوزارات · ومن صور الاخلال بهـذا المبدأ أن يوضع فى منصب وكيل وزارة مساعد للشئون المالية والادارية : قاض فى وزارة العدل أو مهندس فى وزارة الأشغال أو طبيب فى وزارة الصحة ·· وهكذا · وكأن خريجى التجارة من المحاسبين الخبراء لا يصلحون لهـذا العمل · ان هـذا تقليد لا يسـاير روح العصر ، ولم يتبع فيمـا مضى الا لضمان سير المصالح الادارية والمالية للطبقة التكنوقراطية بكل وزارة · باعتبار أن الوزارات قسمة بين مختلف الطبقات المهنية المختلفة ، تسـود كلا منها وزارة ، وتستأثر بخيراتها · ان المقصود من شغل هذه الوظيفة بواحد من الطبقة الفنية السائدة فى الوزارة وعدم تركهـا لأخصائى فى الشئون المالية والادارية ، يعنى أيضا الخوف على سرعة تحقيق التطلعات والمـكاسب غير المشروعة من أن يحدها أو يمنعها موظف من غير هـذه الطبقة · ومثل هذا يقال عن مديرى المـكاتب والسكرتاريين وغيرهم ممن يفتقر الحقل الفنى الى خدماتهم ، بينما هم يقومون بأعمـال مكتبية وفى نفس الوقت يسدون الطريق أمام طابور طويل من الاداريين والكتابيين دون التطلع والترقى الى هذه المراكز اللامعة ، وهذا بالطبع يسحب من كيانهم حوافز التفانى والنشاط والحماس طالما فرصهم محدودة وضئيلة القدر ·

ان ضعف التخصص وتقسيم العمل هو أبرز سمات الأداة الحكومية وأوضح عيوب بنائها الادارى ·

ونظرة مقارنة للجدولين التاليين تبرهن على مدى صحة هذا القول ·

البناء الاداري باحدى الوزارات

الفئـــة	العـــدد
لا مؤهلات	٥٤٦
ثانوى مختلف	٢٠٣
ابتدائى	١٦٦
فنى عالى	١٥٣
صناعى عالى	٦٣
اعدادى	٥١
تجارى عالى	٢٠
قانونى عالى	١٨
كلية الآداب	١١
خدمة اجتماعية	٦
تحسين الخطوط	٥
معهد المعلمين	٥
فنون جميلة	٣
تجويد قرآن	٣
زراعة عليا	٢
كلية اللغة العربية	١
دبلوم لاسلكى	١
فن التمريض	١
المجموع	١٢٥٧

شكل (١)
الحالة الثقافية

الفئـــة	العـــدد
كتابيون	٥٩٩
خدمات	٣١٤
فنيون (مهندسون)	١٧٤
صناع	٥٠
اداريون	٣٨
رسامون	٢١
سائقون	٢٠
طباعون	١٥
قانونيون	١٢
خطاطون	٥
مترجمون	٣
مجلد	٢
حراسة	٢
مهندس زراعى	١
مرتب خرائط	١
المجموع	١٢٥٧

شـــكل (٢)
الحالة الوظيفية

هذان الجدولان يبينان الحالتين الثقافية والوظيفيـــة بديوان عام احدى الوزارات والرئاسة العامة لمصالحها المختلفة ، نسوقها مثلا من أمثلة ضعف التخصص وتقسيم العمل ومن المهم أن نعرف طبيعة عملها فهى وزارة هندسية .

حقا ان الحاجز الفاصل بين المهندسين من خريجى كلية الهندسة ، وزملائهم من خريجى الفنون والصنائع ، والهندسة التطبيقية العليـــا ،

ومن فى درجتهما ، هذا الحاجز من الانخفاض بدرجة يمكن معها تخطيته بسهولة ، خصوصا فى ميدان الميكانيكا والكهرباء باعتبار أن الحقل واحد ، والدراسات متقاربة ، من حيث المواد العلمية أو المدد الدراسية. انه حقل هندسى واحد أو متشابه . ولكن الأمر يختلف تماما بالنسبة للاعراض الشاذة الآتية :

(أ) تشغيل خريجى المعاهد الصناعية العالية أو الثانوية والاعدادية الصناعية فى أعمال مكتبية ، بينما مكانهم الطبيعى فى الورشة أو المصنع ، أو فى مكاتب الرسم اذا تعذر تعيين المتخصصين فى الرسم الهندسى .

(ب) تشغيل خريجى كلية الآداب فى أعمال كتابية بالمستخدمين والحسابات وغيرها بينما يمكن الاستفادة من محصولهم العلمى واستعداداتهم الطبيعية فى ادارات مناسبة ، كالشئون العامةوالترجمة. وغيرها . وواضح من الجدول رقم (١) ان بهذه الوزارة ١١ فردا يمكن الاستفادة منهم فى تخفيف أزمة المعلمين بوزارة التربية والتعليم ، ومثل هذا يقال بالنسبة لخريجى معهد المعلمين الأربعة ، وخريج كلية اللغة العربية .

(ج) وبنفس الطريقة يوجد ١٨ من خريجى كلية الحقوق ، لا يعمل منهم فى ادارات الشئون القانونية كمحققين سوى ١٢ وتبعثر الستة الباقون فى غير اختصاصهم ، ومثلهم ٦ اخصائيين اجتماعيين بالمؤهل ولكنهم كتبة بالفعل ، ومهندس زراعى من بين اثنين لا عمل زراعى له ، وملاحظ مبانى يحمل ابتدائية المعهد الدينى ، ودبلوم لاسلكى يعمل كاتبا وساعيا يحمل شهادة فن التمريض ، وثلاثة يحملون دبلوم تجويد القرآن مكانهم الطبيعى فى المساجد .

(د) ومن الملاحظ أن عدد الفنيين يبلغ ١٧٤ مهندسا ، وكما قلنا فان معظمهم يقوم بأعمال ادارية بحتة ، كادارة المكاتب الكبرى وسكرتاريتها ، وقد يكون الأمر مستساغا بالنسبة لمن تجمع أعمالهم بين الادارة والفن كمديرى المكاتب القيادية الفنية العليا والخاصة بالبحوث من درجة وكيل وزارة مساعد فما فوق بشرط أن تكون الأعمال الفنية من بين أعمالهم . أما أن يجمد هذا القدر الضخم من الخبرة الفنية فى المكاتب ــ فهذا من بين أسباب العجز الذى تعانيه الدولة فى القطاع الهندسى ، وما يعبر عنه بسوء تخطيط القوى البشرية . وفى ذلك قال السيد المهندس « عبد الحميد العبد » مقرر اللجنتين الدائمتين للأفراد الفنيين والعاملين ، فى المؤتمر الاقليمى لتخطيط القوى البشرية الذى

انعقد بالقاهرة فى ٢١ مارس عام ١٩٦٣ : ((**ان أهم عناصر الانتـاج هم الأفراد ، وان رعاية الدولة** (١) **خلال مرحلة التطور يجب أن تتجه أولا الى حل مشاكل القوى العاملة ، وخاصة الفئات التى تعانى منها البـلاد نقصا ... ان ما تقاسيه المشروعات الصناعية والانشائية من نقص فى المهندسين ، انما يرجع فى الغالب الى عدم الاستفادة بالكثير منهم فيما دربوا عليه))** .

وما يقال عن طائفة المهندسين فى هذا القطاع يقال عن باقى الطوائف المهنية فى القطاعات الأخرى .

(هـ) ويلاحظ أيضا فى الجدول رقم (٢) أن عدد العاملين فى الخدمات من سعاة وفراشين ورؤسائهم ، يبلغ ٢١٪ من التكوين الادارى اجمالا ويبلغ فى احدى المصالح ٢٤٪ فاذا ما تفرعنا الى بعض المكاتب وجدنا انها تصل الى نسبة ٣ : ١ فى بعض المكاتب الكبرى رغم خفة ضغط العمل او انعدامه تقريبا ، بينما على نقيض ذلك فى الادارات الصغيرة ، أى فى قاعدة السلم الادارى ، ففى ادارة المحفوظات أو الحسابات حيث تشتد الحاجة الى الخدمات تبلغ النسبة غالبا ١ : ١٥ وهكذا نجد أنه بالرغم من تضخم الجهاز الحكومى بعدد العاملين فى قطاع الخدمات . الا أن المكاتب الكبرى هى التى تستأثر بهذا العدد بينما المكاتب الصغرى فى مسيس الحاجة الى هذه المحركات البشرية التى تنقل الاجراءات . أو تهىء المبانى لراحة العاملين . ولا يهمنا أن نذكر أسباب هذا التضخم أو نعيدها الى فساد العهود الماضية ونزوع الغابرين **الى احاطة أنفسهم بالخـدم والحشم سواء بالقصور أو الدواوين** ، بقـدر ما يهمنا أن نشـير الى أن مستوى الأداء لا يرقى الى المرتبة المطلوبة ، رغم هـذا التضخم ، الا فى المـكاتب الرئاسية العليا ، وفيما عدا ذلك ، وحيث تضمحل القدرة الجزائية ، وفى المستويات الدنيا يبدو الاهمال واضحا وتخبو حركة نقل الاجراءات، وتتعرض صحة صغار الموظفين الى الخطر من فعل تراكم الغبار وعدم العناية بتنظيم واتقان تنظيف المكاتب والحجرات .

ان الذى ينتقل على درجات السلم الادارى تنازليا بين حجراته يشعر لأول وهلة بتدرج هابط فى جدية الخدمة ، وعدد عمال الخدمات حتى تختفى تماما عند القاعدة الادارية ، وبالرغم من أن المكاتب العادية فى حاجة الى عناية اكثر لأنها اشد ازدحاما بالأفراد – ولأن معدل نصيب الفرد من المساحة المسطحة لا يتجاوز مترين مربعين فى أغلب الأحيـان ولذلك بالطبع أثره السىء فى تعويق حركة العمل وتنقل الاجراءات من جهة وفى التأثير على صحة الموظفين من جهة أخرى.

---

(١) الاهرام الاقتصادى – العدد ١٨٣ .

(و) حقا ان سعة المكاتب القيادية أمر ضروري لانعقاد اللجان واستقبال الرسميين من الزوار والخبراء ، ولكن الأكثر ضرورة أن يتوفر للموظف الجو الرحب النظيف الهادىء الذى يشجعه على اجادة العمل ، ومن أهم الأمور أن يتم تنسيق استراتيجية الحجرات والادارات ، بحيث تضمن انسياب الاجراءات الادارية المتتالية فى خط مستقيم على حجرات متجاورة متتالية تبعا لطبيعة العملية الادارية ، وبغض النظر نهائيا عن نزوع بعض الرؤساء أو ذوى النفوذ فى الاستئثار بحجرة معينة لمظهر أو ميزة معينة كما هو حاصل الآن على الأغلب . الأمر الذى من أجله اهتمت حكومة الثورة بانشاء المجمعات الحكومية ، ودرجت على التوسع فى تشييدها لتلافى هذه العيوب ، خصوصا وأن أغلب الوزارات ليست الا قصورا قديمة لا تتلاءم هندستها مع جغرافية العمل وطبوغرافيته الادارية الحديثة . ذلك أنه قد أصبح لكل نوع من الادارات نمط خاص من البناء ، توزع حجراته من حيث السعة والترتيب بحيث تتفق مع طبيعة العمل وتسلسله مما يكفل للأداء عناصر السهولة والاتقان والسرعة بأدنى جهد وأقل تكلفة .

٢ ــ ارتفاع المستوى الثقافى والعلمى والفنى :

ان العنصر البشرى فى البناء الادارى يستحيل عليه افراغ طاقاته العملية بطريقة أكثر وأحسن انتاجا ، مالم يكن مزودا بالقدر الكافى من العلم ، والثقافة والتأهيل الفنى المناسب لنوع العمل ، كل فى حدود اختصاصه .

ومما يؤسف له أن يوضح الجدول رقم (١) ان ٤٤٪ تقريبا من القوى البشرية فى هذه الاداة ــ كعينة لمختلف الادوات الحكومية ــ ليس لديهم أى مؤهلات دراسية ، ومن بينهم ١١٪ من الأميين الذين لا يعرفون القراءة ولا الكتابة .

واذا علمنا ان ٦٦٪ من هؤلاء فقط يقومون بأعمال الخدمات بين سعاة وفراشين وصناع ورؤساء سعاة ، اتضح لنا ان ٣٤٪ ممن لا مؤهلات لهم يقومون بأعمال كتابية وما يمت لها من أعمال مشابهة ، كأعمال النسخ على الآلة الكاتبة ، أو فرز الملفات بادارات المحفوظات ، مع ملاحظة أن أغلب القائمين بأعمال الآلة الكاتبة من ذوى المؤهلات المتوسطة والاعدادية .

ومن هذا يتبين ان اغلبية غير المؤهلين يقومون بالأعمال الكتابية العادية بمختلف الادارات والأقسام ، ومنهم من وصل بالأقدمية الى

مراكز حساسة ذات سلطة توجيهية وقيادية بهذه الاقسام . ولهـذا بالطبع أسوأ الأثر فى تسيير دفة الأمور فى محيط ضيق وبأساليب ضحلة لا تكفل للعمل تقدمه ولا تسمح له بالتطور ومسايرة روح العصر أو مستوى الأحداث المحلية والعالمية فى مختلف المجالات .

ولارتفاع نسبة الأميين وغير المؤهلين دراسيا أثر كبير فى وجود الخصائص الآتية وشيوعها فى المجتمع الادارى :

(ا) سيطرة الروتين : ان الانسان المثقف يستطيع بما أوتى من علم ومعرفة ، للنظريات والقوانين الحديثة ، أن يناقش ، يؤيد ويفند ، ويبتدع ويجدد فيدخل بفاعليته أنماطا جديدة على العمل تطابق مقتضيات التطور فيصبح الروتين مطية المجتمع والأداة الحكومية . أما ضيق الأفق الثقافى والعلمى فنتيجته الطبيعية الجهل بالنظم الادارية الحديثة والافتقار الى المرونة والجمود الادارى والعجز عن لتصرف بما يناسب المواقف الجديدة التى تتمخض عنها تطورات المدنية المتكاثرة السريعة فلا يلبث الموظف فى نهاية الأمر الا أن يحنى قفاه للروتين البالى العتيق . وفى هـذا المجال لا يسعنا الا أن ننبه الى ضرورة التوسع فى استخدام الأثاث والآلات الادارية الحديثة .

(ب) انخفاض مستوى المهارة الادارية : ذلك ان غير المؤهلين يتعذر تأهيلهم اداريا بالقدر المطلوب لانجاز أعمال الوظيفة على وجه أكمل . ويكفى لتوضيح هذه الحقيقة ما قرره المعهد الدولى للعلوم الادارية عن ان الجامعيين ، أنفسهم ليسوا صالحين لتحمل مسئولية الوظيفة ما لم يزودوا بدراسات ادارية تكميلية بعد التخرج أو تنشأ لهم معاهد خاصة مستقلة يقتصر تخصصها على تخريج الموظف الصالح (١) فما بالنا بهـذا القدر الهائل من الموظفين غير المؤهلين الذين لا يصلحون لتلقى التدريب الذى أنشىء من أجله معهد الادارة العامة وما ينظمه من دورات .

(ج) انخفاض مستوى الكفاية الانتاجية : من تكرار القول أن نسهب فى شرح كيف أن الانتاج فى هذه الحالة يؤدى بطريقة آلية بحتة لا تساير القفزات التقدمية فى مجالات الانتاج الاشتراكى الذى يعتمد على التعمق فى دراسات فرعية لشتى الفنون والأعمال والمهن ، والجدير بالذكر أن الضحالة العلمية يصحبها انخفاض درجة الثقة بالنفس وازدياد معدل الاعتماد على الغير مما يؤدى الى تفشى ظاهرة زحلقة الاجراءات تهربا من المسئولية .

---

(١) الادارة العامة ـ الدكتور الجمال .

(د) **وضوح الشعور الطبقي** : وهو ما يسمى فى التعبير العلمى «وضوح صلة السمو والانحطاط »

ومبعث هذه الصلة ما يأتى :

١ ـ حدة الفوارق العلمية بين غير المؤهلين من المرءوسين وبين ذوى المؤهلات العالية وأغلبهم تكنوقراطيون .

٢ ـ القصور الذاتى عند الأولين يقابله شعور بسمو عند الآخرين .

٣ ـ الشعور بضآلة الشخصية وضحالة الفعلية يؤدى الى الاقتناع الذاتى بوجوب الرضوخ والتبعية والطاعة العمياء وتنفيذ التعليمات مهما كانت خاطئة دون أدنى مناقشة مما يجعل الوظيفة تتحول أحيانا الى نفوذ لا يحكم المنطق السليم .

ونتيجة لوضوح الشعور الطبقى بسبب التباين الشديد بين الفوارق الثقافية والعلمية والمهنية يصبح من العسير ايجاد التوافق والتقارب والاندماج بين كل العناصر البشرية للبناء الادارى كذلك يصعب خلق ادراك حقيقى لطبيعة مختلف مستويات العمل داخل الاطار الانتاجى العام ، رغم ضرورة هذا الادراك لجودة الانتاج وزيادته وسرعته .

ومن ناحية أخرى فان هذا الشعور الهدام يقف عازلا نفسيا بين درجات السلم الادارى . يحول دون تفاهم مختلف الفئات واتصالها اجتماعيا ويجعل كل فئة منطوية على نفسها . تعيش فى عالمها الخاص بعزلة عن الفئات الأخرى ، كما تغلف الفئات الرئيسية صاحبة النفوذ بسياج من الهيبة والتعالى يحول دون تبادل الآراء والمعلومات الحرة الصريحة اللازمة لصالح تطوير العمل وتحسينه .

وأخيرا فان هذا ـ فى مجموعه ـ يشكل عاملا الحقد الاجتماعى والتذمر ، الذى يؤدى الى مواقف سلبية ، والى كبت آلاف من الآراء الخلاقة والشحنات البناءة ، ولو من قبيل عدم المبالاة نتيجة لانعدام الشعور بالانتماء للجماعة . الأمر الذى يستوجب الاهتمام بعقد اللقاءات الدورية الدائمة بين الرؤساء والمرؤوسين ، فى ندوات ومؤتمرات ورحلات ومعسكرات ، حتى تسود المجتمع الادارى علاقات أسرية انسانية .

٣ ـ ارتفاع مستوى المعيشة :

وأصبح ارتفاع مستوى المعيشة عاملا من أهم عوامل تقدم العمل، وتطوره من حيث أن السواد الأعظم من أفراد الاداة الحكومية تعجز

اجورهم ومرتباتهم عن تيسير حصولهم على ضرورات الحياة ويرجع ذلك أساسا الى أسباب رئيسية عدة منها :

(أ) اضطراد زيادة السكان بدرجة تفوق نمو الدخل القومى ، مما يجعل تحسين حال الموظفين والعمال اقتصاديا فى الأداة الحكومية أمرا صعبا .

(ب) اعتماد الكادرات على تسعير الشهادات دون الخبرات ودون مراعاة لقيمة ما يبذل فى العمل من جهود عقلية أو عضلية متفاوتة .

(جـ) ازدياد حاجات الفرد تبعا لتطور المدنية وتقدم سبل المواصلات التى حملت الينا انماطا جديدة من المعيشة ، تثير فى المجتمع حوافز التطلع والطموح بينما المرتبات لاترقى الى مرتبة اشباع هذه الرغبات المتطرفة .

(د) ارتفاع موجات غلاء الأسعار عقب الحرب العالمية الكبرى عام ١٩٣٩ .

(هـ) تناكب الطوائف الفنية العليا فى التأثير على الحكومات الماضية المتعاقبة فى فترات الانتخابات والمطالبة بامتيازات تحققت لهم دون أن يحدث مثل هذا للموظفين العاديين والمستخدمين ، فبقيت فوارق المرتبات الأصلية والاضافية بينهم وبين المهنيين واضحة عميقة .

ان ارتفاع مستوى معيشة الموظف من أهم الشروط الواجب توافرها لاطراد العمل وتقدمه ، ذلك ان الانتعاش الاقتصادى عامل وقائى ضد الرشوة والاختلاس والتزوير والتبديد وغير ذلك من جرائم الوظيفة ، كما أنه عامل ايجابى فى استنهاض الهمم وحب العمل والاقبال عليه بشغف وأخيرا فان اقرار المرتب المناسب للعمل المناسب يجذب الى دائرة الأداة الحكومية الكثيرين من ذوى القدرات الفنية والعملية العالية الذين يفضلون الأعمال الخاصة ــ حيث المرتبات المجزية ــ عن خدمة الحكومية .
والواقع أن حكومة الثورة قد بذلت محاولات مستمرة لتوفير الاستقرار للعاملين فى الجهاز الحكومى ، فارتفع الباب الأول من الميزانية عام١٩٦٥ الى ٢٣٤ مليون جنيه بعد ان كان عام ١٩٥٣ لا يتجاوز ٥٤٫٨ مليون جنيه مجموع المرتبات والأجور .

هذا وقد ترتب على ازدياد نسبة انخفاض المستوى الثقافى والعلمى واصدار الكادرات على أساس من تسعير الشهادات ان زادت نسبة انخفاض مستوى الأجور خصوصا وأن أغلب القاعدة البشرية للاداة الحكومية كانت مدرجة على اسفل درجات كادرى المستخدمين والعمال

دائمين أو مؤقتين ، يتقاضون اجورا ضئيلة جدا تضعف قدرتهم الشرائية وتعجزهم عن توفير مقومات الحياة الصحية السليمة من حيث الغذاء الكامل والسكن الصحى والعلاج المناسب ، فضلا عن افتقارهم لوسائل الثقافة السمعية والبصرية سواء منها المطبوعات أو الأجهزة ، مما يكون له أثر كبير فى تزويدهم بخبرات وقائية مهما اختلفت مجالاتها ، فهى تؤدى آخر الأمر الى تدعيم مركز الانتاج • وانخفاض مستوى المعيشة يؤدى الى انحطاط الحالة المعنوية ، وشيوع حالات القلق والتراخى ، وتفشى السلبية ومقاومة الأفكار والأساليب الجديدة ، وصد الأعباء ، والميل الى الدشت والتحايل على الضوابط الاجتماعية ، وتأدية العمل بطريقة سطحية بحتة لمجرد سد «**خانة**» تسديدا لثغرات قد تهب منها عواصف المسئولية والجزاء •

وجدير بالذكر أن أغلب من تنطبق عليهم هذه الصفات من العاملين بالأداة الحكومية ، لا سيطرة لهم على ما يبدو منهم من هذه الظواهر فقد اثبت علم النفس الحديث انها أعراض مرضية لاشعورية نتيجة لعمليات الكبت والاحباط ، بسبب العجز عن تحقيق التطلعات الحضرية لقصور الامكانيات المالية •

ومن الغريب أن الموظف الصغير أو العامل الكتابى البسيط الذى يجعل ـ « **يوم الحكومة بسنة** » هو نفسه الذى يستطيع أن يجعل « **يوم الحكومة بثانية** » متى شاء ومتى وجد من الحوافز مايشجعه على تحمل المسئولية والتعجيل بالاجراءات ـ فنراه يتحايل على اللوائح الجامحة العقيمة الجامدة فاذا بها مرنة سلسة القياد ، ولكن أسباب المغامرة غالبا ما تكون لا أخلاقية وانما نفعية ذاتية ، وأحيانا تؤدى به الى الجريمة ، والسبب الأساسى هو التخلف الاقتصادى الذى تتولد عنه أغلب حالات الانحراف الادارى والتلوث بالرشوة • ومن المؤسف أن هذه الحالة قد بلغت حد حبس بعض الموظفين المستندات عن التداول بين الآخرين فى نفس القسم كوسيلة لاستنزاف منفعة من الموظف الذى يليه فى تسجيل الاجراءات ولو سيجارة اوفنجان من القهوة يتحصن به الأخير من عقوبة تحيق به على تأخير الاجراءات أو تفويتها.

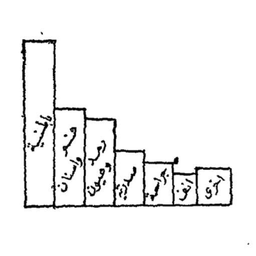
٤ ـ ارتفاع المستوى الصحى :

من العبث ان نتوقع الانتاج الغزير السليم من الموظف الضعيف السقيم الذى تتقاسمه الأمراض ، ولا يتمتع بقدر مناسب من الرعاية الصحية والعلاج الكامل ، خاصة وان امكانيات غالبية الموظفين الاقتصادية تجعلهم عاجزين عن الفحص والعلاج لدى الأطباء المختصين ، فيكتفون

بالوصفات البلدية ، أو يعتمدون على ما تصرفه المستشفيات العامة من عقاقير قد لا تكون مجدية .

والمرض كعنصر معوق للانتاج يعتبر من بين الأسباب البيروقراطية الهامة التى تعمل الحكومة على مكافحتها ، والمعروف أن مجتمعنا مجتمع ريفى كما ان الريف هو المصدر الرئيسى لتغذية الأداة الحكومية بالأيدى العاملة ، ومن المحزن أن ٩٠٪ من السكان مصابون بالبلهارسيا ، ١٥٪ منهم مصابون بالانكلستوما ، ٥٠٪ مصابون بالطفيليات ، ٤٠٪ بالأنيميا (١) وتتسبب الامراض المتوطنة في التهام ثلث جهد المصاب بها. وهذا يعنى أن الدولة تفقد ثلث الانتاج وثلث الدخل الحقيقى على الأقل بسبب الأمراض المتوطنة وحدها .

نوع المرض	النسبة
باطنية	٨٣٪
فم واسنان	٥٩٪
رمد وعيون	٤٩٪
صدرية وتنفسية	٣٢٪
جراحة	٢٧٪
انف واذن وحنجرة	٢٢٪
امراض اخرى	٢٣٪



شكل رقم (٣)

ونظرة الى الجدول رقم (٣) تعطينا فكرة واضحة عن مدى انخفاض المستوى الصحى بين الموظفين والعمال ومدى ما لذلك من أثر على الانتاج كيفا وكما ، مع مراعاة أن من بينهم من يعانى أكثر من مرض علما بأن هذه الأمراض ليست بالضرورة كلها مزمنة :

---

(١) الاجتماع الريفى ـ دكتور محمد طلعت عيسى

نسبة انتشـــار الأمراض بين الموظفين

ولقد قررت اللجنة الصحية بالمجلس الدائم للخدمات العـامة عـام ١٩٥٥ ان الفحص الجماعي بالأشعة على الصدر قد اثبت أن ربع مليـون فرد مصاب بالدرن الرئوى ، على الأقل بمصر ، وأن حاملى ميـكروب السل وذوى الاستعداد للاصابة به يبلغون مليونا ونصفا من السـكان تقريبا فى كل عام ، ومن بينهم بالطبع ٧٪ من القوى البشرية المـكونة للأداة الحكومية على الأقل بوصفهم أبأس حالا من نظائرهم ممن يعملون فى القطاع الخاص ، وأقل قدرة على الحصول على مساكن صحية ومواد غذائية كاملة . كما ان ٥٠٪ منهم على الأقل يلجأون الى المستشفيات الحكومية والى الوسائل الخاصة الممكنة فى علاج ماينتابهم من أمراض. وبالرغم من أن الحكومة قد اهتمت بنشر الرعاية الصحية ، الا أننا نجـد بعض الجهات كوزارة الرى لم تعط العاملين بها أى رعاية صحية .

ولمشاكل السكن أثر كبير فى انتظام سير العمل وحسن أدائه فقـد لوحظ ان المستوى الصحى يرتفع حيث تتوفر المسـاكن الحـكومية للموظفين ، كما هو الحال فى المستعمرات والمدن السكنية الملحقـة بالأدارات الحكومية النائية كتفاتيش الرى ، والوحدات العسكريةوتفاتيش مصلحة الأملاك الأمـيرية أو الاصلاح الزراعى ، ويرجع ذلك الى ثلاث أسباب رئيسية :

(أ) توفر المسكن الصحى ذى الايجار المناسب .

(ب) مجاورته لمكان العمل مما يجنب الموظف أو العامل مشـاكل المواصلات .

(جـ) توفر وسائل شغل أوقات الفراغ بطرق بناءة .

أ ـ مشكلة السكن وأثرها على العمل :

سقنا فيما مضى كيف أن التخلف الاقتصادى لغالبية موظفى وعمال الحكومة ، يجعلهم عاجزين عن السكنى الصحية التى تتوفر فيها الاضاءة والتهوية ومياه الشرب النقية ، مما يجعل أجسامهم المنهوكة فريسة سهلة للأمراض ، التى تجعل من انتاجهم العقلى او العضلى مجرد محـاولات عديمة القيمة ، ولقد أدى الى استفحال هذه الظاهرة الارتفاع الفـاحش فى ايجارات المساكن ، مما حدا بحكومة الثورة الى بذل الجهود المضاعفة المتتالية لمعالجة أزمة الاسكان بمختلف الوسائل . فاتجهت منذ اللحظة الأولى الى انشاء وتمويل مشروعات الاسكان ، وتوفير المسـاكن لذوى

الدخل المحدود ، فبلغ عدد ما انشأته من مساكن للتمليك التعاونى حوالى ٤٢٥٠ مسكنا ، وبلغ ما شيدته من مساكن شعبية للايجار حوالى ١٨٥٠٠ منها ١٦٥٠٠ بالقاهرة والاسكندرية والسويس وبلبيس والباقى بالأقاليم، هذا وقد تقرر اقامة ٣٣٥٠٠ مسكن سنويا فى انحاء الجمهورية فى الخطة الخمسية على ثلاثة مستويات ، لذوى الدخل المحدود والمتوسط وفوق المتوسط .

كذلك اتخذت حكومة الثورة من التشريعات السكنية اجراءات وقائية لحماية السكان من جشع بعض الملاك فأصدرت لخفض ايجار المساكن: القانون رقم ١٩١ لسنة ١٩٥٢ ، والقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ والقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ . ثم القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بشأن تحديد ايجار المساكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر وبالرغم من ذلك فان الحالة السكنية الراهنة لمجموع موظفي وعمال الأداة الحكومية ، لا زالت

الفئات	النسبة المئوية
ايجار عادى	٧٩ ٪
مساكن شعبية	٧ ٪
ملاك	١٤ ٪
المجموع	١٠٠ ٪

شكل (٤)

حالة الملكية والعكس

الفئات	النسبة
البعد عن العمل	٤٣ ٪
ضيق أو ردئ	٢٩ ٪
ارتفاع الايجار	٢٨ ٪
المجموع	١٠٠ ٪

شكل رقم (٥) مشاكل السكن

فى حاجة الى تخطيط خاص وعناية فائقة . ويحسن قبل الاسترسال فى بحثها أن نناقش الجداول الاحصائية الآتية التى تصور الحالة السكنية الراهنة للقوى البشرية فى احدى الوزارات . الجدول شكل (٤) يوضح كيف أن ٧٩٪ يعانون من مشاكل السكن التى انحصرت فى بعده عن العمل ، أو ضيقه وعدم مطابقته للمواصفات الصحية ، أو ارتفاع ايجاره كما هو موضح بشكل (٥) كما أن الذين يحظون بمساكن شعبية فى أماكن متفرقة لا يتجاوزون ٧٪ ومن جهة أخرى فان ١٤٪ يسكنون فى أملاكهم ونسبة كبيرة من هؤلاء يقيمون بالريف وينتقلون الى القاهرة يوميا ذهابا وجيئة ، مما يستنفذ قواهم فلا يبقى منها لمزاولة العمل الا قليل ، فضلا عن أن المواصلات تكبدهم نفقات باهظة فمن هؤلاء من يسكن طنطا وبنها والفيوم وما جاورها من قرى ، وتبلغ نسبتهم حوالى ٣٪ وهم يقررون أن تكاليف المواصلات ومتاعبها اليومية أرحم كثيرا من مشاكل المساكن بالقاهرة وتكاليفها .

ونظرة الى الجدول رقم (٥) تؤيد وجهة نظرهم : اذ تبلغ نسبة المتأففين من بعد السكن عن العمل ٤٣ ٪ ، والمتضجرين من ضيقه أو رداءته بنسبة ٢٩ ٪ والملتهبين بغلاء ايجاره ٢٨ ٪ ولو قارنا نسبة الذين يعانون من بعد السكن ببيانات الجدول رقم (٧) الذى يحدد مواقع المساكن لاتضح لنا أن ٢٥ ٪ يسكنون الضواحى ، ١٧ ٪ يقيمون خارج محافظة القاهرة فيكون مجموعهم ٤٢ ٪ غير أن من الـ ١٧ ٪ هؤلاء ١٤ ٪ من سكان محافظة الجيزة ممن لايدخلون ضمن الـ ٣ ٪ الذين يسكنون بلدان نائية .

وهكذا نجد أن الغالبية العظمى من الموظفين والعمال نهب موزع الجهد والمال لمتاعب السكن فمن العسير أن تستقيم أعمال فرد يعانى ضائقة مالية بسبب ارتفاع أجر السكن أو تخور قواه صباحا ومساء فى الطريق الى العمل ومنه ، أو تتحطم أعصابه من السكنى المشترك مع آخرين أو تذبل صحته من سكنى كهف لا تتوفر فيه الاضاءة والتهوية ومرفقا المياه والانارة خصوصا وأن نفس الاحصاء قد أثبت أن ٤٧٫٥ ٪ من الموظفين والعمال الحكوميين يمضون وقت فراغهم فى المنازل . والطريف أن ظاهرة زيادة النسل ترتبط بهؤلاء فنجد أن هؤلاء أغلبهم ينسل ما بين ٤ ، ١٥ ولدا ذلك أن بين الألف ٢ من ذوى الـ ١٥ ولدا ، و ١ له ١٤ ولدا ، ٧ لهم ١٠ أولاد ، ١٣ لهم ٩ أولاد ، ٢٥ لهم ٨ ، ٥٧ لهم ٧ ، ٩٣ لهم ٦ ، ١٣٨ لهم ٥ ، ١٦٦ لهم ٤ .

	الفئات	النسبة	المجموع
نوع السكن	شقة مستقلة	٪ ٧٥,٥	٪ ١٠٠
	سكن مشترك	٪ ١٧,٥	
	منزل كامل	٪ ٧	
سعته	ثلاث حجرات أو أكثر	٪ ٦١	٪ ١٠٠
	حجرتين	٪ ٣٢	
	أقل	٪ ٧	

شكل رقم (٦) نوع السكن وسعته ومرافقه

	الفئات	النسبة	المجموع
	مياه داخلية	٪٧٥	٪ ١٠٠
	انارة كهربائية	٪٦٩	
	لا شئ	٪ ٢٥	
	لا انارة	٪ ٣١	

باقي الشكل رقم (٦)

	الفئات	النسبة	المجموع
موقع المساكن	خارج المحافظة	٪١٧	٪١٠٠
	مجاور للعمل	٪٢٠	
	ضواحى	٪٢٥	
	داخل المدينة	٪٣٨	
قيمة الايجار	أقل من ٢ جم	٪٦	٪١٠٠
	ــلالـــ	٪١٤	
	أكثر من ٥ جم	٪٣٦	
	من ٢ ـ ٥ جم	٪٤٤	

شكل «٧»

الموقع والقيمة الايجارية

ومن الطبيعى أن أعباءهم المالية تزداد تبعا لزيادة النسل كما تسوء أحوالهم الاجتماعية والصحية والنفسية .

(ب) الدور البيروقراطى لبعد السكن :

وبعد السكن من العمل لا يؤثر على الانتاج من فعل استهلاك جزء كبير من طاقة العامل فى مجهود الرحلة فحسب ، ولا يقف عند حد استنزاف قدر من ماله . ولكن يبدد ردحا كبيرا من وقته ، ويتسبب فى تأخيره عن عمله مما يؤثر على الانتاج نوعا وكما أسوأ تأثير .

ونظرة الى شكل (٨) تبين الى أى مدى يتأثر كل من الأفراد والانتاج ببعد السكن عن العمل خاصة فيما يتعلق بالوقت المستهلك وعدد مرات التأخير علما بأن الاجابة على الفقرة الأخيرة كان مقتصدا فيها :

	الفئات	النسبة	المجموع
وسائل الانتقال	أتوبيس	٪٤٣	٪١٠٠
	ترام	٪١٨	
	دراجة	٪١٥	
	على الأقدام	٪١٣	
	قطار	٪٨	
	سيارة خاصة	٪٣	
التكاليف الشهرية	لا تكاليف	٪٤٢	٪١٠٠
	من ٥٠-١٠٠ قرش	٪٢٨	
	أكثر من ١٠٠	٪٢١	
	٥٠ قرش فاقل	٪٩	
الوقت المستهلك	من ٣٠-٦٠ ق	٪٦٠	٪١٠٠
	٣٠ ق فاقل	٪٣٠	
	أكثر من ساعة	٪١٠	
التأخير الشهرى	من ٥-١٠ مرات	٪٣٧	٪١٠٠
	٥ مرات فاقل	٪٣٥	
	أكثر من ١٠ مرات	٪٢٨	

شكل رقم « ٨ »

المواصلات وأثرها على الوقت والعمل

وهناك عدة ملاحظات جديرة بالتسجيل :

١ ــ ان سوء الخدمة التى تؤديها مؤسسة النقل العام يؤثر على مختلف الأجهزة الادارية بالمدن الرئيسية حيث يعتمد على الأوتوبيس والترام ٦١ ٪ من العمال .

فنجد أن نسبة الذين يتأخرون عن مواعيد العمل الرسمية أكثر من ٥ مرات تبلغ ٦٥ ٪ منهم ٢٨ ٪ يتأخرون أكثر من مرات شهريا .

٢ ــ هذه النسبة تقارب أيضا نسبة من يستغرق تنقلهم الى العمل اكثر من نصف ساعة وهم ٧٠ ٪ منهم ١٠ ٪ يستهلكون أكثر من ساعة فى الانتقال ومن بينهم بالطبع من يستخدمون القطار وهم ٨ ٪ .

٣ ــ ان ٣ ٪ يستخدمون السيارات واذا استبعدنا منهم ١ر٠ ٪ ممن لهم سيارات خاصة ، اتضح لنا أن ٩ر٢ ٪ يستعملون السيارات الحكومية رغم عدم مشروعية ذلك الا فىحدود ضيقة ، فضلا عنالتوسع فى استخدام الموتسيكلات فى غير أغراضهــا . وهذا بالطبع يستنزف قدرا لا يستهان به من مال الدولة ، فى الوقود والصيانة والعمالة ممــا يعتبر اسرافا واستغلالا لنفوذ الوظيفة .

هذا ولو امكننا أنتخيل صور دقيقة لملامح مراكز الكثافة والتخلخل السكنى وتوزيع الموظفين على مختلف أحياء وضواحى القاهرة ، علاوة على ما يفد اليها من مدن نائية .. حينئذ نستطيع أن نلمس مقــدار الفوائد التى تعود على العمل وعلى الموظف وعلى حركة المرور بالقاهــرة أيضا ، لو أمكن تجميع موظفى كل وزارة وعمالها فى مساكن شعبية أو مدن تعاونية سكنية واحدة ، تخصص الأولى لمحدودى الدخل والأخرى للقادرين على الوفاء بشروط التمليك ، على غرار ما اتبع من انشاء المدن السكنية للقضاة والأطباء والمهندسين والضباط والمعلمين وغيرهم .

ولا شك أن تطبيق مثل هذا المشروع سيتيح لأعضاء الجهاز الواحد أن ينفذوا مشروعات تعاونية اجتماعيــة وصحية وثقافيــة ورياضية واستهلاكية مختلفة تؤدى بالتـــالى الى القضاء على عــدد من عوامل البيروقراطية خصوصا ما يتعلق منها بشئون المواصلات اذ يسهل فى هذه الحالة تيسير مواصلات خاصة لكل وزارة سواء بطريقة ذاتيــة أو بالاتفاق مع مؤسسة النقل العام وغيرها .

(ج) شغل أوقات الفراغ بطرق بناءة :

ان لوسائل شغل أوقات فراغ الموظف ظلا كبيرا على كيفية أدائه عمله من ناحية وعلى حالته الاقتصادية والصحية والنفسية من ناحية أخرى . ولكلتا الناحيتين أثرها على الأخرى .

فقد لوحظ أن هناك علاقة كبيرة بين شغل وقت الفراغ بالمنزل وبين زيادة النسل وبالتالى كثرة الأعباء المالية وازدياد المشــاكل الاجتماعية مما يدعو الى الاكتئاب والتراخى والجمود والسلبية .

ولوحظ أن أغلبية الذين يدرسون بالجامعة يميلون الى التزويغ من العمل مالم تعقد بينهم وبين رؤسائهم اتفاقات « جنتلمان » يسير بمقتضاها صالح العمل جنبا الى جنب مع صالح الموظف الطالب بالجامعة وفى بعض الحالات يسىء بعض الزملاء والرؤساء استغلال هذه الظاهرة .

ولوحظ أن أغلب من يشغلون فراغهم فى أعمال اضافية ، أو فى نواد رياضية واجتماعية أو فى التدريس وممارسة الهوايات الفنية يميلون الى النزهة والجد ونظافة اليد والمواظبة بعكس أغلبية الذين يرتادون البارات أو يركنون الى المقاهى حيث يكونون أكثر تعرضا للانزلاق فى القمار والتمادى فى السهر مما يجعلهم أضعف مقاومة لشيطان استغلال سلطة الوظيفة فى المنافع الذاتية المالية وغيرها . فضلا عن ان هذه الفئة الأولى بمنأى عن العوامل الهدامة لصحة العقل والبدن والنفس ، مما يجعلها أكثر قدرة على العمل المنتج .

الفئات		النسبة	المجموع
شغل أوقات الفراغ	بالمنزل	%٤٧,٥	%١٠٠
	دراسة	%١٩	
	عمل اضافى	%٩	
	نوادى	%٨,٥	
	مقاهى	%٨	
	تدريس	%٤,٥	
	هوايات أخرى	%٤	
درجة الاقبال على الجمعيات	مشتركون	%٣٣	%١٠٠
	غير مشتركين	%٦٧	
حالة الخدمات	غير مرضية	%٥٢	%١٠٠
	مناسبات	%٢٧	
	جيدة	%٢١	
أسباب الاحجام عن الاشتراك فى الجمعيات	أسباب مادية	%٢٣	%١٠٠
	ضيق الوقت	%٢٦	
	عيوب إدارية	%٢٣	
	نقص الخدمات	%٢٦	
	أسباب أخرى	%٢	

شكل « ٩ »

طرق شغل أوقات الفراغ وأسبابها

والجدول رقم (٩) يوضح لنا كيف أن تخصيص مجموعات سكنية لموظفى وعمال كل جهاز فى مركز تجمع واحد يزود بناد يزاولون فيه انواع النشاط الرياضى والاجتماعى والثقافى وتتوفر فيه وسائل

التسلية والاطلاع سـوف يكون له أكبر الأثر فى تطوير هـذه القوى البشرية وتنظيم سلوكها والعمل على التصاقها وألفتها واهتمامها بجهاز الانتـاج .

هناك يتيسر الاجتماع والتفاعل وتكوين الجماعات التى تقابل بتكتلها وتآزرها مختلف المشكلات فتعالجها ، وأنواع الاحتياجات فتحققهـا ، وأوجه الهوايات الفنية والاجتماعية فتشبعها .

هنـاك يمكن العمل على محو الأمية ، والتضـامن ضد الكوارث والنكبات ، والتعاون فى تحقيق الغايات والتطلعات ، والقيام بالرحلات وتكوين الفرق الرياضية ، وتنظيم فصول دراسية للابناء ، وحلقـات الندوات والمحاضرات ، ومن هذا كله يتحقق الانسجام بين العاملين .

وعلاوة على ذلك فان العمل نفسه سيستفيد ويتطور ، وأصـدق دليل على ذلك هو امتياز الأداء العملى بين الموظفين الذين يتمتعـون بالمساكن الحكومية بالتفاتيش المختلفة وندرة الانحراف بينهم ، وارتفاع نسبة مواظبتهم على العمل وحبهم له واستقرارهم فيه والتصـاقهم به، فضلا عن تميزهم بارتفاع مستوى المعيشة والصحة واستقرار العلاقات الأسرية .

تكافؤ الفرص الادارية

ذكرنا أن الأجهزة الحكومية ملتزمة بمبدأ تطبيق مبادىء المسـاواة وتكافؤ الفرص ، سواء فيما تؤديه من خدمات شعبية ، أو فى معاملتهـا لموظفيها ، دون تحيز أو تمييز أن تفضيل بين فرد وآخر ، أو موظف وآخر لأى سبب من الأسباب ، طالما تتوفر فى طالب الخدمة أو الموظف الشروط اللازمة للحصول على حقه .

والموظف هو العنصر المنفذ لهذا الالتزام ، والتزامه يكون أشـد فى الدولة الاشتراكية بوصفه مواطنا وأجيرا فى نفس الوقت ، فهو بالأولى غيور على المصلحة العامة وحارس على ثروة بلاده لأنها ثروته نفسه بصفته عضوا مساهما فى المجتمع الاشتراكى بكل مقدراته . انه مواطن . وهو فى الثانية أجيرا أينما يعمل فى مؤسسات الشعب ، وعلى هذا فاخلال بمبدأ المساواة سواء كان الدافع نفعيا تستغل فيه سلطة الوظيفة ، أو تراخيا ؛ يعتبر جريمة موجهة لأحد المساهمين فى رأسمال الجهاز ، فاذا كانت بدافع الرشوة أو تضمنت تبديدا أو اسرافا ، كانت جريمة فى حق ملايين المواطنين من ابناء الشعب أصحاب المؤسسة التى اسـتخدمته وأعطته الأجر ، وهذا هو سبب ميـل العقـوبات الادارية فى الدول الاشتراكية الى القسوة .

المساواة فى الخدمات

معاملة الجمهور : الأصل فى تكوين الأداة الحكومية هو تحقيق مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص لكافة الشعب فى أنواع الخدمات العامة وفى الوظائف . فالمادة ٣١ من دستور عام ١٩٥٦ تنص على أن الأفراد متساوون أمام القانون فى الحقوق والواجبات دون تمييز . وقد فصلت بقية مواد الدستور هذه الحقوق والواجبات الشعبية الملزمة .

* فالمادة السابعة — مثلا — تنص على تنظيم الاقتصاد القومى وفقا لخطط مرسومة تراعى فيها مبادىء العدالة الاجتماعية ، وتهدف الى تنمية الانتاج ورفع مستوى المعيشة .

* وقررت المادة الثامنة أن النشاط الاقتصادى حر بحيث لا يضر بمصلحة المجتمع أو يخل بأمن الناس ، أو يتعدى على حريتهم أو كرامتهم، ونصت المادة التاسعة على حرية رأس المال فى حدود خدمة الاقتصاد القومى ، والا تتعارض طرق استخدامه مع الخير العام للشعب .

* وقررت المادة العاشرة أن القانون يكفل التوافق بين النشاط الاقتصادى الخاص تحقيقا للأهداف الاجتماعية ورخاء الشعب .

* وفى المادة الخامسة عشرة شجعت الدولة الادخار ، وقررت اشرافها على تنظيم الائتمان ، وتيسير استغلال الادخار الشعبى . واعترفت المادة الحادية عشرة بقداسة الملكية الفردية ، وحق التملك الخاص ، على أن ينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية والا تنزع الملكية الا للمنفعة العامة مقابل تعويض عادل .

* وحددت المادة الثامنة عشرة الملكية الزراعية بما لا يسمح بقيام الاقطاع ، وهكذا نظمت مواد تالية العلاقة بين المالك والمستأجر .

* وشجعت أخرى التعاون ورعاية المنشآت التعاونية .

* وألزمت المواد التى تليها ، الأجهزة الحكومية ، برعاية مستوى المعيشة ، وتوفير الخدمات العامة لأفراد الشعب على التساوى ، وتهيئة مستوى لائق للمواطنين من الغذاء والمسكن والخدمات الصحية والثقافية والاجتماعية ، ورعاية المرأة ، وحماية النشء من الاستغلال وحماية الأمن، وحماية الأرواح والممتلكات ، واعانة الشيوخ والمرضى والعجزة . وتعويض المصابين من المحاربين واعفاء ذوى الدخول الصغيرة من أداء الضرائب والتكاليف العامة ومن ناحية أخرى نص الدستور على أن المواطنين جميعا متضامنون فى الضراء كما هم متساوون فى السراء ... فهم متكاملون فى تحمل الأعباء الناتجة عن الكوارث والمحن العامة .

التزام الموظف : هذا هو الاطار العام للشروط التى التزمت بتنفيذها الأجهزه الحكومية والتى يتحتم على كل فرد من العاملين بها ، أن يخضع لأحكامها ، ويتبعها نصا وروحا فى كل حركاته وسكناته وتصرفاته ، باعتباره أداة شعبية فى الجهاز التنفيذى ، وبصفته مواطنا متفرغا لخدمة الشعب فى ميدان تخصصه ، ملتزما ضمنا بالشروط التى التزمت بها الحكومة للشعب .

فاذا ما تخطى فرد أو جماعة من الموظفين ، حدود هذه الشروط ، كانوا بيروقراطيين خارجين على ارادة الأمة ، معتدين على سيادة الشعب، خونة للأمانة ، مفرطين فى الرسالة سواء كانت البواعث افراطا أو تفريطا .

والجهاز فى هذه الحالة لا يعبر عن ارادة الشعب ولا يهدف للمصلحة العامة ، ولا يمثل الا مصالح فردية خاصة ، دوافعها غرور السلطة أو التهور السياسى أو النفعية وغيرها من الحوافز الهدامة التى سادت الجهاز الحكومى قبل الثورة ، وبقيت لها فيه جذور عميقة تصل الى أعماق السلم الادارى .

والاخلال بمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص فى الحقوق والواجبات بيروقراطية ترجع الى ضعف الضابط الاخلاقى وخفوت صوت الوازع الدينى عند الموظفين البيروقراطيين ، ولكن نظام الامتيازات الأجنبية الذى كان سائدا فى مصر قبل « اتفاقية مونترو » عام ١٩٣٧ التى قضت بالغاء ما كان يتمتع به الأجانب فى مصر من امتيازات تشريعية وقضائية وتنفيذية .. هذا النظام ادى الى تفاقم ظاهرة الاخلال بمبدأ المساواة ، والى انتشار لفظ « **ايش معنى** » ... ايشمعنى الأجانب ؟ ثم «ايشمعنى هذا وذاك » ؟ حتى ـ صارت كلمة « ايشمعنى » تدل على حدوث عمل بيروقراطى أساسه الاخلال بمبدأ المساواة .. وتكافؤ الفرص ، بين فردين تتوفر لهما نفس الظروف فى حين أن أحدهما يمنح الخدمة أو يعجل بها له بينما تمنع عن الآخر أو يؤجل حصوله عليها دون داع.

وبحكم الدستور يكون اهمال أو اغفال احدى البنود المنظمةللاقتصاد القومى ـ عملا بيروقراطيا موجها ضد الشعب ، ويكون التستر على نشاط اقتصادى يضر بمصلحة المجتمع أو يتيح لفرد الحصول على أكثر مما يستحق من منفعة ، عملا مشبعا بالتمييز والتفضيل معاديا لمبدأ المساواة ، كذلك التراخى فى تنفيذ نزع ملكية تقتضيها المنفعة العامة . وتزييف البيانات المتعلقة بالملكية الزراعية أو العقارية أو الرأسمالية والتى يترتب عليها تطبيق قانون الاصلاح الزراعى وتقدير ايجار المساكن وضرائب الانتاج والأرباح وغيرها .

ويعتبر أى تهاون من الموظفين العموميين مع المتلاعبين بالأسعار عملا موجها ضد الشعب ، كذلك أى تستر على المخالفين للوائح والقوانين،وأى تقاعس أو عجرفة أو تبرم يبدو على تصرفات بعضهم حيال الجمهور فى مجالات الخدمة ، تقابل ذلك صور الاسراف فى الاهتمام والمبالغة فى الخدمة السريعة الكاملة والتقديس الزائد لفريق آخر من الجمهور تحت تأثير المظاهر أو المراكز أو المنافع والعلاقات المتبادلة وهنا تبدو لنا ظاهرة جديرة بالتسجيل:

ذلك أن العمل الحكومى ينشط ويرتفع مستوى جودته ، ويتجلى سلوكه بالعناية والاهتمام والاحترام - حيث يكون التعامل مع طبقات تتميز بارتفاع المركز المالى أو السلطة الادارية أو الجاه أو النساء ، وعلى نقيض ذلك تنتشر السلحفائية والآلية والخمول والاهمال ، وسوء المعاملة وانخفاض مستوى فاعلية الخدمة حيث يكون التعامل مع عامة الشعب خاصة الفقراء من أصحاب الحاجات .

فنرى مثلا أن نسبة حسن المعاملة ودقة الأداء وسرعته تزداد فى قطاعات النوع الأول والتى منها :

(أ) ادارات الثقافة والارشاد خصوصا السياحة وبعض أروقة الاستعلامات والاذاعة والتليفزيون والآثار .

(ب) ادارات التجارة الخارجية والأجهزة المصرفية .

(جـ) مراكز البحث العلمى والادارات العلمية والفنية والأدبيةالعليا.

(د) ادارات التخطيط والتمويل والتسويق الصناعى .

(هـ) القيادات العليا للأمن ومعاهد الشرطة وادارة الجوازات والجنسية والهجرة .

وعلى نقيض ذلك نجد أن نسبة سوء المعاملة وفوضى الاداء تزداد فى قطاعات النوع الثانى والتى منها :

(ا) قاعدة الهرم الادارى لجهاز الشرطة .

(ب) أجهزة الصحة العلاجية والوقائية سواء أكانت مستشفيات، حكومية أم مراكز الصحة .

(جـ) أجهزة الرعاية الاجتماعية والعمالية خاصة مؤسسات التأمينات الاجتماعية والضمان الاجتماعى ، ومكاتب العمل .

(د) جهاز الاسكان الشعبى لذوى الدخل الضئيل .

(هـ) هندسات الرى وتفاتيش الزراعة .

ويلاحظ أن الأجهزة من النوع الأول تتعامل — على الأغلب — مع الأثرياء والأجانب والمتعلمين ورجال المال والأعمال والسياسيين والخبراء والعلماء ، أما أجهزة النوع الثانى فالسواد الأعظم من عملائها من المرضى والفقراء والعجزة والكهول والمتعطلين والمستضعفين من أصحاب الدخول الضئيلة ، عمالا وفلاحين وموظفين عاديين .

وقد يتطرق الى الأذهان أن سبب الاخلال بمبدأ المساواة يرجع الى ان الطابع الغالب على قطاعات النوع الأول هو الأخذ والتوريد الى خزانة الدولة بينما الطابع الغالب على قطاعات النوع الثانى هو العطاء أى الصرف وبذل الخدمة . والواقع أن كل العملاء من الطائفتين صاحب حاجة ، وظروف الطائفية الثانية أوجب الى التفصيل وادعى للأسبقية تحقيقا لأولوية اغاثة الملهوف والمنكوب ، واسعاف المريض ومؤازرة الضعيف ، والبر بالفقراء ومعاونة المحتاجين .

ومع ذلك فان الاخلال بمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص يمكن ملاحظته بوضوح وبسهولة فى نوعى القطاعات ، وفى أحسنها حالا ، فى أى وقت من الأوقات ، وعلى سبيل المثال :

. ان المصارف تستفيد من المودع والمقترض على السواء ، فهى تستثمر مال الأول وتعطيه فائدة ، ثم تحصل من المقترض أكبر منها ، ويكون لها من الفائض دخلها الخاص ، ومع ذلك تعمل دائما على راحة المودعين واجلالهم ، ولا تهتم مطلقا بعلاج مشكلة طوابير الموظفين التى تزحم شوارع قلب العاصمة من الصباح الباكر حتى المساء فى أوائل كل شهر علاوة على مايلاقيه هؤلاء من مهانة .

ومن المألوف ان ترى الجماهير صفوفا امام شباك تذاكر السكة الحديد أو البريد أو تراخيص التصدير والاستيراد أو حجز أجهزة التليفزيون وغيرها ، وفى نفس الوقت ترى آخرين أو أخريات يتسللون فرادى أو بصحبة « الواسطة » تتحطم أمامهم حواجز النظام وتنصهر لسحرهم صلب المزلاج ؛ تتفتح الأبواب المغلقة ويتوقف زحف طابور المتألمين ، وتلعب الأيدى فى الجيوب أو الابتسامات والنظرات بالقلوب ، وترتشف قهوة سويت على نار غيظ الصابرين والمتذمرين ، وكثيرا ما يجاب المطلب بهذه الوسيلة البيروقراطية دون أن يكون مستوفيا للشروط أو الظروف المقررة للانتفاع بالخدمة .

الموظف المواطن : اننا على حد قول « أرسطو » فى أشد ما نكون احتياجا الى أن نوفر للمواطن ذلك الايمان بالمواطنة الذى يستطيع معها أن يدرك حقيقة وضعه فى المجتمع الاشتراكى ، والذى يجعله يشعر أنه حاكم ومحكوم متوازن فى نفس الوقت ..

ذلك الموظف الذى يدرك تماما انه يتمتع بالسيادة كمواطن ، ولكنه يفقد هذه السيادة مؤقتا فى محيط وظيفته ، وتنتقل السيادة حينئذ منه الى الوظيفة ذاتها بما تفرضه عليه من التزامات ومسئوليات يخلع عليها تاجه اذ يقبل عليها ، ويقدم لها فروض الطاعة والتقديس . ويفهم أن ما يتراءى له من سلطة الوظيفة لاتتصل بشخصه مطلقا ولا ينبغى أن يستغلها الا بالقدر الذى يقتضيه سير العمل فى خط مستقيم يتجه نحو خدمة الشعب ورخائه . ويعرف أنه كلما تهيأت للوظيفة سلطة غيرعادية تقابلها مسئوليات فوق العادة وجهد فوق العادة ، وخلق اشتراكى فوق العادة ، فضلا عن أن هذه السلطة ليس من عملها الأساسى المنع والمنح مهما كان هذا من مظاهرها ولكن الأصل فى عمل هذه السلطة هو الأداء النزيه حسب مقتضيات الوظيفة وأحكامها وأحكام القانون والقواعد الادارية التى تهدف لمصلحة الشعب وخدمته دون اخلال بمبدأالمساواة.

وعلى الموظف أن يفهم أن تحول المجتمع من الرأسمالية والاقطاع الى الاشتراكية قد جعل من الشعب صاحب العمل وصاحب راس المال وجعل من الموظف عاملا أجيرا يتقاضى مرتبه من الشعب الذى يعمل هو فى خدمته ، وعلى هذا فسلطة الوظيفة التى يعطيها له الشعب لا يجب استغلالها الا لخدمة افراده وجماعاته ، وتنفيذ مصالحهم وتنمية الدخل القومى ، فليست سلطة الوظيفة سلاحا لاذلال الأفراد ، ولا وسيلة لتعويق الخدمات وتعطيل التقدم الثورى ، ولا أداة للنفع الشخصى على أية صورة .

وعلى الموظف أن يتصور حقيقة المجتمع الاشتراكى فى ابسط صورها وأوضحها وهى أن العلاقات بهذا التحول الاشتراكى قد أضحت أسرية أولية ، وثيقة تقوم على التعاون والتعاطف والتضامن والحب والوفاء بعد أن كانت المنفعة والأثرة والأنانية والصراع أبالسة العلاقات فى المجتمع الرأسمالى .

بمعنى ان الموظف الاشتراكى أصبح عضوا فى أسر يتأثر حاضرها ومستقبلها .. غذاؤها وكساؤها .. صحتها واقتصادياتها وكل مقومات حياة أفرادها .. كلها تتأثر بعمل هذا العضو ، تقدما أو تأخرا حسبما يتصف به السلوك .

فمن الجنون اذن أن يرتشى أمرؤ على حساب التفريط فى قوت عياله وأشقائه وشقيقاته وأمه وأبيه ، ومن الشذوذ أن يؤثر أحدهم بالدواء على حساب حرمان الآخر وموته ، ومن المستحيل أن يسرف ويبدد فى دخل الأسرة ومتاعها ، ثم يترك الآخرين شبابا وشيبة ، نساء وأطفالا

يمضغون الحسرة والألم وينفقون الفاقة والحرمان ، ويقاسون المرض والجهل والهوان .

ألا ما أحوجنا الى تكوين شخصية مثل هذا الموظف المواطن الذى يؤمن بهذا المفهوم ، وينفعل بقيم الميثاق الذى استمد من ارادة الشعب قوة ملزمة بالنسبة للمواطنين جميعا ، وبالنسبة لأجهزة الدولة حتى أن الخروج على أى من معاييره ، خروج على ارادة الشعب ،صاحب المصلحة الأولى والحقيقية فى ثورة ٢٣ يولية عام ١٩٥٢ وفى تحقيق الثورة الاشتراكية التى هى ثورة الشعب العامل .

ما أحوجنا الى الموظف الذى يؤمن بأنه لا استحق جرعة من ماء النيل ولا مليما من مال الدولة ، بل ماالستحق الحياة من يتهاون أو يفرط أو يخرج على حدود الميثاق نصا وروحا .

بهذا الفهم يسهل عليه أن يفطن الى مدى ارتباط نشاطه بمختلف الأنشطة فى الجهاز الذى يعمل به ، ثم نشاط هذا الجهاز ببقية أجهزة الدولة ، ويدرك مدى تأثير عمله على هؤلاء جميعا ، ومدى الفائدة التى تعود على الأمة كلها .

بهذا الفهم يتحول الى ناقد ومراقب لأعمال الغير ، ويصبح مصلحا اداريا ايجابيا فى محيطه ، يعمل على تحسين العمل ، والارتفاع بمستوى انتاجه لرفع شأنه فى المحيطين المحلى والعالمى ، وما من شك أن مثل هذا الوعى كفيل باثارة حماس الموظف لاجادة عمله الخاص واثارة غيرته على الصالح العام ، مما يجعله جنديا يقظا فى الحملة المجردة ضد البيروقراطية أينما وجدت .

المساواة بين الموظفين

وكما أن الموظف ملتزم باتباع مبدأ المساواة فى معاملته للجمهور ــ كذلك فان الدولة ملتزمة باقرار مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص لسائر الموظفين من أصحاب الظروف الواحدة ، والعمل على تداخل مختلف درجاتهم بالشكل الذى يكفل تذويب الفوارق بيهم ، وبحيث تتوفر لأقلهم قدرا فى القاعدة الادارية ، مقومات الاشباع الحيوية والنفسية وبحيث يتمتع بالكرامة فى يومه والاطمئنان الى غده ، ولا تتعرض تطلعاته الطبيعية للهدر ، ولا حقوقه للهضم ، طالما هو قائم بواجبات الوظيفة ، دون التردى فى عمل من الأعمال المحظورة ، ومن أجل هذا صدر القانون ٤٦ لعام ١٩٦٤ ليذوب الفوارق بين العاملين فى الدولة ويجمع العمال والمستخدمين وكبار الموظفين فى كادر واحد يحقق المساواة .

ولا يعتبر الاخلال بمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص فى محيط الموظفين مضر بالموظف أو العامل نفسه بقدر ما هو مضر بالانتاج ، ذلك لان الظلم والغبن والاضطهاد أو التناسى عوامل احباط للطاقة النفسية تؤدى الى ردود فعل عدوانية موجهة للعمل نفسه ، السلبية والاهمال أقلها خطرا اذا قيست بجرائم الرشوة والاختلاس والتزوير والتدمير .

الأضرار النفسية للبيروقراطية : ان علم النفس قد اثبت أن احباط الدوافع الاقتصادية والاجتماعية والبيولوجية للأفراد ، وكبت رغباتهم وتطلعاتهم العادلة ، وعجزهم عن اشباع حوافزهم بحرمانهم من حقوقهم الطبيعية ، كل ذلك أو بعضه لابد أن يجد له تنفيسا بطريقة ما مباشرة أو غير مباشرة .

وما صور الانحرافات الجريمية والاهمال وعدم المواظبة والتدمير الخفى والاسراف الا أنواع من السلوك الناشىء عن حدة التوتر النفسى الذى ينصب آخر الأمر فى قوالب حيل عقلية منها الخلفة والاسقاط وتكوين رد الفعل ، والتعويض والنسيان ، والنكوص وأحلام اليقظة وحتى الانحرافات السلبية غير المباشرة التى تتمثل فى الكسل واللامبالاة، والسهو وادمان الخطأ وسوء الأداء ... أغلبها تصرفات ارادية مبعثها الكبت ، يمكن ارجاع أغلبها الى الاضطرابات النفسية التى يعانيها الموظف أو العامل نتيجة اخفاقه فى ازالة عوائق ادارية تتجسم فى شكل أشخاص أو نظم تحول بينه وبين اشباع دوافعه الاقتصادية المثلة فى كفاية المرتب أو الأجر ، أو لا تكفل له تحقيق دوافعه الاجتماعية المثلة فى الاستحسان الاجتماعى ، والأمن والطمأنينة والاتفاق مع الجماعة ، والتخلص من السيطرة .

فانتظام الحصول على العلاوات والترقى رغبة أكيدة تحرك نشاط الموظف دائما وتدفعه للامتياز واجادة الانتاج ، للوصول الى منزلة ادارية تناسب منهجه ، واذا ما أحبط هذا الحافز ، ولم يصادف التقدير الملائم وتشجيع الرؤساء أدى الأمر الى نتيجة عكسية .

واطمئنان الموظف الى عدالة رؤسائه وعطفهم عليه وحسن معاملتهم له ينمى طاقاته بعكس ما اذا اكتنف العمل سحب الجزاءات ، تسلط على رقاب البعض دون الآخر ، خصوصا اذا ساد توزيع العمل والاختصاصات انحرافات المحاباة والاخلال بمبدأ المساواة .

ولما كان الانسان اجتماعيا بطبعه فان غريزة التجمع تحتل رأس قائمة دوافعه النفسية ولذلك فان عزلته أو عزلة الآخرين عنه تكون مدعاة الى التوتر النفسى ، فضلا عما للاختلاط بالرؤساء فى الندوات من تفاعل

فى الآراء والأفكار ، وتوطيد للعلاقات بين العاملين ، تكون نتيجته دائما لمصلحة الانتاج . ذلك أن التجمع يقوم بعمليات هامة من اشاعة روح التوافق بين الجماعة وتذويب حدة الفواصل بين درجات السلم الادارى، واختفاء مظاهر التسلط ، وانهيار أسباب سوء التفاهم .

خلاصة القول أن اخفاق هذه الدوافع النفسية تؤدى الى اعراض نفسية مبعثها القلق تشل القدرة على العمل ، وتصيب الشخصية بالشطط أو العجز عن تحمل المسئولية ويدفع بعضها الى الانطواء ، وقد تشتد حدة التوتر النفسى فيستفحل الأمر الى عصاب وعلى هذا فلست مغاليا اذا قلت ان الصحة النفسية فى محيط الموظفين الحكوميين سيئة للغاية تدعو الى الرثاء الايجابى العملى المتحرك ، وهو العلاج النفسى .

وليس المقصود بالعلاج النفسى تجنيد جيش جرار من الأطباء النفسيين ليقوموا بالاف من عمليات التحليل النفسانى بغية تحقيق التوافق فى الأجهزة النفسية للموظفين والعمال ، وتخليص القوى البشرية فى الأداة الحكومية من مظاهر الشعور بالنقص وفقدان الثقة بالنفس والتردد والوساوس والأوهام والادمان بأنواعه والمخاوف بأنماطها والاحجام عن تحمل المسئولية .

انما الوسيلة الفعالة هى القضاء على عوامل الكبت بارساء تحقيق قواعد العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بين العاملين ، وتسوية حالات المغبونين والمنسيين واطلاق حرية العمل وحرية افراز الشحنات العملية والنظرية التى يؤمن الفرد بأنها خيرة وعادلة ومثمرة وصالحة .

ارتكاب المحظورات : لقد عدد المرسومان القانونيان رقما ١٢٥ ، ١٣٤ عام ١٩٥٢ الأعمال المحظورة على الموظفين حفظا لهيبة الوظيفة وسلامة الأداء . ولكن هذه المحظورات جميعها أو بعضها ظلت عرضة للانتهاك ، رغم أن حكومة الثورة قد بذلت جهودا مضنية متتالية وأنشأت أجهزة مختلفة لمكافحة الخروج على قانون الوظيفة العامة والضرب على أيدى العابثين به .

ولقد استطاع جهاز الرقابة الادارية أن يقطع شوطا بعيدا فى هذا المجال . غير أن تشديد الرقابة والعقاب كان يقابله من ناحية أخرى التفنن فى التحايل عليهما ، ومن ناحية أخرى فقد لوحظ أن الرقابة الادارية لا يشتد ركضها الا وراء الجرائم الكبيرة ذات الأرقام العالية بالرغم من أنها قليلة ، وبالرغم من أن الجرائم الصغيرة كثيرة ومن مجموعها تتكون أحجام مالية خيالية .

من المحظور أن يشترى الموظف عقارات أو منقولات مما تعرضها السلطات الادارية أو القضائية للبيع فى الدائرة التى يؤدى فيها أعمال وظيفته أو اذا اتصل هذا البيع بعمله ، ولكن الموظف البيروقراطى يلجأ الى الشراء باسم زوجته أو أولاده والمؤتمنين — من أقربائه . ولقد طالعتنا حالات من هذا القبيل وعلى الأخص فى الأجهزة الحكومية المعنية بالعقارات كوزارة الأوقاف ومصلحة الأملاك الأميرية ، ومثل هذا يقال فىحظر استئجار الأراضى والعقارات الكائنة فى محيط الوظيفة والمتأثرة بنفوذها .

ومن المحظور أن يزاول الموظف أى نوع من الأعمال التجارية خاصة المقاولات والمناقصات والمزايدات التى تتصل بأعمال وظيفته ، ولكن أجهزة الرقابة والنيابة الادارية قد اكتشفت حالات من التواطؤ أو مخالفة هذه القاعدة بممارسة هذه الأعمال عن طريق شركاء غير موظفين، تفشى لهم أسرار المناقصات ، أو تيسر لهم عملية التسليم والصرف ، بعد فحص صورى لتوريدات أو انشاءات أبعد ما تكون عن شروطالمواصفات المتفق عليها . وأقرب مثل لذلك قضية مساكن القناطر الخيرية .

كذلك لعب القمار والمضاربة فى البورصة ، والجمع بين وظيفتين أو الجمع بين وظيفة وعضوية مجلس ادارة شركة ، الا بترخيص من مجلس الوزراء بمقتضى المادة ٩٥ من القانون رقم ٢٦ لعام ١٩٥٤ . والواقع ان التطبيق الاشتراكى بضمه أغلب شركات القطاع الخاص الى القطاع العام قد سد الطريق على مخالفة الجمع بين الوظيفة وعضوية مجلس ادارة الشركات . أما مخالفة الجمع بين وظيفتين فى المستويات الوسطى والدنيا ، فلا يمكن القضاء عليها الا باشباع الموظف وايقاظ ضوابطه الخلقية والدينية والقومية ، والعمل على تركز موظفى الجهاز الحكومى الواحد فى منطقة تجمع سكنية واحدة فذلك من شأنه أن يقوى الضابط الاجتماعى فهو أشد فاعلية من الضوابط القانونية . اذ لا يمكن للأخيرة أن تتعقب هذا العدد الضخم من الموظفين والعمال حيث يكونون مهما زاد عدد المراقبين .

ان فئات من الموظفين الفنيين وغيرهم يخالفون المادة ٧٩ من القانون رقم ٢١٠ لعام ١٩٥١ الخاص بنظام موظفى الدولة :

فمن الموظفين محامون يديرون أو يعملون لحساب مكاتب أهلية ، يعدون مذكرات الدفاع وغيرها وأن كان غيرهم يتولى المرافعات فعلا . ومنهم محاسبون يشرفون على حسابات المؤسسات بالفعل ويسندونها اسميا الى مكاتب محاسبين أهليين نظير جعل معلوم . ومنهم مهندسون يتولون أعمال التصميم ويتركون لغيرهم مجرد التوقيع على خرائط

الرسومات مقابل أجر يتفق عليه .. وتحدث أغلب هذه المخالفات دون ترخيص من الوزارة أو المصلحة التابع لها الموظف ، وقد يستغل الموظف في هذه الأعمال مواد حكومية ويؤديها في أوقات العمل الرسمية .

ان القانون المذكور يحتم على الموظف أن يقوم بنفسه بالعمل المنوط به ، وأن يؤديه بدقة وأمانة ، مخصصا وقت العمل الرسمي كله لأداء واجبات وظيفته ، كما أجاز تكليفه بالعمل في غير الأوقات الرسمية متى اقتضت مصلحة العمل ذلك ولكن هذه القاعدة لا تتبع بأمانة ودقة كما شرحت في غير هذا المكان . يضاف الى ذلك سوء القدوة مع سعةالادراك الادارى لدى فئة المنتمين للجامعة قد أدى الى فهم هؤلاء لمساوىء وأخطاء بعض رؤسائهم ، وكانت النتيجة هي انتشار التغيب عن العمل ووجود حالات من تشغيل الزملاء من الباطن نظير جعل معين أو بتكليف من بعض الرؤساء المباشرين ممن يرعون مصالح المتغيبين بالجامعة أو بغيرها ، مع ما في ذلك من مخالفة للقانون المذكور ولقاعدة المساواة وعدم التحيز في توزيع العمل واختصاصاته .

وهناك مادة تالية في نفس القانون تحرم على الموظف الافضاء بالمعلومات ذات الطبيعة السرية ، حتى بعد تركه الخدمة ، ومع ذلك يحدث الاخلال بهذا القانون في مختلف المجالات خاصة في عمليات الشراء بالممارسة .

وأخيرا يحتم القانون على الموظف أن يقيم في جهة العمل ولا يقيم خارجها الا لأسباب يقرها وكيل الوزارة ، ومعذلك فقد دلالاحصاء على أن ٣٪ على الأقل من موظفي احدى الوزارات يقطنون في جهات نائية خارج محافظة القاهرة ، علما بأن هذه النسبة لا يدخل ضمنها سكان محافظة الجيزة الذين يبلغون ١٤٪ تقريبا . وهذا القانون يؤيد وجهة النظر في تخصيص مناطق سكنية لموظفي الجهاز الواحد .

تعثر حقوق الموظف :

كل واجب يقابله في الكفة الأخرى حق ، ولقد انتهينا الى أن الحرمان من الحقوق يشكل جانبا من بواعث الاستهتار بالواجبات والعمل على ركود الادارة ، وعجزها عن ملاحقة الركب الثوري وتمكينه من تحقيق المزيد من الانتصارات . وحري بنا أن نستعرض هذه الحقوق ونرى ما اعتورها من تعثر ، وما تعرضت له من انعدام المساواة وتكافؤ الفرص .

المرتبات : القاعدة فى تحديد المرتبات هى :

١ ــ **التماثل** Uniformity : أى أن جميع الاعمال المتماثلة فى الأجهزة الحكومية تقابلها أجور متماثلة متساوية .

٢ ــ **التقنين :** أى أن نظام المرتبات نظام قانونى لاتعاقدى ، ولا يقتل المساومة لأنه يقوم على تقدير الاختصاصات والمسئوليات دون اعتبار للمواهب والشخصيات .

٣ ــ **النفقة :** أى انه ليس أجرا على العمل وانما نفقة تمنح للموظف تهىء له مستوى من المعيشة يلائم مستوى وظيفته وحتى يستطيع قصر جهده ووقته على عمله .

٤ ــ **الانتظام :** أى ضرورة حصول الموظف على مرتبة فى مواعيد محدد من كل شهر والتزام الحكومة بحمايته من الغير . وعدم حبسه عن الموظف الا فى حالات خاصة .

٥ ــ **التحديد :** أى ارتباط التعيين بأول مربوط الدرجة المقررة ، فيما عدا ما يقره مجلس الوزراء بناء على اقتراح ديوان الموظفين فى حالات المؤهلات الفنية الاضافية المناسبة لأعمال وظائف فنيه معينة .

ولكن هذه القواعد القانونية لم تلق الاحترام الواجب ، ولم تسلم من عبث العابثين فى العهود البائدة ، وأمكن التحايل عليها بأساليب ماكرة . استغل فيها كادر العمال أسوأ استغلال ، حتى أصبح البناء الادارى فى أى جهاز لا يطابق واقع الوظائف المرصودة فى الميزانية ، وأضحت أيسر الوسائل لتعيين محسوب بأجر مرتفع هو وضعه باحدى الدرجات العمالية الكبيرة ، خاصة درجات الملاحظين ، رغم أنها لا تتصل بأى حال بطبيعة العمل الفعلية .

ومن صور عدم المساواة بين قطاعين كبيرين فى الأداة الحكومية ان المادة ١٢ من القانون ٢١٠ لعام ١٩٥١ قد أجازت الاستغناء عن المؤهل الدراسى عند التعيين بالخبرة فى الدرجة الثامنة الفنية طالما أن المعين قد زاول عملا فنيا لمدة سبع سنوات ــ يماثل العمل الشاغر . ولم يراع ذلك الجواز فى التعيين بالوظائف الكتابية وكأنما أعمال الحسابات والمخازن والمشتريات والآلة الكاتبة وغيرها أعمال تنفيذية آلية بحتة لا تحتاج الى مجهود ذهنى أو عصبى .

العلاوات : والعلاوات حق ثابت للموظف ، اعتيادية كانت أو علاوة ترقية ، وبغض النظر عن بعض حالات الاهمال فى تطبيق هذا المبدأ ، فان من دواعى اهتمام حكومة الثورة باصدار الكادر الجديد أن كادر العمال

الصادر عام ١٩٤٤ الذى وضع فى ظروف الخلق الاستعمارى الرجعى الاقطاعى الرأسمالى ، لم يعد يساير طبيعة المجتمع الاشتراكى ، مجتمع الكفاية والعدل .

قضى ذلك الكادر بعلاوات دورية مقدارها ٢٠ مليما يوميا لكل سنتين لفئات الأعمال الفنية الثلاث ، سواء ما تحتاج منها الى دقة وما لاتحتاج، ومثلها التى تحتاج الى دقة ممتازة . ومن الواضح أن مثل هذه العلاوات تتضاءل جدا أمام فقرات الأسعار فى العشرين سنة الأخيرة وأمام ازدياد تكاليف معيشة العامل بمرور الزمن وكبر السن ونمو الأسرةأفقياورأسيا، ولقد ظل العمال يترقبون مساواتهم بأقرانهم الموظفين من الدرجة الثامنة حيث قرر لهم القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ علاوة دورية شهرية كل عامين مقدارها جنيه بدلا من ٥٠٠ مليم وكان من العدل أن يترتب على ذلك رفع علاواتهم الى ٤٠ مليما بدلاً من ٢٠ مليما .

ومن ناحية أخرى فقد عانى كل من العمال والموظفين مرارة الانتظار اليائس أمام أبواب الدرجات المغلقة بعد وصولهم نهاية المربوط ، غير أن الموظف الذى يصل الى نهاية الطريق المسدود قد قررت‌له‌علاوات‌اضافية مشروطة دون أن يقرر مثلها للعامل .

وقس على ذلك من الضروب العامة والخاصة التى تهدم قاعدة المساواة .

الترقيات ــ الترقية تهدف أصلا الى تحقيق وظيفتين :

(أ) خلق جو من التنافس فى زيادة واجادة الانتاج بتنمية الخبرات .

(ب) مواجهة الزيادة المستمرة فى تكاليف الحياة التى يكابدها الموظف بمرور السنين .

ولذلك فان الترقية لابد وأن تستند الى مبررين وهما الكفاية والأقدمية بشرط ألا يساء استعمال الدعامة الأولى ولا ينتقص من قيمة الدعامة الثانية لأى سبب من الأسباب . وفى تقرير الخبير « سنكر » أوصى بأن تقتصر الترقية بالأقدمية على الدرجات السفلى بوصفها لا تتطلب مواهب فوق العادة ، وأن تختص الدرجات العليا بالترقية على أساس الكفاءة باعتبارها على عكس ذلك . ولقد تأثر نظام موظفى الدولة بهذا الرأى فاخذ بمبدأ الأقدمية على الاطلاق ، وأجاز الترقية بالاختيار للكفاية فى حدود نسب تصاعدية تبدأ من ٢٠٪ الى ٥٠٪ .

وهذا أدى الى شيوع التراخى والاشمئزاز بين موظفى الدرجة التاسعة وفئات العمال اعتمادا على الترقى بالأقدمية ، وبالرغم من أن الترقية

لا تصدر الا بقرار من الوزير المختص الا أن الاقتراحات التى تقدمها اليه لجنة شئون الموظفين كثيرا ما كانت عرضة للطعن ممن تعرضوا للتخطى أو النسيان . أو ممن عز عليهم أن تذهب جهودهم الممتازة هباء بينما يرشح غيرهم للترقية بالكفاءة رغم قصر باعهم . ورغم أنهم لا يجيدون من العمل الا فنون التقرب الى الرؤساء بالنفاق والمخاتلة والمصاهرة وغيرها .

وفى ذلك قال الدكتور سليمان الطماوى : ((**اذا جعلت الترقيات منوطة بالوساطات والمحسوبيات ، فلن يعمل أحد ، لا من لا وساطة له ، لأنه يعلم سلفا أنه تنقصه وسيلة الترقية ، ولا المحظوظ ذو الوساطة ، لأنه يعلم أن وسيلة الترقية هى شىء آخر غير التفانى فى العمل** » .

ولهذا ألغيت الترقية بالاختيار بمقتضى القانون ٢٠٨ لسنة ١٩٥٩ حتى الدرجة الثانية بعد أن ثبت فسادها .

مما لا شك فيه أن الاقتصار على الترقية بالأقدمية قد قطع دابر كل تطلع غير مشروع بما يستتبعه من أساليب خسيسة . ومن ناحية أخرى أخمدت ألسنة اللغط الذى كان دائم الدوران حول وقائع المحاباة ، وما يثيره ذلك من حقد وتذمر . وأخيرا أشاع قدرا من اطمئنان الموظف الى غده ولكن هل يمكن الاقتصار على هذه الطريقة وحدها ؟

ان الركون اليها يكون بمثابة فرملة لكفاءات ممتازة ومواهب فياضة وطاقات نشطة تتطلع الى التشجيع والترقى الى حيث يتسع مجال فاعليتها فى تطوير العمل الحكومى والنهوض به .

وانه لمن أبشع الأمور أن يتصور المرء الحالة المزرية التى يصبح عليها مستوى الادارة اذا ما وصلت الى المراكز القيادية فى أجهزة الحكومة أفراد دفعتهم الأقدمية الى قممها من القاعدة ، ومنحتهم المناصب العالية والاختصاصات الحيوية الهامة ، رغم ضيق الأفق ، وضحالة الدراية العلمية ، والجهل المطبق بفن التخطيط والتوجيه الادارى الحديث .

ولذلك فانى أقترح أن تطعم قواعد الترقية بنظام الاختبار الاختيارى لذوى الطموح فى آفاق من الترقية أبعد مدى على أن يعهد بعملية الامتحان وتقدير الدرجات وبيان الأولوية لهيئة محايدة يشترك فيها لجان من القضاة ومعهد الادارة وديوان الموظفين ، على أن تخضع هذه الهيئة مباشرة لرئاسة الجمهورية .

ولا غرابة فى ذلك فان نظام الترقية بالامتحان يسرى على ضباط القوات المسلحة كما أن « ستيفنز » الخبير الأمريكى فى شئون الادارة قد أوصى بذلك قائلا :

« تكون الترقية على أســاس تقييم خاص لمدى قــدرة الموظفين على تحمل مسئوليات أكبر » ، وفى هذا قال عبد الرحمن الشريف ، المفتش بديوان المحاسبة[1] « **ان الاختبارات للترقية تشبع الحاجة المتزايدة الى القيادة الادارية ، اذ بها يمكن الحصول على نتــائج أحسن باعتبــار أن الاختبارات استخدام لوسائل علمية فى القيادة** » .

والجدير بالذكر أن موضوع الاختبــار ، يجب أن يتضمن مختلف مقاييس المعلومات والخبــرات والاختصاصات الدالة على ســعة الأفق الادارى . واحكام التعامل مع الزملاء وتوجيه رقابة المرءوسين والتصرف مع العملاء .. الخ .. مما يتعلق بالعمل والخلق والشخصية والطاقة .

المكافآت ـ وتنقسم المكافآت الى فصائل رئيسية ثلاث :

(أ) **التشجيعية** ـ وقد خصصت لهدفين :

١ ـ صغار الموظفين لاكبارهم بوصفهم قاعدة الانتاج ودعامته .

٢ ـ الأعمال فوق العــادة التى تؤدى الى زيادة واجادة الانتاج أو خفض التكاليف .

ولكن الواقع يخالف ذلك فى كثير من الحالات ، ويتأثر منح المكافآت التشجيعية فى بعض الوزارات والمصالح باستغلال السلطـــة ، فتنحرف المكافآت عن هدفها الأصلى الى مواكب الرؤساء وأتباعهم حتى لقد اكتشف ديوان الموظفين أن مكافأة تشجيعية منحت لموظف أوقف عن عمله وقبض عليه فى جنــاية احــراز مخدرات ، وأنها منحت لموظفين محرومين من علاواتهم لثبوت ضعف عملهم فى تقاريرهم السنوية[2] .

هذا علاوة على أن كبار الموظفين يحصلون منها على نصيب الأسد .

(ب) مكافآت اللجان :

لقد كانت هذه أيضــا تمثل مهزلة من مهــازل البيروقراطية التى ترسبت فى الأداة الحكومية من فعل النزعات النفعية التى تميزت بها العهود البائدة ، ان الأصل فى تشكيل اللجان هو البت فى الموضوعات العامة الفنية المعقدة ، التى تقتضى دراستها خبرات متعددة الاختصاصات غير أن المؤثرات الحزبية والأهواء الشخصية ، والدوافع التكنوقراطية

---

(١) مفارقات التطبيق الاشتراكى ـ عبد الرحمن شريف .
(٢) راجع تقرير ديوان الموظفين السنوى ١٩٦٠/٥٩

قد تلاعبت باللجان حتى زكمت رائحتها الأنوف . مما أدى الى مبادرة حكومة الثورة الى اصدار القــرار الجمهورى الحكيم الذى قطـع دابر مظاهر الاستغلال والتهريب من المسئولية ، وتبديد مال الدولة ، وتعويق الاجراءات والتعصب التكنوقراطى .

لقد تبين للمسئولين أن اللجان كانت تشكل لأتفه الأسباب ، وأن اختيار أعضاء اللجان كان لا يجرى على أساس الكفاءة والدراية والتخصص وانما كان يتأثر فى أغلب حالاته بالتكنوقراطية والعلاقات الشخصية . وكانت اللجان ذريعة للمترددين والهيابين والجهلاء يسترون بها عجزهم أو يلقون على بساطها مسئولية هى فى الواقع من صميم عملهم العادى الذين يتقاضون رواتبهم عليه ، ومع ذلك فان بعض اللجان كانت تشكل ولا تجتمع مقتصرة فى اصدار قراراتها على تحرير محـاضر الجلسات والمذكرات لتمهد بتوقيعات الأعضاء وهم فى عقر مكاتبهم ، وكان الهدف الغالب من تشكيل اللجان هو الحصول على بدل حضور اللجـان الذى يتراوح بين خمسة وعشرة جنيهات . والذى بلغت جملة اعتماداته عن عام ١٩٦٢ أكثر من ٣٤٢ ألف جنيه . (١)

كان تشكيل اللجان قاصرا على كبار الموظفين فى الجهـاز الادارى الذين ارتفعوا الى مراكزهم القيادية على أساس القدرة والدراية والادراك والالمام بتفاصيل مهام المناصب . وهذا الوصف تنتفى معه ضرورة عقد للجان ، واذا كان تبادل الآراء ، واكتساب المعلومات أمرا ضروريا لسلامة العمل والانتاج ، فمن المخجل أن يكون الرأى فى محيط العمل سلعة ، خصوصا اذا كان من صميم اختصاص الموظف ، أو كان من جملة افراد جهاز واحد .

ولهذا ألغى القرار الجمهورى المذكور صرف « بدل حضور لجان » لأفراد نفس الجهاز ، وجعله وقفا على من يتحتم الاستفادة بآرائهم من خارج هذا الجهاز .

ولسوف يترتب على تنفيذ ذلك القرار عدة فوائد أهمها :

١ ـ القضاء على مساوىء اللجان وآثارها .

٢ ـ تنمية الاعتماد على النفس .

٣ ـ دفع كبار الموظفين الى زيادة الاطلاع والتعمق فى دراسة شئون الوظيفة وما يرتبط بها من اختصاصات أخرى .

٤ ـ توفير أموال لا مبرر لصرفها .

---

(١) البيان الاحصائى لديوان الموظفين عام ١٩٦٥ .

(جـ) المكافآت الاضافية :

كان لقيام الحرب العالمية الثانية أثرها فى نمو الاعتمادات المخصصة لهذا النوع من المكافآت ، ذلك أن الكثير من الموظفين والعمال بدءوا يتركون العمل بالحكومة ويتهافتون على الالتحاق بالأعمال المدنية التابعة لقوات الاحتلال حيث كانت الأجور مرتفعة كما كانت طبيعة الحرب تقتضى زيادة فى التشغيل فى مختلف القطاعات ولهذا ظلت المكافآت الاضافية تتضخم تدريجيا بشكل مقلق حتى أن مجلس الوزراء استبعد اعتماداتها من ميزانية عام ١٩٤٧/٤٦ باعتبار أن الموظف ملتزم بتكريس وقته لخدمة وظيفته وأثار ذلك سخط الموظفين والعمال على السواء . وتحت ضغط الرأى العام عادت المكافآت الى مكانها فى ميزانية العام التالى . وظلت الى وقتنا هذا فى زيادة مستمرة بسبب الحاح الوزارات المختلفة فى زيادة حصتها من هذه المكافآت عاما بعد عام . حتى بلغت اعتمادات المكافآت الاضافية فى ميزانية ١٩٦٣/٦٢ ما قدر بمبلغ ١ر٣٤٧ر٧٩٣ جنيها . (١)

ان نظام مكافآت ساعات العمل الاضافية نظام عادل فى حد ذاته من حيث أنها تمثل أجرا اضافيا يقابل عملا اضافيا ، خصوصا وأن ظاهرة التوسع فى منحها ترتبط غالبا بموجات ارتفاع الأسعار .

ولكن ما يشوه هذا النظام هو سوء استخدامه ، كايثار بعض الموظفين به دون الآخرين وخاصة سكرتيرى المكاتب الكبرى ومن يطوفون فى هالاتها . ومن صور سوء استخدامها أيضا : جمع بعض الموظفين أو العمال بينها وبين مكافآت أخرى ، وتعويق البعض لأعمالهم اليومية العادية لتبرير تشغيلهم اضافيا .

(د) المكافآت النوعية :

وهى مكافآت تتغير أسماؤها بتغير موضوعاتها فى القطاعات المختلفة ومن أمثلتها « مكافأة مكافحة الفيضان » فى وزارة الرى ومكافآت الانتاج فيها وفى غيرها .

وتخضع هذه المكافآت أيضا الى سطوة سوء التوزيع وتباين نسبه ، فنجد أن نصيب بعض الأفراد على السلم الادارى منها يتفاوت بين الجنيه الواحد لفرد ومائة جنيه لآخر ، وبمعيار آخر تمنح فئة معينة مرتب شهر كامل، وتمنح الفئات الأخرى مرتب نصف شهر. والعجيب أن تبرير هذا

---

(١) تقرير ديوان الموظفين لعام ١٩٦٣ .

الغبن فى احدى الحالات كان منصبا على أن الفئة التى تميزت بمرتب شهر قد ساهمت فى المرور على جسور النيل ونسى أصحاب هذا المنطق ان المرور والتفتيش هو هيكل عمـــل مهندس الرى الذى من أجـــله يتقاضى مرتبه على الكادر الفنى العالى ، فضلا عما يتقاضاه المهندس من بدلات التخصص والتفتيش والسفر مما لا يتمتـع به غيره . علما بأن المساواة فى المعيار وحدها تضمن لهم ارتفاع أنصبة المهندسين من المكافأة بسبب ارتفاع مرتباتهم .

ان هذا يمثل اخلالا لمبدأ المســاواة والعدالة الاجتمـاعية يجب أن يختفى من أروقة الأجهزة الحكومية . وهو وغيره من مظاهر التفرقة ، يشكل جانبا كبـيرا من الدوافع الهدامة التى تسىء الى شرف الوظيفة وجديتها . وتؤدى الى تفاهة قيمة الخدمات ، فلا تروى ظمأ الزحف الثورى المتعطش الى مزيد من الانتصارات لصالح الجماهير ولمجد الأمة .

وفى اعتقادى أن تنظيم ابداء الرأى الحر ، وحمايته ، سوف يكون له أكبر الفضل فى القضاء على البيروقراطية ، بحيث يسير جنبا الى جنب مع التربية العقائدية الديمقراطية الاشتراكية ، وتنشيط الوازع الدينى والخلقى ، وارساء بعض المبادىء الادارية والتشريعية المناسبة .

وفيما يلى مشروع لمكافحة البيروقراطية بحرية الرأى فى المجـال الادارى .

مشروع النشرة الادارية المحلية

حرية الرأى وزيادة الانتاج :

ان أكبر الفرص لزيادة الانتاج ، وصقل المواهب ونمو الشخصية ، وازكاء روح التفانى فى العمل ، توجد حيث يتجاوب التنظيم الادارى مع الرغبات المدروسة والاقتراحات الناضجة لاغلبية العاملين المدركين لطبيعة العمل وخطط الدولة .

كذلك تتضاعف احتمالات نمو الدخل القومى حيث يتسق النظـام الادارى مع المطالب الحقة للفلاحين والعمال وأغلبية الموظفين ، وحيث يؤخذ بآرائهم التجريبية ، وحيث تناقش مشاكلهم بروح العدل والأناة والفهم والتنفيذ .

فحرية الرأى لا تقـل شأنا عن حق المواطن فى الرعاية الصحية والاجتماعية والثقافية والعلمية .. كلها حقوق انسانية طبيعية أكدها

الميثاق ولا يمكننا أن نغفـــل مطلقا أثر الرأى الحر فى توجيه وتطوير السلوك الانسانى والأعمال التنفيذية .

ولذلك فان الميثاق قد أكد هذه الحقيقة فى أكثر من موضع . فنراه فى الباب الخامس يقول : ((**ان النقد والنقد الذاتى من أهم الضمانات للحرية** » .

وفى الباب السابع ((**ان الكلمة الحرة ضوء كشاف أمام الديمقراطية السليمة .. وحرية الكلمة هى التعبير عن حرية الفكر فى أى صورة من صوره** . وفى الباب الثامن ((**ان من الأمور اللازمة تشجيع كل المسئولين عن العمل الوطنى أن يكتبوا أفكارهم لتكون أمام المسئولين عن التنفيذ ، كذلك من الضرورى تشجيع كل القائمين بالتنفيذ أن يكتبوا ملاحظاتهم لتكون أمام المسئولين عن التوجيه ، ان ذلك أمر لا يمكن أن يترك للصدفة أو الارتجال))** .

ويعود فيؤكد : ((**ان ممارسة النقد والنقد الذاتى يمنح العمل الوطنى دائما فرصة تصحيح أوضاعه ، وملاءمتها مع الأهداف الكبيرة للعمل .**

ان أى محاولة لاخفاء الحقيقـــة أو تجاهلها يدفع ثمنها فى النهـــاية نضال الشعب وجهده للوصول الى التقدم .

ان حرية النقد والنقد الذاتى الشجاع ضمانات ضرورية لســـلامة البناء الوطنى لكن ضرورتها أوجب فترات التغيير المتلاحق خلال العمل الثورى)) .

ان ميثاق الشعب الثائر اذ يقرر حق النقد الشجاع بالكلمة الحرة لصالح العمل الوطنى ولسلامة البناء الوطنى ، وللوصول الى الأهداف الكبيرة المرتقبة فانما هو يحمل فى ضميره مطالب شعب . وما الثـــورة نفسها الا تعبير عن رغبة الشعب فى حرية طال أمد حرمانه منها خلال عهود موغلة فى الظلم والغبن ، تمادت فى الكبت والضغط ، فكان انفجار البركان الجبار الهائل فى ٢٣ يوليو ليؤكد أنه لا ضمان لاســـتقرار أى نظام ، ما لم يتوفر له ولاء الشعب ، وتختفى منه مسالك الضغط الذى يولد الانفجار .

ان المجتمع الاشتراكى يتميز بأنه خلية تعج بالعاملين وتختفى منها دمى العاطلين بالوراثة . والمواطن لا يمكن أن يقوم بواجب المواطنة على الوجه الأكمل وبأسلوب ايجابى مفيد الا فى جو ظروف معينة فصـــلها الميثاق وأوجزتها المبادىء الثورية الاشتراكية فى عبارة ((الكفاية والعدل » والمواطن جدير بهذا ــ لأنه أينما كان وضعه فى المجتمع ــ عنصر الدولة الأساسى الذى يروى شجرة التنمية الاقتصادية بعرقه ، ويدعمها بفضله

ويحميها بسياج من ضلوعه . فلا أقل من أن يكون له رأى حر فيما يرى وما يحس وما يعتقد وكل ما يدور حوله مما هو أهل ، خاصة الأمور التى تتعلق بكيانه ووجوده ومستقبله .

وايمانا بهذا أكد الميثاق حرية الرأى ، وأضاف الى ذلك تأكيدا بأن سلطة المجالس الشعبية المنتخبة يجب أن تكون باستمرار فوق سلطة أجهزة الدولة التنفيذية . حتى يظل الشعب دائما قائد العمل الوطنى .

وبناء على هذا فان تمكين العاملين من القيام بدورهم فى النقد البناء ، والتوجيه السليم ، والرقابة الفعالة على سير العمل الوطنى ، من ناحية الانتاج والاستهلاك والتسويق ، ومن ناحية الأحوال الادارية والعلاقات والمعاملات التى تجرى بين الخلايا البشرية المكونة للبناء الادارى . هذا التمكين فى نظرى هو أهم الوسائل المجدية لابراء جهازنا الادارى من البيروقراطية ، وتخليصه من رواسب الانحراف والاسراف ، وتحقيق الديمقراطية السليمة ، وتطبيق الاشتراكية القويمة ، ووقاية قوى الشعب العاملة من بروز أى عنصر شرير من عناصر الرجعية والانتهازية والتسلط والغبن والاستغلال .

وخير وسيلة لتحقيق ذلك هو تعميم الصحافة المحلية الخاصة فى كل فروع الأجهزة الادارية الهامة ، وعلى أوسع نطاق ممكن . ولتكن كل منها مصدر اشعاع للفكر الاشتراكى فى نطاقها ، والوعاء الذى تنسكب فيه رغبات الجماهير والاقتراحات الرامية الى اجابتها والبساط الذى تلقى عليه البحوث بمعنى أن تتولى كل وحدة اشتراكية اصدار مجلة أو نشرة ادارية محلية ، فى حدود المؤسسة الجماهيرية أو الوحدة الأساسية . وأن تكون هذه النشرة أو المجلة دورية مرتين شهريا حتى يتناسب صدورها مع المواعيد الدورية لانعقاد اللجان الاشتراكية ، وحتى يمكن متابعة أثر العدد السابق ، والاتفاق على مواد العدد التالى فى كل اجتماع .

مضمونها :

أما الأبواب الرئيسية التى يجب أن تتضمنها فهى :

١ ــ الفكر الاشتراكى والتوجيه القومى أو التربية العقائدية .

٢ ــ امتصاص الشكاوى واكتشاف المشكلات والعمل على ازالة أسبابها .

٣ ــ الدراسات والبحوث الادارية والاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بزيادة الانتاج وتحسينه ، والمساهمة فى هز الجهاز الحكومى .

٤ ـ تعميق الحوافز الدينية والخلقية .

٥ ـ تنمية المواهب واكتشاف الخبرات والقدرات المختلفة .

وقبل أن نتعرض الى كل باب فى هذه الأبواب بالمناقشة ينبغى أن نشرح أهمية الدور الذى يلزم به الاتحاد الاشتراكى فى هذا المضمار .

دور الاتحاد الاشتراكى :

من المسلم به أن الميثاق هو أصدق تعبير عن رغبات الأمة ومعايير الدولة ، واهداف الشعب وآماله . ولقد أبرز الميثاق ضرورة هز الجهاز الحكومى والقيام باصلاح ادارى شامل تتعاون فيه كل من الدولة والشعب بعمل ثورى دائم دائب .

ولقد حمل الميثاق ـ المجالس الشعبية المنتخبة ـ رسالة الرقابة والتوجيه والقيادة . فأصبحت لجان الاتحاد الاشتراكى العربى أينما كانت ملتزمة بهذه المهام .

ومن العدل والواجب أن تزود بكل الامكانيات المادية والأدبية التى تيسر لها المضى قدما فى تنفيذ ما أنيط بها من أعمال وأهمها القضاء على البيروقراطية .

أو ليست هى الطليعة الاشتراكية المسئولة عن توجيه العمل الوطنى ، والرقابة على سيره فى خطه السليم ، فى ظل مبادىء الميثاق ؟ أليس أعضاؤها مكلفين قانونا بتوعية الجماهير فى مختلف مستويات المؤتمرات ، واطلاعهم على حقائق الأمور وقرارات الاتحاد الاشتراكى أولا بأول ، وجعلهم فى كل لحظة على مستوى الأحداث والمسئولية ، سواء أكان ذلك بالكلمة المقروءة أم المسموعة ، بالنشرات والمجلات والكتيبات المحلية المتخصصة فى تشاعيب الأعمال الانتاجية المختلفة ، وما يتعلق بها من مشكلات نوعية ، تعتور ظروف البشر أو النظم ؟ وسواء أكان ذلك بعقد المؤتمرات أم الندوات أو المحاضرات والمناظرات ، بحيث يكون بصفة مستمرة ودورية وعامة تمشيا مع خصائص العمل الوطنى الثورى التى أوصى بها الميثاق ؟ أو ليس الأعضاء الاشتراكيون مسئولين عن تذويب الجمود والسلبية واثارة الهمم ، واشعاع الوعى ، ونشر الفكر الاشتراكى وجعل أفراد الوحدات وجماعاتها على اتصال فكرى ووجدانى دائم مع بعضهم البعض ومع قيادة الدولة تصاعديا فى رأى عام جامع وفكر موحد ؟ .

أوليست مهمتهم وصل حلقات التنظيم الاشتراكى ، وتمرير مبادىء الخطة وتيار التوجيه الميثاقى الى القاعدة الشعبية التى تشكل الجيش

الاشتراكى العربى المتحالف بكل فئاته الخمس لحماية ثورته السياسية الاقتصادية الاجتماعية .. والا كانوا مواد عازلة معتمة تحجب وضوح الرؤيا ودقة الاحساس بين القمة والقاعدة وبالعكس ؟ .

أوليسوا حراس الثورة المجيدة ومبادئها القومية ؟ .

أوليست حماية المبادىء ومراقبة تطبيقها ـ حقوقا وواجبات ـ هى أخص مسئولياتهم ؟ .

فمن الطبيعى اذن ، أن تلقى مشاكل كل مجتمع محلى فى القاعدة الشعبية على صفحات نشرة دورية منتظمة ، وأن يتاح لكل عضو أن يشرح المشكلة بمبضعة .. يحللها ويشخص الداء ويصف ما يراه لها من دواء ، ملتزما بالميثاق .

والواقع أن اقتراح النشرة الادارية المحلية ليس من عندياتى وما هو الا ابراز لقول الميثاق : **« وانه لمن ألزم الأمور هنا تشجيع الكلمة المكتوبة لتكون صلة بين الجميع يسهل حفظها للمستقبل »** .

كما انها تستكمل حلقة هامة فى الصلة بين الفكرة والتجربة . انه من الأمور اللازمة تشجيع كل المسئولين عن العمل الوطنى أن يكتبوا أفكارهم لتكون أمام المسئولين عن التنفيذ ، كذلك من الضرورى تشجيع كل القائمين بالتنفيذ أن يكتبوا ملاحظاتهم لتكون أمام المسئولين عن التوجيه ، ان ذلك أمر لا يمكن أن يترك للصدفة أو الارتجال .

حماية النقد والنقاد :

ان الميثاق قد كفل عدة ضمانات لاطلاق فاعليات الاتحاد الاشتراكى حتى يقوم بهذا الدور الهام فى حياة الأمة فقد ورد بالباب الخامس نص يقول : **« ان المفاهيم الثورية الجديدة الديمقراطية السليمة ، لابد أن تفرض نفسها على الحدود التى تؤثر فى تكوين المواطن ، وفى مقدمتها التعليم ، والقوانين ، واللوائح الادارية »** .

بل انه ما من خطبة للرئيس جمال الا تضمنت ازكاء للهمم والهابا للحماس الثورى فى نفوس المواطنين ضد الانحراف والاسراف وأنواع التسلط والنفعية ، ولكنها فى محيط الأداة الحكومية لازلنا فى أشد الاحتياج الى دروع ملموسة تحمى النقاد وأصحاب الآراء التقدمية البناءة من بطش البيروقراطيين حيثما وجدوا .

فمن البديهى أن نشاط مثل هذه النشرات ، سيؤدى الى كشف العناصر المنحرفة والحد من غلواء انتفاعها أو بطشها أو تهاونها فى اجابة

الرغبات الشعبية ، فاذا ما كانت تتمتع بسلطة أوفر ، فانه لابد من اعلان ضوابط قانونية أكثر صرامة لتقليم أظافرها حتى ينتفى خطـرها على حركة الرقابة والنقد والتوجيه .

فلسفة الخطـأ :

ولابد أيضا أن يتشبع النقد بروح الفهم السليم لفلسفة الخطأ . ان الذين يعملون كثيرا يخطئون ، أما الذين لا يعملون فلا يخطئـون الا مرة واحدة ، وهى أنهم لا يعملون أبدا . ومن الطبيعى أن تبدو أخطاء العاملين جهـــارا ، وأن تظل خفايا الخاملين أسرارا . فطوبى للأولين ، وتباً للآخرين .

وعن فهم تام لفلسفة الخطأ ، كان مجتمعنا رحيما بالمخطئين العاملين المؤمنين فى مختلف مراحل ثورتنا ، وانعكست هذه الرحمة على قانون الاتحاد الاشتراكى فاتسع للخطأ صدر المادة ١٦ من لائحة العقوبات الواردة فى القانون المذكور ، عالجه لأول مرة بالتنبيه ، ثم اللوم ، ثم بالايقاف لمدة محدودة ، ثم بالفصل من المنظمات .

على هذه الوتيرة ، وبهذه الروح يجب أن يتجه النقد ، كما أنه من ناحية أخرى لا يوجد مبرر لأن تضع مؤسسة جماهيرية ما ، العقبات أمام لجنتها الاشتراكية بغية الحيلولة بينها وبين مزاولة النقد السليم اللهم الا اذا كانت ادارتها تتعمد الخطأ وتصر على التمادى فيه معارضة التقدم الثورى . والا فما المانع أن يتاح للمواطن أن يقول « هذا خطأ وهنا صواب » ؟

ان أمير المؤمنين عمر بن الخطاب قال ذات مرة « أخطأ عمر وأصابت امرأة » . وبهذه الوسيلة المعنوية أطلق الخليفة العظيم مردة العرب من قماقمها ، وعمالقة المسلمين من معاقلهم ، فسابقوا الشمس نحو أهداف الخير ، والرحمة والسلام . وياله من قدوة ما أحوجنا أن نقتدى به ..

أن أهم الخصـــائص الخلقية للمواطن الاشتراكى هى : أن يتقبـل النقد ، ويعترف بالخطأ ، ويعمل على تحسين الأداء ، ويؤمن بأن تساوى الحقوق يقابله فى الكفة الأخرى تساوى المسئوليات . وفى مجال العمل الادارى يعمل الموظف الاشتراكى على توزيع المسئوليات بالعـدل دون اتخام موظف بالعمل وحجبه عن الآخر . وهــذا أدعى الى ازدياد الدقة فى تحليل المشكلات وعلاجها .

الحل السلمي للمتناقضات :

ولابد فى مجال تشجيع حرية الكلمة المكتوبة ، واطلاق حرية النقد والتوجيه ، أن نتذكر اتفـاق الشعب فى ميثاقه وفى قانون اتحـاده الاشتراكي العربى، على اننا قوم نؤمن بضرورة الحل السلمى للمتناقضات الطبقية وكذلك المتناقضات الادارية . غير أن هذا المفهوم يجب أن يستقر فى أذهان أصحاب السلطة الادارية فيكون صراعهم مع النقاد سـليما أيضا . وهذا يقتضى الكثير من طاقات ضـبـط النفس لمن لا يستطيعون نسيان مراكزهم على الدرجات العليـا للسلم الادارى أو الاجتماعى ، ومثلهم ممن تبهرهم اضواء الديمقراطية السـاطعة ، وما أبهر اضوائها التى أشرقت علينا بها الثورة بعد ليل طويل مدلهم بالاستعباد والقمـع والكبت والضغط ، مما قد يدفع البعض الى أن ينسوا فى غمرة النقد الديمقراطى أهمية التمييز بين ما هو صراحة وما هى وقاحة ، خصوصا اذ صادفوا تبلدا ممن تعودوا أن يصموا آذانهم ، أو يسدوا منافذ عقولهم وأفئـدتهم دون المستحسن من الرأى المجرد أنه غلف فى مستهجن من اللفظ . وفى هذا يجب الا تتأثر أحكامنا على الآراء بانعكاساتنا الادارية أو الاجتماعية عن مراكز أصحابها أو انطباعاتنا النفسية السـابقة عن شخصياتهم .

وهذا يدعونا الى توخى العلم والصراحة والواقعية فى كل ما يسجل، وأن تتنزه المواد عن الفوضى والمغالات والكيدية ، والا ننسى أن الهدف ليس الصدام أو الانتقام وانما اشـاعة المساواة وتكافؤ الفرص ، وتذويب الفوارق بين الطبقات ، وازالة الحواجز النفسية القائمة بين بقايا الطبقية وتوفر مزيد من الـكفاية للانتاج والدخل ، لتتيسر عدالة توزيع مثمر وخدمات جدية .

التربية العقائدية :

الولاء للمبدأ : ان أهم مايجب أن تعنى به النشرة المحلية هى التربية العقائدية المستمدة من قيم الميثاق فان النجاح فى تعميق هذه القيم فى نفوس المواطنين عامة والموظفين خاصة يقلل فرص اختباء البيروقراطيـة فى جحور الأدوات الحكومية .

ذلك أن افراد المجتمع يتكتلون تحت قيادة فكرية للعقيـدة التى يؤمنون بها فيتعصبون لها ، اذ تؤلف بين عقولهم وقلوبهم فيتحـدون لتحقيق أهدافها ، تماما كما يتكتلون تحت زعامة معينة ، وهذه الظاهرة تبدو أوضح ما تكون بين أبناء الدين الواحد فى المتجمعات التيولوجية ، أو بين اتباع المذهب السياسى أو أشياع النظرية الفلسفية الواحدة .

هذا الانتماء الفكرى يزود معتنقيه بدوافع سحرية تلقائية تحفزهم للتضامن والعمل الجماعى المتكامل ، كأنهم أعضاء بدون واحد ، تنتهى عمليات كل خلاياه مهما اختلفت وظائفها وتنوع تكوينها وتمايزت حركاتها عند نهاية واحدة هى الاشباع البيولوجي والاجتماعى .

وبالمثل يؤدى تعميم التربية العقائدية الميثاقيــة الى ترابط أفراد المجتمع بكل فئاته وأفراده وطوائفه ، فلا يلبث نتاجهم بمختلف أنواعه أن يتصف بالتناسق والتوافق فيصل فى نهاية مراحله الى تحقيق الغايات الكبرى مستصغرا الغايات الخاصة .

واذا كانت الشيوعية والفاشية والوجودية قد تمكنت عن طريق النشر ان تخلق جوا من تعصب الأفراد لها رغم تضاؤل مبادئها أمام سمو مبادئنا . ضآلة الحصاة التافهة أمام الجبل الأشم ، فجدير بنا أن نؤمن بأن انتشار الثقافة الميثاقية سيؤدى الى ، ترابط اجتماعى ممتاز ، ووعى ادارى متضامن ، لا تجد البيروقراطية من بين نطاقه ثغرة الى أجهزتنا .

الميثاق كرأى عام : ولنجاح تحقيق هذا التضامن وهذا التناسق بين خلايا الأمة على أوسع نطاق ، لابد من نقل الميثاق من مرحلة هو فيها تعبير عن الرأى العام ، الى مرحلة يصبح فيها رأيا عاما بذاته .

وللوصول به الى هذه المرحلة ، لابد أن تتوفر له كل خصائص الرأى العام القوى المنتشر الشائع ليصبح اتصالا فكريا وروحيا بين كل المواطنين يلتفون حوله فيشكل منهم وحدة فى التفكير والرأى والاتجاه والعمل مهما تباعدت مراكزهم ، لابد ان يدوم تأثيره العميق فى أغوار النفوس على مدى الزمن لأنه ضياء العزة والرخاء ، وقلعة الأمام للفرد والمجتمع، ودليل العمل ، لابد أن تكون لأحكامه الأولوية على الوجود الفردى والنزعات الذاتية ، لأنه الوجود الكلى الذى يستمد المواطن منه المعايير لحقوقه وواجباته وتصرفاته . وأخيرا لابد أن يبسط ويشرح فى أساليب متدرجة تناسب مختلف الثقافات مهما كانت متخلفة حتى يميز كل مواطن تفاصيل ما عليه وحدود ما له ، وطبيعة العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تربطه بالآخرين وبالدولة .

بهذا الفهم وهذا الوضوح وهذا الانتشار يصبح الميثاق وسيلة أكيدة سريعة الأثر فى تقريب وجهات النظر ، وتنظيم الجهود ، وتوازى المدارك وتساوى الارادات والسلطات ، وتجانس الأعمال وتوطيد العلاقات التى تختلف حسب اختلاف الثقافات والمصالح الخاصة .

بهذا الشكل يصبح الميثاق اتفاقا عاما بين القوى الشعبية على مجموعة

من العقائد تنبع من طبيعتهم ، وتهدف الى تحقيق رغباتهم ومصـــالحهم جميعا عن طريق المساهمة الايجابية لكل فرد فى تنفيذ خطـــة الدولة الاشتراكية بالوسيلة الديمقراطية هذا الاتفاق القائم على الرضا والقبول عن ايمان أساسه الدراسة والاقناع .

وبذلك تتحول المساجلات التقليدية الى النقد الذاتى البناء ، الذى لا يخرج عن موضوع الخطة العامة ، ويتركز فى تصحيح الأخطاء التطبيقية ، وتفاصيل التطوير وأساليب العمل المحلى .

هذا الاتفاق العام ، أو الرأى العام المستنير المنتشر المستمر يقطع كل أمل للعنـــاصر الموتورة والمــأجورة والمسعورة من الرجعيين والنفعيين والاستعماريين ، أن تجـد لها فى أى وقت آذانا صاغية ، طالما لا تبقى فى المجتمع طبقة تجهل أحكام الميثاق بل على العكس ستجد من كل مواطن ثائرا وميثاقا يدافع عن الديمقراطية السليمة ويزود عن الاشـــتراكية العربية ضد أعدائها بكل قواه .

الوحدة والتجانس : والميثاق من حيث كونه منهاجا للعمل الوطنى الثورى تحتم دراسة خططه حتى لا يتناقض عمل المواطن غير الملم به مع تيار النضال الشعبى ، أو تتعارض مسالكه وتنحرف غاياته عن اتجاهات المجتمع عامة .

أما من حيث هو منهاج للفكر ، فانه ليس مجرد مرشد ودليل فحسب ، بل هو رابطة ايدولوجية سياسية واقتصادية علمية عملية ، تمثل معيارا معنويا عاما ، يحدد مسالك وتصرفات معتنقيه بطريقة واضحة منظمة ، تجعل مقدرات المواطنين متكافئة مع ضخامة المسئوليات التى ألقـــاها عليهم وجودهم التاريخى فى تلك المرحلة من عمر الجمهورية العربيـــة المتحدة . انها أمانة عالية تحتاج الى وفاء السموأل وحرص الصقور . حتى تسلم الى الأجيال القادمة من أبنائنا ناضجة نامية . ولكنها ضريبة الشرف .. شرف الحرية شرف قيادة الطليعة العربية المتحررة بعد عدة قرون من العبودية .. شرف تحرير الأرض العربية والانســان العربى بعمل ثورى متطور متجدد مستمر تتحالف له جميعا فى وعى ويقظة واستعداد دائم لسحق أى عائق يقف فى طريق زحف الشـــعب نحـــو الآمال المشتركة المنشودة .

ان التربية العقائدية تؤدى الى وحدة العمل والفكر وتجانســها بين الأفراد . أما الجاهلون بالعقائد العربية والسطحيون عنها ، فلســوف تتصف أعمالهم بالهامشية ، أو التعارض والشطط عن الاطار العـــام ، والخروج اللاواعى عن موكب القوى الشعبية وعلى أحسن الفروض سنجد

من هؤلاء سلبية ولا مبالاة وسرعة انقياد للأفكار الهدامة ، مما يضربالخطة العامة منهجا واسلوبا فضلا عن تبديد الوقت وتبخر الجهود .

هذا وانه لمن الظلم أن نلقى عبء التربية العقائدية ـ كله ـ على كاهل أجهزة الاعلام الحكومية . خصوصا وأن اصطباغها بالصبغة الرسمية لا يؤدى الى التأثير الأمثل المطلوب · ولذا ينبغى أن تتولاها القيادات الشعبية المحلية النابعة من صميم بيئات السكن او العمل ، لأنهابطبيعتها تتميز باحاطة أوسع بشئون البيئة ، ومعرفة تحليلية لطباع الجماعات ، واحتكاك مباشر بمشاكلهم المتنوعة وادراك تفصيلى لعاداتهم وتقاليدهم وظروفهم ومشاكلهم ، وقدرة خاصة على ايضاح ما قد يفرض على الجماهير من مفاهيم بالأسلوب الملائم واللهجة المناسبة .

ان القيادات الشعبية الممثلة فى لجان الاتحاد الاشتراكى . بهذا الوصف وبما يربطها بجماعاتها من علاقات مباشرة · واتصال دائم ، أعمق تأثيرا وأقدر على ربط مبادىء الميثاق بما يهم الجماهير فى حياتهم اليومية وحياتهم العامة ، خاصة ما يتعلق بشرح الأنماط العقائدية التى يجب أن يتشكل بها العمل الوطنى ، والخير المشترك الذى يعود على الجماعة وعلى الأمة وعلى البشرية عامة ، ثم يرتد الى الفرد ذاته بالرخاء والمجد والأمن نتيجة لاتباع منهج الميثاق فى نواحى نشاطه الاجتماعى والاقتصادى والسياسى وتطبيق قيمه فى دائرة عمله وعلاقاته بالآخرين.

وهكذا يستطيع كل مواطن ادراك حقيقة وجوده كخلية فى البناء الاجتماعى ، بتبادل التأثير والتأثر مع بيئته والبشرية جمعاء ويتأكد لدى سائر المواطنين بوضوح أن ، مصالحهم واحدة ومشتركة · وأن عدوهم واحد وأن عملهم عائد عليهم واليهم ، وأن حماية الثورة حماية لأرواحهم وأقواتهم . هذا الادراك وذاك الشعور هما الدعامتان اللتان لا تماسك أو تضامن أو اتحاد أو ثورية عمل بغيرهم .

ان وسائل الاعلام الحكومية الثلاث ، التليفزيون ، والاذاعة ، والطباعة ليست فى متناول يد وعقل كل فرد . والمحرومون منها هم أصحاب المصلحة الحقيقية فى التعبير عن مشاكلهم وآرائهم فى حلها . كما أنهم اصحاب الحق الأول فى ادراك الحقائق الجديدة. والنظم التى أرسيت من اجلهم ، والمكاسب التى أتيحت لهم ، انهم أحق المواطنين بالاستمتاع برؤية خيوط فجر رخائهم وعزتهم ، ولاستذكار تفاصيل حقوقهم التى منحهم اياها الميثاق حتى يتمسكوا بها . فهم القوى الحقيقية التى تفرز كالنحل شهد الدخل القومى ، وككرات الدم البيضاء فى جسم الأمة تتصدى للميكروبات الضارة ومنها البيروقراطية

ـ بتحالفهبا المنظم ـ تكشفها بما تتزود به من وعى ، وتعزلها ثم تطردها من رحمة المجتمع .

انها لهذا أحق فئات الشعب بالحصول على أدق المعلومات عن خطة الأمة . وقواعد العمل ، ومصابيح الكشف عن رواسب الماضى ،والركائز التى يعتمدون عليها فى محاربتهم لما يصادفهم من فساد ، والحصانات التى يطمئنون اليها خلال حملتهم ضد البيروقراطية مجردين من عوامل الخوف والخضوع والمجاملة ومن تأثير المثل البالى ((**الميه ما تجـريش فى العالى**)) الذى لازال يمثل عامل كبت وتواكل وخنوع فى الأجهـزة الحكومية .

معالجة أسباب الشكاوى :

ان الشكاوى فى محيط العمل تستهلك قدرا كبيرا من وقت العمل والجهد الذى لو بذل فى العمل نفسه لأدى الى ابرازه فى صورة أفضل والشكاوى على نوعين :

(ا) شكاو تتقدم بها الجماهير ازاء ما يصادفونه من تقصير فى أداء الخدمة العامة ، أو ما قد يلاقونه من سوء المعاملة .

(ب) شكاو يتقدم بها العاملون تظلما من أضرار تحيق بهم سواء فى ترقياتهم أو علاواتهم أو فى غير ذلك .

وقد يطول الأخذ والرد أو تتدخل عوامل المجاملات فيتعطل البت فى الشكاوى بالحفظ والاهمال أو الحيل القانونية وتستفحل البيروقراطية نتيجة للشعور بخيبة الأمل مما فصلناه فى غير هذا المكان .

فلو أنه خصص من النشرة الشهرية باب لنشر ملخص لشـكاوى الأفراد والجماعات بعد فحصها ودراستها . وأتيح كذلك للمشكو فى حقهم أن يدلوا بوجهة نظرهم ، لأمكن القضـاء على أسباب الشـكاوى ، ذلك أن مثل هذه النشرة ، ستكون احدى وسائل الضبط الاجتمـاعى ذات الأثر البعيد فى استقامة سلوك الموظفين ودفعهم الى الاهتمـام بمسئولياتهم وهذا هو نفس ما تؤديه الصحافة العامة .

على أنه يجب أن يوضع فى الاعتبار كما أسلفنا أن الحل السـلمى للمتناقضات هو أسلوبنا . كما أن هناك اعتبارا آخر لابد أن يوضع فى الحسبان وهو أن الشكاوى ليست كلها حقيقية فمنهاما يكون كيدياومنها ما يكون عن وهم أو جهل بالقوانين التى تحدد الحقوق والواجبات .

ولكل هذا يجب الا تصاغ الشكاوى المنشورة بالنشرة المحـلية فى

صيغة هجومية ولتكن مثلا فى صورة « يدعى فلان كذا ... » ثم ينشر رد المشكو منه . ويترك للرأى العام المحلى الحكم وهنا يحدث أحد أمرين :

١ ـ اما أن تكون الشكوى فى غير موضعها فيتضح للشاكى تجنيه أو وهمه من أن له حقا مهضوما . وفى كلتا الحالتين سيكف عن الشكوى اما عن خجل أو عن اقتناع . وتمتص النشرة بذلك مظاهر اللغط والحقد الاجتماعى وتتكون من الحالات المماثلة نماذج تخفف من حدة الشكايات.

٢ ـ واما أن تكون الشكوى جادة حقيقية تلقى الضوء على المعوقين والمتسلطين والنفعيين فيلتزموا جانب الهمة والصواب فتنتهى أسباب المظالم ، وتصبح هذه الحالات عبرة لغيرهم وياحبذا لو قام على تحرير هذا الباب نخبة من المتخصصين فى شئون ، الموظفين والحسابات وغيرها من الفروع المختلفة ممن لهم دراية بمختلف المشاكل حتى يكونوا عنصر التوازن بين طرفى كل مشكلة .

تعميق الحوافز الدينية والخلقية :

ما من مصلح اجتماعى الا وقرر أهمية تعميق الحوافز الدينية والخلقية كقاعدة أساسية لتطهير نفوس العاملين بالأجهزة الحكومية من مفاسد البيروقراطية وأدرانها . ان الأديان جميعا تدعو الى العمل ، والى اتقانه والى عدم تأخير عمل اليوم الى الغد ، والى أن من عمل صالحا فلنفسه ومن أساء فعليها ، والى أن يعمل الناس فسيرى الله عملهم والذين آمنوا ، والى تحريم الرشوة والاختلاس والتبديد والاسراف ، والى التحلى بمكارم الأخلاق .

والاسلام مثلا يسوى بين المسلمين ، وينكر العصبيات أيا كانت ، ويحرم استغلال فرد أو طائفة لما يتوفر لها من مركز فى الحكومة ، ويشرح كيف أن ما يتمتع به العامل المسلم من سلطة ـ ولو كان واليا ـ ليست الا بوصفه رجلا مسلما صالحا للوظيفة ؛ لا بوصفه حاكما متسلطا ، وكل راع مسئول عن رعيته ، مسئول عن أموال المسلمين التى تقع فى دائرة تحصيله وصرفه ، فهى حق للمسلمين كافة ونفقة لهم وفيما يعود على الدولة بالخير والمجد والرفعة ، لا حق لأحد من ولاة الأمور فيها الا بقدر.

هذا وان الايمان العميق بمبادىء الدين والأخلاق يطهر النفس من دوافع الانحراف والانزلاق الى الفحشاء والمنكر والبغى ، مما يحصن سلوك الأفراد ، ويحفظ لهم طاقاتهم ، العملية الانتاجية وامكانياتهم المالية من الضياع ، فى بؤر الفساد وقدراتهم العقلية من الانهاك والاضمحلال بفعل المسكرات والمفترات ؛ وبهذا تصان للموظف كل مقومات السلوك الادارى السليم . ويتميز بعوامل نمو الكفاية والخبرة والاستقامة.

وتنتشر معالم القدوة الحسنة . وغنى عن البيان ما لذلك من أثر فى تطهير الاداة الحكومية من شوائب البيروقراطية .

ان التدين يخلق مفهوما خلقيا مشتركا عاما ، وينصب ميزانا دقيقا للتمييز بين السلوك الخير والشرير سواء أكان فى مجال الخدمات أم العلاقات وان النشرة المحلية تستطيع أن تعمق الحوافز الدينية والاخلاقية فى المحيط الادارى اذا قارنت المبادىء الروحية بتفاصيل الاجراءات ، وصورت كيف أن الدين يقدس العمل فى خدمة الشعب ويعتبر الأجهزة الادارية أمانة فى عنق أولياء أمورها والعاملين بها كل بما علق فى عنقه .

ان التدين مثلا يدعو الى الزهد والتقشف وتجنب مظاهر التباهى بالكماليات التى تجر الموظف الى العيش فى مستوى لا يدانيه دخنه ، مما يوقعه أخيرا فى شرك الانحراف الى الرشوة أو الاختلاس .

والتدين بعد كل هذا يدعو الى المساواة والعدالة ، وانعدام الطبقية والاستغلال وهذه هى الاشتراكية فى أبسط معانيها .

تنمية المواهب الادارية والفنية (التدريب) :

ومن المهم أن يخصص فى النشرة باب القصد منه مساعدة الموظفين ، على استمرار التقدم بعملهم فى تطور نحو مستوى أعلى من الكفاءة والقدرة والاعتماد على النفس . وان لكل المهن مجلاتها ونشراتها العالمية والمحلية الخاصة التى تنقل الى أصحاب المهنة الواحدة آخر ما توصل اليه الباحثون والدارسون فى حقائق مهنية فى عالم الحرفة . أما المهن الادارية والكتابية فانها تفتقر على مثل هذه النشرات والمجلات رغم ضخامة عدد هذه الطائفة وأهمية عملها بوصفه القاعدة والأساس فى كل الأعمال .

ان مجلة ديوان الموظفين الدورية لا تكفى ولا تسد النقص الفظيع السائد فى أجهزة الحكومة لأنها تعالج موضوعات عامة على الأغلب ، ولأنها لا يمكن أن تغطى هذا العدد الهائل من الموظفين لأسباب كثيرة فنية ومالية وادارية واجتماعية .

كذلك فان معهد الادارة لا يمكن أن يستوعب كل الموظفين ولا أن يقوم بتدريبهم واعدادهم لتحمل أعباء الوظيفة . يضاف الى ذلك أن الدراسات الجامعية خالية من — المناهج التى تكون الموظف الكفء .

واننا نفتقر الى دراسات تكميلية ادارية للراغبين فى دخول مسابقات التوظف والى مناهج الدراسات الخاصة للتعيين والترقية .

ولهذا فان الخبير السويدى « تاراس سالفورز » الذى أوفدته هيئة الأمم المتحدة الى مصر عام ١٩٥٤ قد أوصى فى تقريره بانشاء معهد الادارة العامة ليتولى التدريب العملى الادارى بتيسير الدراسات والبحوث المتعلقة بالمشكلات الادارية ـ وتقديمها الى المسئولين، ولمتابعة التطورات الادارية الحديثة فى الخارج وتطعيم أساليب الادارة المحلية بما يناسبنا منها وتم ذلك بالفعل عام ١٩٥٥ غير أن المعهد وحده لا يكفى كما قلنا .

يقول الدكتور « كارل دى شواينتز » : **انا لا يمكننا أن نضمن أن الموظف الجديد الذى يبدأ عملاً لم يعتد عليه ، يمكنه أن يكشف بنفسه دون أن يساعده أحد ـ احسن الوسائل للقيام بهذا العمل . أن الفرد يتعلم دائما مع الوقت . ولكن ما يكشفه بنفسه قد يكون خاطئا فى بعض الأحيان ، ولذلك فان سياسة مرسومة لتدريب هذا الموظف ، هىالوسيلة التى يمكن أن نضمن بها ما يتعلمه الموظف ، سيؤدى الى زيادة كفاءته وقيامه بعمله على أكمل وجه . » (١)**

وعلى هذا فان تدريب الموظف لا يقتصر على اعداده للقيام بعمله الجديد وتعريفه به وبطرق التصرف ازاء مايواجهه من مسئوليات ، وانما التدريب يشمل أيضا متابعة تنمية قدرات الموظف وتمكينه من استغلال مواهبه وقدراته على أحسن وجه ، بتزويده بالارشادات والبيانات الحديثة عن مهنته الادارية ، فيستطيع توجيه نشاطه وجهة صحيحة تنتج عملا سليما بأقل جهد وأقصر وقت .

وللتدريب وسائل عدة منها المؤتمرات الفردية أو الجماعية واجتماعات الموظفين عموما أو فئة معينة منهم والأفلام وحلقات البحث المهنية ، ثم المطبوعات ، لكن المطبوعات حينما تكون نشرة تكون أجدى ـ حيث انها أوسع مجالا لتبادل الآراء وأسهل منالا خاصة وأن الموظفين يحجمون عن حضور الندوات والمحاضرات لأسباب اجتماعية واقتصادية وأخرى ـ تتعلق بالوقت .

ولعملية التدريب خصائص يجب أن يراعيها القائمون على نشر الحقائق الادارية بالنشرة المقترحة ومن خصائص التدريب أن يكون مستمرا متطورا فان التقدم العلمى والعملى القفاز يستلزم من العمل أن يكون على مستوى الأحداث المحيطة به . والتدريب كأى شىء آخر يجب أن يخضع لمبدأ التطبيق العلمى ، والا كان فوضى وارتجالا ، والتدريب كذلك نوعى بمعنى أنه متعدد الأنواع حسب تعدد الأعمال ، وان كان من

---

(١) حلقة الدراسات الاجتماعية لجامعة الدول العربية عام ١٩٥٤ .

مزايا النشرة أن اطلاع الموظف على مختلف المقالات النوعية ، ينمى ادراكه ويوسع أفقه ، ويجعله على دراية بعلاقة عمله بالأعمال الأخرى .

وعلى العموم فان مثل هذا النشر سوف يكون له أكبر الأثر فى رفع الكفاية الانتاجية للموظفين ، وزيادة الدخل القومى ، والقضاء على أسباب شكاوى الجماهير من تأخر أو ضعف الخدمات .

بقى الحديث عن الدراسات والبحوث الادارية المتعلقة بتنظيم اللوائح وهز الجهاز الحكومى وسيأتى الكلام عنها فى الفصل القادم باعتبارها احد عناصر المبدأ الثالث من المبادىء التى تخضع لها الأجهزه الحكوميه . وهى مرونة النظم واستجابتها للتطور .

مرونة النظم واستجابتها للتطور

عناصر الادارة :

من المعروف أن الادارة تتألف من عناصر أربعة هى :

١ ــ أحكام قانونية توجيهية تتمثل فى رئيس الدولة والوزراء ومجلس الأمة .

٢ ــ أسس تنظيمية تحدد تكوين البناء الادارى ، وسلطات مختلف الوظائف على درجاته واختصاصات ومسئوليات كل منها ، وعلاقة كل وظيفة بالأخرى . كل ذلك فى وضوح ودون ازدواج .

٣ ــ قوة بشرية من الموظفين والعمال يقوم اختيارهم على أساس الكفاءة والخبرة ، ويأمن كل منهم على أجر يومه ومعاش غده ، كذا علاواته وترقياته ، ويحظى من حسن المعاملة ما يحفظ له كرامته ومن الرعاية الصحية والاجتماعية ما يحفظ للعمل طاقاته البدنية والعقلية والنفسية .

٤ ــ ميزانية مالية للانفاق على التوظيف وما يقتضيه العمل من خامات وآلات وأدوات ومتاع ومصروفات مختلفة وأهم ما يجب اتباعه فى معالجة هذا العنصر هو تحرى الدقة فى وضع الميزانية ، والأمانة فى الصرف دون اسراف أو انحراف ولا تلاعب بالبنود .

ونحن اذا تأملنا العناصر الأربعة بنظرة علاقية ، لوجدنا أن حراك أى عنصر من هذه العناصر يستتبع حراك العناصر الباقية على الأرجح . وللعنصر الأول التأثير المضاعف بينها جميعا سواء كان حراكه هذا تغييرا أو تطويرا . ذلك أنه يمثل السلطة السياسية والقيادة التوجيهية لكل الشئون الاقتصادية والاجتماعية العامة للدولة .

أن تغير الوزارات فى الماضي كان يستتبعه تغيير اللوائح والوظائف وتغيير الموظفين وتغيير الميزانية أو تعديلها كما كانت الأزمة المالية مدعاة لاسقاط وزارة واقامة غيرها . وهكذا ...

وليس هذا بيت القصيد . لكن ما أريد ايضاحه هو أن الأحكام القانونية . والأسس التنظيمية ـ لابد وأن تتغير وتتطور تبعا لتغير وتطور المبادىء السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة فى الدولة . فالإدارة المركزية مثلا تتناسب مع سياسة الاستعمار ـ والرأسمالية والاقطاع والرجعية ، تتلاءم مع دكتاتورية الطبقات ، بينما تميل الاشتراكية والديمقراطية إلى الأخذ بمركزية التخطيط فقط ولا مركزية الادارة . وفى مجال تقييم ـ الوظائف ، نجد أن المجتمعات الاشتراكية تعطى العمل أكبر عناية فتأخذ بالطريقة الموضوعية The position concept التى تقوم على دراسة أهمية الوظيفة واختصاصاتها ومسئولياتها وعلاقتها بغيرها ، وتحدد على هذه الأسس الدرجة والأجر المناسبين بينما تهتم المجتمعات الاقطاعية بالرتبة والمؤهل العلمى خاصة اذا كان التعليم قاصرا على أبناء الأثرياء فتأخذ بالطريقة الشخصية فى تقييم الوظائف The personal Rank concept وتأخذ هذه الطريقة فى الاعتبار أيضا الأقدمية دون اعتبار لظروف العمل كما نلاحظ أن المجتمعات الرأسمالية ـ حيث تنتشر المؤسسات الاقتصادية فتمتص أكبر قدر من الكفاءات يتأثر التقييم بالمراكز المالية .

الخلاصة هى أن القاعدة تقضى بتطور عناصر الادارة الحكومية الثلاثة الأخيرة ـ مسايرة لتغير العنصر الأول وتطوره ـ والا كانت الخطة العامة للدولة فى واد وما ينفذ منها فى واد آخر . وللسلطة العامة حق تعديل وابدال النظم حسبما يقتضيه تنفيذ أهداف الدولة دون تقيد بحقوق الأفراد الا ما يتعلق منها بالمزايا المادية والأدبية المكتسبة للموظفين .

ما الادارة الا انعكاس صادق لنظام الحكم القائم فى دولة ما من ناحيتيه السياسية والاقتصادية ، وتعبير واضح عن مدى نشاط هذا الحكم ثقافيا وعلميا وفنيا واقتصاديا واجتماعيا . وترجمان ناطق بحقائق اهتمام الحكومة بمختلف الشئون الدينية والعسكرية وغيرها حتى أن النظر الى ميزانية احدى أجهزتها يعطينا فكرة صحيحة عن الروح السائدة فى هذا المرفق سواء كانت اعتدالا أو اسرافا ، اجحافا لفئة أو انصافا لأخرى ، تقتيرا فى ناحية وتبذيرا فى أخرى ... وهكذا .

ومشكلتنا التى نطرحها للبحث ، هى جمود النظم المعمول بها فى الأجهزة الحكومية وعجزها عن الاستجابة للتطور مع مقتضيات التغيير الثورى الذى أرسى مبادىء الديمقراطية والاشتراكية .

الديمقراطية ضد التعسف والتسلط والاستبداد ، وهذه لها جذور عميقة فى النظم القائمة التى وضعها الفرنسيون والانجليز والرجعيـــون وتجار السياسة وعبيد المال .

والاشـتراكية تعنى اضـطلاع الحـكومة بادارة كل مصادر الانتاج والتنمية عـلاوة على أعمال الأمن والدفاع والتعليم والقضـاء والصحة وغيرها من الخدمات . وحتى الخدمات الاجتماعية والصحية التقليدية قد التزمت الحكومة بانتهاجها النهج الاشتراكى ـ بأن تتوسع فيها حتى تصل منافعها الى كل فرد .

وهذا التوسع يستلزم جيشا جرارا من موظفين أكفاء على مستوى رفيع من الخبرة والخلق ، وتنظيما اداريا على قدر كبـير من الدقـــة والأحكام ، ولوائح تنظيمية سهلة واضحة تضمن سلامة الأداء وسرعته بالدرجة التى ترضى المواطنين وتحفظ ثقتهم .

تغيير اللوائح الحكومية

جاء بالميثاق اكثر من نص يدعو الى تغيير القوانين واللوائح الادارية حتى تساير أخلاق المجتمع الاشتراكى الديمقراطى الجـــديد ، وحتى تستطيع القيام بمشروعات الدولة الانشائية المتزايدة ، وتمكن الأجهـزة الحكومية من توصيل الخـدمات الى الشـعب كما يجب وبلا موانع أو تعقيدات وفىذلك نص الميثاق **«ان القوانين لابد أن تعاد صياغتها لتخدم العلاقات الاجتماعية من جديد »** ونص آخر يقول **« ان العـدل لابد أن يصل الى كل فرد حر ، ولابد أن يصل اليـــه من غير موانع مادية ، أو تعقيدات ادارية .... كذلك فان اللوائح الحكومية يجب أن تتغير جذريا من الأعماق »** .

وفى رأيى ان القاعدة الشعبية للجهاز الادارى هى الأعماق القادرة على بدء عملية التغيير المطلوبة ، باعتبارها أكثر درجات السلم الادارى احتكاكا بواقع العمل التنفيذى وبالمنتفعين به من الجمهور ، وأكثر دراية بتفاصيل اللوائح ودقائق عيوبها كل فيما يخصه ويمارسه ، هذه الدراية الميكرسكوبية لا تتوفر لمن عداها فى المستويات الادارية العليا .

ان الموظفين المنفذين أكثر انغماسا فى مشاكل العمل واكثـر تأثرا بعيوب اللوائح التى وضعت كلها فى ظل الاستعمار وحكم الطبقة الواحدة.

ان الاصلاح الادارى الفعال يكمن فى تنظيم وتنقيح مجمـــوعات الآمال والآراء بل فى ازالة أسـباب النكسات الساخرة والتهكمات المرة التى يتبادلها صغار الموظفين ويتطارحونها منذ عشرات السنين .

ان بعض صور جمود اللوائح قد تبلورت فى أمثلة عامية شائعة يرددونها مثل : ((**موت ياحمار على مايجيلك العليق**)) كناية عن بطء الأداء ، ومثل : ((**ودنك منين يا جحا ؟**)) كناية عن اللف والدوران وتطويل الاجراءات تماما كما يقال فى المحسوبية : ((**يابخت من كان النقيب خاله**)) وفى التحيز والمحاباة ((**اللى له ظهر ما ينضربش على بطنه**)) .

ان لدى صغار الموظفين ورؤساء الأقسام والأقلام من اقتراحات الاصلاح الادارى ما يمكن أن يكون أساسا طيبا للوائح ادارية سليمة . هذه الاقتراحات فى حاجة الى توعية ادارية علمية وافية تسبق جمعها وفرزها وتصنيفها وضياغة الصالح منها على هيئة قوانين عامة .

« ان الخبير » سنكر قد أوصى فى تقريره عام ١٩٥١ بالأخذ برأى الموظفين المنفذين ورؤسائهم ، فقال : ((**التنظيم الجيد يجب أن يعتمد على جهود الأشخاص المسئولين عن تنفيذ الأعمال اليومية وخاصة رؤساء الأقسام والادارات**)) ولقد أيد ذلك الرأى الأستاذ ابراهيم الغطريفى حينما تحدث عن التكوين الادارى للمصالح وادارات العمل فى حلقة الدراسات الاجتماعية للدول العربية عام ١٩٥٤ فقال ((**قد يكون من السمات البارزة لأداء العمل ضرورة قيامها على مبدأ المشاورة بين أصحاب الأعمال والعمال**)) .

فاننا لو تتبعنا حركة الاجراءات تصاعديا على السلم الادارى لوجدنا ان الورقة أو الملف يبدأ بطيئا متثاقلا متثائبا على المكتب الصغير ولا يلبث أن تزداد سرعته تدريجيا كلما انتقل الى مكتب أكبر فأكبر . الى أن يصل الى رقم قياسى فى السرعة بين مكاتب القمة الادارية والسبب فى ذلك — فيما عدا الظروف الصحية والنفسية والاقتصادية السيئة للموظف الصغير — أن هذا الموظف مقيد بمجموعة من القوانين واللوائح وأساليب العمل لا يستطيع التحرر منها دون أن يتعرض لبطش المسئولية .

ومن هذه القوانين ما يكون متضاربا يناقض بعضه الآخر وهنا يجد فرصته للتيسير والتعجيل بالاجراءات متى أراد وتحمل المسئولية عن طيب خاطر أمام رؤسائه .

واذا أضيف الى ذلك ما اشتهر به الموظف المصرى من ذكاء نادر ، وما قاله السيد/كمال رفعت فى أحد أحاديثه الصحفية : ((**ليس شرطا أن يصدر الرأى عن القيادة أو عن القاعدة : ليؤخذ به ، والشرط الوحيد هو نضوج الرأى ووعيه وعلميته**)) (١) لأدركنا وجوب اشراك

---

(١) حديث صحفى لمجلة روز اليوسف — العدد ١٨٥٢ .

القاعدة الهرمية للجهاز الحكومى فى عملية تغيير القـــوانين واللوائح الادارية ... ومحاربة البيروقراطية بمختلف مظاهرها . وهو الأساس الذى بنى عليــه مشروع الحملة ضد البيروقراطية أو « شــهر اللوائح والقوانين الادارية » .

وقبل أن نستعرض هـــذا المشروع ، أود أن أشير الى انه توجد معوقات ادارية أخرى يجب القضاء على أسبابها .. ومنها :

١ ــ تعدد أجهزة اصدار البيانات والاحصاءات والمعلومات وتضاربها.

٢ ــ تعدد أجهزة الرقابة والتوجيه والفتوى واختلاف آرائها .

٣ ــ تعدد الاجراءات وازدواجها بالنسبة للموضوع الواحد فى جهات مختلفة .

من اجل هذا وذاك أخذت الثورة الادارية ــ التى بدأها السيد زكريا محيى الدين فى ١٩٦٥/١٠/١٧ ــ على عاتقها مسئولية تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية ، عن طريق رفع مستوى الـــكفاية الادارية وتعبئتها لخدمة التنمية الاقتصادية عن ايمان بأن « كل جهود تبذلهـا الادارة الحكومية لتبسيط الاجراءات وسرعة تأدية الخدمات وكفايتها ، انما تؤثر بالتــالى على حجم الانتــاج وكفايته»(١) . فمما لاشــك فيــه أن الأجهزة الادارية تؤثر تأثيرا مباشرا على كفاءة قطاع الانتاج ، فتعطله أو تنميه تبعا لدرجة نشاطها أو خمولها ، لأنها وثيقة الصلة باحتياجاته وحركته . ولذلك فان الجهاز الحكومى والعاملين به من أهم العنــاصر الحيوية فى عمليات التنمية والتغيير الاجتماعى . والمؤسف أنه بالرغم من التحسينات المتوالية لأحوال العاملين بالجهاز الحكومى منذ قامت الثورة ــ الا أنهم لم يقوموا بواجبهم كاملا نحو اخوانهم المواطنين . ومن الظلم أن نختص الأفراد بهــذه المسئولية ، وانما تتركز على الناحيــة التنظيمية ، وبمعنى أصح بتحملها قيادات الجهاز الادارى (٢).

مشروع الحملة ضد بيروقراطية اللوائح أو « شهر اللوائح والقوانين »

والسبيل الى ذلك ان نعد حملة عامة مستمرة تشترك فيها كل أجهزة الدولة ، وتخصص لها اجهزة الاعلام السمعية والبصرية قدرا مناسبا من موادها ، ويحمل الاتحاد الاشتراكى أكبر عبء فيها .

---

(١) حديث السيد زكريا محيى الدين فى مؤتمر الادارة بمجلس الأمة .

(٢) حديث السيد زكريا محيى الدين فى مؤتمر الادارة بمجلس الأمة .

كما يتولى الجانب الادارى الفنى فى هذه الحملة ، قادة الفكر الادارى بالدولة خاصة أساتذة معهد الادارة العامة .

وتتلخص الخطة فى الخطوات الآتية :

١ ــ حملة عامة للتوعية الادارية الأخلاقية الاشتراكية .

٢ ــ تخصيص مكافأة لأحسن ثلاثة اقتراحات فى كل جهاز والاعلان عن ذلك .

٣ ــ تحديد أسبوع يسمى « أسبوع مكافحة البيروقراطية » يخصص لاستقبال الاقتراحات من مختلف الأفراد فى كل الأجهزة .

٤ ــ تجميع الاقتراحات وفرزها وتصنيفها وتبويبها وتفريغها .

٥ ــ صياغة الأغلبية الناضجة منها صياغة قانونية .

***

١ ــ **حملة التوعية الادارية الاشتراكية :** يقول السيد / كمال رفعت : **« ان هناك عوامل يجب أن تسبق القوانين وهى المعايير والقيم الاخلاقية، والتقاليد التى تحكم السلوك الانسانى ، وهذان العاملان يمكن أن ينظما العلاقات الانسانية فى نفس فعالية القوانين وربما أكثر »** وهذا يقتضى أن تبدأ الحملة ضد البيروقراطية بأن تحشد أجهزة الاعلام كل امكانياتها . ولجان الاتحاد الاشتراكى بالمؤسسات الجماهيرية كل جهودها ــ دفعة واحدة فى وقت واحد ــ للقيام بحملة توعية قوية مستمرة واسعة النطاق تهدف الى ما يأتى :

أ ــ تعميق المبادىء الادارية التى تنسجم مع الخلق الاشتراكى فى نفوس العناصر البشرية الادارية .

ب ــ الاهتمام بابراز شخصية الفرد والهاب حوافزه المعنوية .

جـ ــ اشعاره بواجبه كصاحب رأى له قيمته فى الاصلاح الادارى وبأهميته كرقيب على سلامة واستقامة سير العمل الوطنى .

ومعنى هذا أن نوضح بكل السبل لكل عضو فى الأداة الحكومية أنه بتدعيم النظام الادارى فى المجتمع الاشتراكى انما ينمى أرباحه ومكاسبه شخصيا . باعتبار أن الاشتراكية نظام اقتصادى يقوم على أساس استيلاء الشعب على كل الموارد الطبيعية ومصادر الانتاج فتتولاه حكومة من أبناء الشعب لا سلطان عليها من أجنبى دخيل أو سياسى عميل أو اقطاعى مستغل ، أو رأسمالى محتكر . فهى اذن حكومة من الشعب تدير الانتاج بالشعب لصالح الشعب .

وعلى هذا فزيادة الانتاج واتقانه وسرعته بأقل تكاليف هو وسيلتها الضرورية لرفع مستوى الطبقة الكادحة سياسيا واجتماعيا وثقافيا وصحيا واجتماعيا واقتصاديا حتى يمكن تذويب الفوارق بين الطبقات بطريقة تصاعدية عن طريق الارتفاع بالأدنى الى مستوى أرفع فتتحقق الحريتان السياسية والاقتصادية وتتلاشى الفواصل المادية والطبقية والنفسية ، وتختفى الطبقات الراسية القائمة على التباين الاقتصادى أو الاجتماعى أو السياسى فتختفى معها معالم السيطرة والتعالى من طرف والتى يقابلها خضوع وتزلف من طرف آخر اقل مرتبة فى السلم الاجتماعى والادارى .

وتكون التوعية ناجحة بقدر ما توضح للأذهان كيف ان التطبيق الاشتراكى قد القى على كاهل الشعب عبئا ثقيلا قوامه ذلك الميراث الهائل من أجهزة الانتاج المؤممة التى امتلكها وعليه أن يثبت انه اهل لهذه الملكية ، جدير بشرف المساهمة فى ادارتها بوعى ونشاط لتتضاعف ارباحه ، وما نيل المطالب بالتمنى ولكن سعة الرزق وارتفاع المستوى المعيشى يتطلب من الفرد مضاعفة العمل والجهد واليقظة . خشية أن تطأه الطبقية الاشتراكية اذا تخاذل أو تكاسل ، فالواقع أن تفاوت طاقات الأفراد واقبالهم على العمل والتخصص فى فروعه المهنية والادارية والفنية ، يخلق ابعادا لطبقات أفقية تقوم على تفاوت الخبرات والأعمال لا الثروات والأحساب والأنساب وعلى هذا فان الجهد والاتقان والتفانى فى دراسة العمل وبحث احسن وأيسر وأرخص وسائل انجازه ، هى سبل الترقى المفتوحة أمام كافة الأفراد بفرص متكافئة للترقى على درجات السلم الاشتراكى فالاشتراكية تقضى بأن «لكل بقدر جهده وعمله» .

وما يجب أن تنتهى اليه التوعية المنشودة هو ان يؤمن المواطن الادارى بالنقاط الآتية بوجه خاص :

(أ) ان الثورة قد ورثته عن حلف الفساد نصيبا عادلا من السيادة ومن كل موارد ومقدرات هذا البلد الأمين .

(ب) أن هذا الوضع قد حطم درجات السلم الطبقى الرأسى ، وان وضعه فى المجتمع لم يعد فوق شخص وأسفل آخر ، وانما هو فى صف من الدرجات الأفقية المتجاورة ، كل حسب خبرته وعلمه وعمله، وأن هذه الدرجات الأفقية وسيلة لتفاوت الرفاهية وسعة الرزق بتفاوت الأجور وليست وسيلة للتعالى والسيطرة والغرور ، وفى ميدان العمل الأجود فليتنافس المتنافسون .

(جـ) أن العلاقات بين أعضاء المجتمع الادارى الجديد اشبه ماتكون بعلاقات المساهمين العاملين فى شركة ، بمعنى أن تنتفى منها علاقات

الحقد والصراع والسلبية والنفعية وما اليها من علاقات هدامة ، وتحل محلها العلاقات التقدمية الاخلاقية البناءة في تحالف وتعاون وايجابية وغيرية وتفاهم من أجل المصلحة المشتركة التي تعود على الجميع بالخير .

(د) ان تحول المجتمع من الرأسمالية الى الاشتراكية قد جعل الموظف أجيرا عند صاحب العمل الحقيقي الذي هو الشعب .

(هـ) أن ميراثنا الاداري يحتوي على رواسب ومخلفات ادارية فاسدة رزأتنا بها عهود لعينة جثمت على صدر الامة قرابة قرنين من الزمان وواجبنا الأول هو حرث تربة الأداة الحكومية وتنقيتها من طفيليات البيروقراطية وآفاتها العميقة ، لنضمن جنى محصول أوفر من الانتاج . ولنحول بين هذا الداء الوبيل ، من أن تتفشى عدواه في حقل المؤسسات المؤممة فيزداد خطرها وينتشر ضررها .

(و) بعد الحرث تأتي مرحلة التخطيط لكن الأمر يستلزم في مجال الاصلاح الاداري أن نبحث العلاج ونتملك الدواء قبل استئصال الداء ، والا توقف العمل . وهذا يحتم أن يعد كل عامل وموظف نفسه بالادراك الهادىء السليم لطبيعة المشكلة الادارية التي يعيشها او يلاحظها مما يكون لها أثر على الوقت أو الجهد أو المال المبذول في سبيل انجازها ، ويدرس من ناحية أخرى امكانيات علاجها او استئصالها أو تعديل اجراءاتها ، ثم يتقدم باقتراحه الى المختصين ممن تحددهم الهيئة العامة لمشروع «أسبوع مكافحة البيروقراطية» المقترح سواء أكانت جهة الاختصاص هي اللجنة الاشتراكية بالمؤسسة أم رئاسة القسم التابع له الموظف .

(ز) أن الموظف أو العامل حينما يساهم بالرأى الحر في طعن البيروقراطية بالنقد واقتراح العلاج وممارسة الرقابة . فانما يجب عليه أن يكون راسخ العقيدة قوى الايمان بأن هذا العمل من صميم واجبه ورسالته باعتبار كل عضو اشتراكي مكلفا بمقتضى المادة ٩ من قانون الاتحاد الاشتراكي بمحاربة بيروقراطية الاستغلال والتعقيد(١) ، وانه مطالب بالمساهمة بتغذية المستوى الاشتراكي التالي بصيغ جديدة للوائح وقوانين تتناسب مع مجتمع الكفاية والعدل وتعمل على ازالة المتناقضات الادارية وتقضى على سيطرة الروتين الحكومي الذي أصبح وسيلة لسيادة الوظائف العامة على مصالح الشعب .

(ح) على الفرد أن يبدأ بعمله وبنفسه وتخصصه أولا ، ثم بما يلم به الماما كاملا من الأعمال الأخرى ، خاصة المتداخلة مع دائرة عمله ، فهو أوفر ادراكا لتفاصيل وظروف مجاله ، وأعلم من غيره بوسائل تحسينه ، وأقدر على معالجة أسباب الاسراف في كل ما يتعلق بعمله مباشرة أو

(١) أنظر المقدمة .

بطريق غير مباشر ، وليؤمن أنه موكل من الشعب فى القاء الضوء على عناصر الاسراف والاستغلال والتعويق والعمل على وقفها ، وأنه مفوض من الدولة ، فى تنفيذ سياستها العامة ، وأنه مكلف بتطعيم العمل الادارى بعناصر الكفاءة والاتقان والسرعة والاقتصاد فى النفقة بأكبر قدر ممكن .

ويتبع هذا الاعداد اغراق الرأى العام الادارى فى بحر من الدراسات والبحوث والمساجلات والمناظرات والندوات الادارية تتخللها برامج التربية العقائدية وتعميق الحوافز الأخلاقية والدينية ولابد فى هذا السبيل من أن تزود لجان الاتحاد الاشتراكى بكل الامكانيات المادية والأدبية اللازمة لهذه الحملة .

٢ ـ **الاعلان عن مكافآت لأفضل اقتراحات عملية :** فى خلال هذه الحملة يتم الاعلان عن عدة مكافآت لأفضل وأنضج الاقتراحات فى كل جهاز أو عن كل تخصص ، على ان يحاط منح المكافآت بضمانات تطمئن الأفراد الى نزاهة التحكيم ، ولن يقتضى اقرار مبدأ المكافأة أى اعتمادات مالية ، ذلك لأن اعتمادات المكافآت التشجيعية موجودة فى كل مكان وأغلبها يصرف فى غير موضعه ، ولسوف يشجع التلويح بالمكافآت الكثيرين على الدراسة والبحث وتسجيل ملاحظاتهم وآرائهم والاجتهاد فى النبش عن خفايا اللوائح وخبايا مساوئها ، ومقابلتها بالعلاج .

٣ ـ اسبوع مكافحة البيروقراطية :

لا يبدأ هذا الأسبوع الا بعد ان نكون قد استنفذنا كل ما فى الجعبة من توعية ادارية وعقائدية واخلاقية ودينية وقومية مترابطة ثم يتبع الآتى فى هذا الأسبوع :

(أ) يتم اختيار عدة اجهزة أو وزارات تعتبر عينات لمختلف أنواع العمل الحكومى .

(ب) يقوم خبراء الادارة باعداد استمارات استفتاء وجمع بيانات ادارية سهلة الاجابة متنوعة الموضوعات حسب تنوع الاختصاصات بين أعمال المخازن والحسابات والمستخدمين والمحفوظات .. الخ . وبحيث يكون فيها فراغ كبير للاقتراحات التفصيلية .

ويتولى موظفو معهد الادارة العامة توزيعها على الأجهزة المختارة وجمعها بالتعاون مع لجنة من رئاسة الجمهورية أو المجلس التنفيذى ولن يستغرق ذلك أكثر من ساعتين فى كل يوم فى جهاز أو وزارة .

(جـ) ـ يتم فرز هذه البيانات وتفحص الاقتراحات،وتصنف وتبوب وتفرغ بطريقة احصائية وتعالج بعناية واهتمام كل ما قد تحتــويه من بلاغات عن مخالفات ، وفى هذا الشأن يمكن القول بأنه كلما ازداد ايمان الأفراد بسرية البيانات تماما ، كلما حصلنا على معلومات عن تصرفات يندى لها الجبين ، وكلما توصلنا عن طريقها الى اللوائح المهلهـلة التى يستغلها المتلاعبون فى الحصول على منافعهم الذاتية وحينئذ يمكننـا الغاءها وتغييرها .

هذا ويمكن أن تقوم بهذه العملية لجان الاتحاد الاشتراكى بمعـاونة رجال معهد الادارة العامة على أن ترفع توصياتها الى المستويات العليـا للاتحاد الاشتراكى العربى التى يستطيع ان يصيغ اللوائح والقـوانين الجديدة فى صيغتها المناسبة ، ثم يغذى بها مجلس الأمة ليســتصدر بها التشريعات اللازمة .

على ان هناك موضوعات أساسية ينبغى دراستها خارج نطاق هذا الاستفتاء باعتبارها بحوثا ادارية تستوجب المناقشة:

بين المركزية واللامركزية

المركزية والدكتاتورية

ان نظامنا الرشيد يتضمن توزيعا اقتصاديا عادلا أغدقتـه قوانين الاصلاح الزراعى على الفلاحين ثم قوانين يولية ١٩٦١ الاشتراكية على العمال ، ويتضمن توزيعا اجتماعيا عادلا للفرص المتكافئة فى الخدمات العامة والحقوق الطبيعية وتذويب الفوارق بين الطبقات ويتضمن توزيعا سياسيا عادلا للسيادات تنطوى عليه الديمقراطية بما فيها من حرية الرأى والكلمة المقروءة والمسموعة ، وحق النقد والرقابة الشـعبية على الأجهزة التنفيذية .

فمن الخروج على القاعدة أن يتعطل التوزيع الادارى العادل للسلطات الادارية فى مختلف المستويات . أن ارساء الادارة اللامركزية فى مختلف مستويات الأجهزة أمر انسب الى الحكم الديمقراطى الاشتراكى وأدعى الى سرعة الأداء وتحديد المسئولية . أن القضـاء على مركزية الادارة وتطبيق مبدأ مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ « ســوف ييسر انسياب وتدفق العمل الثورى كل بأقصى طاقته فى حدود تخصصه » .

ولو أمكن أن تتوازى السلطات اللامركزية مع لامركزية مسـتويات الاتحاد الاشتراكى وتدرجه ـ لأدى النقد الذاتى الى تخفيف حدة الأخطاء

وآثارها الضارة ، ولكانت لجان الاتحاد الاشتراكى سياجا يحمى الشخصية اللامركزية ، ونظام الحكم المحلى من الاتجاه الى الانفرادية ، وهذه النقطة تبرز أهمية التنظيم الشعبى فى حماية الأداة الحكومية من عناصر البيروقراطية فى كل المستويات وحراستها بجيش جرار من المراقبين فى كل مهنة ، فضلا عن أنه نموذج رائع لنظام تعدد وتسلسل السلطات يتميز عن الحكم المركزى بأن الأول يرتبط ارتباطا وثيقا برعاية مصالح الشعب الأساسية التفصيلية واشباع حاجاتهم الحقيقية المختلفة المتنوعة، وتحقيق رغباتهم المتمايزة تبعا لتمايز ظروف البيئة والعمل بطريقة ذاتية .

ولقد آمنت حكومة الثورة بهذا المبدأ فعملت على تعميم وتدعيم نظام الحكم المحلى ولكن تطبيق اللامركزية بين ادارات وأفراد الجهاز الحكومى الواحد لم يأخذ طريقه الى النور بعد ، رغم التوجيهات المتتالية التى كررها الرئيس عبد الناصر فى خطبه فقد قال :

« ومن العيوب أن لكل واحد شلة ، فاذا جاء بشلته ـ وصحب معه ذيلا طويلا من أشياعه ، ان كل هذا يجب أن نقاومه ونحاربه .. هناك تضارب فى الاختصاصات ، وهناك حرب التشنيع والتشهير ، وكل ذلك نتيجة الانفرادية والانتهازية ، وحب التكويش على السلطة .. وهناك من يريد أن تزداد اختصاصاته لتزداد سلطاته ويستأثر بها دون غيره ، ان أمامنا أيضا أن نقوم المنحرفين ونمنع الانحراف » (١)

ان اللامركزية تتناسب مع طبيعة الشعب العربى الذى جعله الرئيس جمال رقيبا على أجهزة الانتاج. وان الأخذ بالمركزية يعتبر تأييدا لافتراض « هوبز » ان الشر متكمن فى نفوس الناس جميعا مما يحتم جمع السلطة فى يد حكم مطلق قوى يحمى نفسه من الطبيعة الشريرة الكامنة فى الشعب ، خشية أن تتألب ضده وتقضى عليه ، وهكذا ترى الناس أن النظام الادارى المركزى ينسجم مع الحكم المطلق الذى انحدر الينا من حكم المفتشين الانجليز الذين سيطروا ابان الاحتلال على الأجهزة الحكومية وعاثوا فيها فسادا .

ان الطبيعة الانسانية ـ كما رآها عبد الناصر ـ أرفع من أن توصف بالشر المجرد الذى أطلقه « هوبز » على قومه ، وقد يكون محقا بالنسبة لهم ولتاريخ البيئة الانجليزية . أما الأمة العربية التى تعيش على أرض الحضارات القديمة قدم الأزل أرض الديانات السماوية والقيم الروحية والمبادىء الخلقية ـ فمن الطبيعى ألا تتناسب معه أساليب مجتمع

---

(١) خطاب الرئيس فى المؤتمر التعاونى عام ١٩٥٨ .

عاش ولا يزال على القرصنة وامتصاص دم الشعوب المسالمة ، وتوسل الى الرغد على حساب آلام وتخلف وسخرة الآخرين .

ان جمال عبد الناصر يؤمن بأن الانسان الحر هوأساس المجتمع الحر ، وأن حرية الانسان الفرد هى أكبر حوافزه على النضال ، وأن شعبنا شعب عظيم معلم يؤمن بالسلام وبرسالة الاديان .

ان الفرق بين حوافز الفرد الغربى ، وحوافز الانسان العربى ، هو الفرق بين المادة نفسها وبين قيمتها ، الفرق بين الجسد بقامته ورجسه وبين الروح بطهرها وشفافيتها . فنحن قوم تتحكم فينا الدوافع الأدبية والمعنوية ، الروحية والخلقية ، أكثر مما تتحكم فينا دوافع الاشباع الفرائزى البيولوجى .

ان ضحايا الحرية والكرامة والشرف فى مجتمعنا أكثر منهم فى أى مجتمع آخر . وهذه الحوافز تمتد الى مجال السياسة والادارة وكل مظاهر حياتنا ، وكم من مصلح جرىء اتهم بالشغب وحورب فى رزقه ، وتكاثرت عليه قوى الشر والانحراف ، فشردته والحقت به الاضرار المادية والأدبية ، دفاعا عن حريتها فى السلب والاستغلال المتاحة لها بحكم مراكزها .

وعبد الناصر — بوصفه قبسا من روح هذا الشعب — قد ادرك هذه الدوافع ادراك الشعور الذاتى ، فكان هذا أهم عناصر توفيقه فى قيادة هذه الأمة الى هذا المجد السياسى والاقتصادى والاجتماعى . وبالرغم من أن قيام الثورة الشعبية ذاتها يعتبر اشباعا لدوافع الحرية والعزة والكرامة — الا ان القائد قد أدرك ان فى مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ — تنمية للخلق والابداع ، وتدريبا على تحمل المسئولية ، واثارة لطاقات اقرار الذات ، التى نشطت فأنجزت فى فترة وجيزة من عمر الأمة ، ما يعتبر معجزة القرن العشرين .

وأسلوب اللامركزية الادارية — اذا اتبع تنازليا الى أدنى درجات السلم الادارية سوف يؤدى الى تضاعف المكاسب ، ودفع الزحف الثورى الى آفاق أبعد مما يتصوره عقل .

يكفى لهدم المركزية ماقاله فيها الميثاق : « **تكديس سلطات كبيرة فى ايد قليلة، تؤدى دون جدال الى انتقال السلطة الحقيقية الى غير المسئولية عنها بالفعل أمام الشعب** » . وأنها قد اضافت : « **أعباء جديدة على العمل الوطنى دون أن تساعده** » .

اللامركزية والديمقراطية

وليس المقصود باللامركزية هنا معناها العام الشائع على مستوى السلطة التنفيذية العليا في الدولة ، أي الحكم الذاتي والادارة المحلية الاقليمية Self Government وانما المقصود بها توزيع السلطات والمسئوليات الادارية على كل ادارات وأقسام وأفراد الجهاز الاداري الواحد ، كل حسب تخصصه .

والواقع أن النظام اللامركزي في ادارة الاعمال اليومية للدولة هو أنسب النظم لطبيعة المصريين الذين يقومون بالأعمال التفصيلية ، وكما شرحنا فانه أوفق النظم تمشيا مع الديمقراطية . وفي ذلك قال هنري شاردون (1) : « **لقد اعتقدنا أننا عملنا كل شيء لأننا أنشأنا بالانتخاب سلطة سياسية تحكم مصائر الأمة ، ولكن السلطة السياسية ليست الا نصف حياة الديمقراطية** » .

قال ذلك تأكيدا لضرورة أخذ كل دولة بالنظام الادارى الذى يتناسب مع نظامها ومع ظروفها وطباع مواطنيها .

واللامركزية من الوجهة السياسية هي النظام الذي يحقق الحكم الديمقراطي ويدعمه ، ويدرب العناصر اللازمة لنجاحه ويعدها أدبيا ونفسيا ذلك أن اللامركزية أكثر اشباعا للشعور الحر ، وأكثر اتفاقا مع الميول العربية .

أما من الناحية الادارية فهي أجرأ على التصدى للاصلاح الادارى وأجدى في العمل على اجادة وتحسين الأداء الوظيفي ، ذلك أن الموظف في ظل المركزية يتردد ويحجم عن التجديد والابداع خوفا من المسئولية أو الاتهام بالخروج عن المألوف علاوة على أن اللامركزية تؤدى الى سرعة الانجاز ، وتقضى على تعطل الأعمال وتراكمها الذى يحدث نتيجة لقيام المركزية على تكديس الأعباء على عاتق قلة ممن تتركز في أيديهم السلطة .

واللامركزية ايضا حقل تجارب للأساليب الادارية الجديدة ، ومجال لاكتشاف القدرات الادارية المبدعة . وميدان للتنافس ، وضمان لاستمرار العمل مهما غاب الرؤساء والمديرون أو في فترات تغييرهم .

غير أنه لابد للتوسع في اللامركزية ان تتوسع بقدر مساو في التوعية والتدريب تجنبا لايجاد فراغ أو شلل ادارى .

---

(1) الدكتور الجمال ـ الادارة العامة .

ان مركزية الاداراة فى جهاز ما ، تعنى أن سلطة البت فى مختلف الأمور تتركز فى يد رؤساء العمل ومديريه ، ويكون لهؤلاء وحدهم حق الفصل فى كل الأمور ، وهذا يؤدى الى التعويق والتأخير ، نظرا لما يتبع فى ذلك من ترقب الوقت المناسب للعرض والشرح والنقاش ، كما أن زحمة العمل الذى يعيش فيها الرئيس المركزى ، وكثرة — الموضوعات المتنوعة التى تعرض عليه — تجعل من المستحيل أن يتعمق فى دراسة كل مشكلة دراسة كاملة — لأن للطاقة البشرية حدا يستحيل تجاوزها مهما عظمت . ومن الطبيعى والحالة هكذا أن يكون حكم الرئيس سطحيا منحلا ، يفتقر الى الكثير من عناصر الصواب فى أغلب الأحيان متى تراكمت عليه الأعمال وتكدست الملفات ، ولا لوم عليه ان كان دوره فى معظم الحالات مجرد اضافة توقيع آخر الى جملة التوقيعات المتتالية على الورقة فقد صعدت اليه من أسفل السلم الادارى ، ولا جناح عليه أن أشر تأشيرات مائعة « **لا تحلل ولا تحرم** » اللوم كله على النظام المركزى الذى لا يدع للرئيس وقتا للدراسة ، ولا يتيح له فسحة للاشراف والتوجيه حتى اقتصرت مهمته على استعراض ملخصات موجزة ناقصة للموضوعات التى يمررها بتوقيعه عن ثقة فى دقة عارضها . وعن اطمئنان بأن أى مسئولية مهما كان خطرها لن تحيق الا بمن هم دونه فى الهرم الادارى ، وانها على وجه التحديد ستصيب ذلك المخلوق التعس المكوم فى القاعدة . وهكذا تتسبب المركزية فى اضطراب العمل ، وتخبط المسئولية وتسكع الانتاج . ان المركزية مخدر بيروقراطى بما يشيعه بسلطانها المركز — من خمول وخمود يصيب عصب الادارة ، والمعروف أن بط الاجراءات يفقد العمل قيمته ويؤدى غالبا الى خسائر مستعصية العلاج .

والمركزية أسوأ ما تكون حيث يكون عدد الموظفين كبيرا ، وأفضل ما تكون فى الأقسام الفرعية للادارة ، أو فى مراقبات الجهاز الواحد على أقصى تقدير حيث يكون عدد الموظفين محدودا ، فالمراقب أو رئيس القسم يعرف تماما تفاصيل الأعمال الجزئية أو أغلبها فى ادارته ، فضلا عن أنه ليس من العدل أن يتحمل غيره ممن يرأسونه مسئولية اخطاء قسمه أو مراقبته ، وأخيرا فهو أقدر من غيره على تحديد مسئولية كل موظف معه .

واللامركزية تطبيقا — تعنى تفرغ المدير العام لرسم السياسة التخطيطية المحلية ومواءمتها مع الخطة العامة للمستوى الأعلى ، وتعنى أيضا أن يتابع الاشراف على تنفيذ الخطة ، وأن يربط أعمال المراقبات بعضها ببعض دون أن ينقص من سلطة رئيس الفرع أو المراقبة أو القسم ، أو يتدخل فى أسلوب قيادته لمجموعة العاملين معه ، طالما ان الأسلوب

الذى يتبعه كل منهم يثمر الثمرة المرجوة على وجـــه أكمل من الجودة والسرعة والاستقرار باعتبار أن الادارة فن ــ وأن فن معاملة المرءوسين وتوجيههم وتحبيب العمـل اليهم ــ من أهم عناصر الفن . وعلى ذلك فالرئيس المباشر أدق الرؤساء تحليـلا لنفسيات موظفيـه ومقـومات شخصـيـاتهم مما يجعله ــ بالـكياسة والحذق ــ أقدر من يسـتطيع توجيههم . وفيما عدا ذلك ، فمن واجب المدير اللامركزى أن يسيطر على النظـام فى الفرع أو القسم المتخلف أو المضـطرب حتى تتحـدد الاجراءات والسلطات والمسئوليات فتعود مياه اللامركزية الى مجاريها .

واللامركزية والكفاءة صنوان . كل منهما تعزز الأخرى وتستدعى وجودها . وهى أيضا قوة تدفع الموظف نحو الاعتماد على النفس اقرارا لذاته ، واثباتا لوجوده وشعورا بالمسئولية . فمنح الموظف ــ مهما كان صـغيرا ــ حرية التصرف فى حدود الاطـار العـام دون الرجوع الى رؤسائه ، يؤدى به الى توخى الاجادة والسرعة وتسهيل الخدمات . ومن ناحيـة أخـرى فان هذا التحسـين فى الأداء يزيد ثقة المسئولين فى اللامركزية وتوسعهم فى نشرها .

وشخصية الرئيس عامل هـام فى تدعيم اللامركزية أو تعطيلها . فالرئيس الذى تنعدم ثقته فى نفسه ــ نتيجة لمركبات النقص ــ يلجأ الى التهام سلطات غيره اظهارا لسطوته أو تغطية لجهله . اما اذا كان متزن الشخصية ، مطمئنا الى تكامل تكوينه بالخبرة العملية والكفاءة العلمية والتجارب الادارية ، والمزايا الخلقية فانه لا يلجأ الى تعزيز مركزه بهالة المركزية وصولجانها . مثل هذه الشخصية المتكاملة ، نجد صاحبها يميل الى تفتيت السلطات وتوزيع المسئوليات على أفراد ادارته جميعا ، حتى يصبح لديه من الوقت ما يكفى للدراسات التحليلية ومطابقة الخطة العامة مع انتاج ادارته ، وممارسة التوجيه على ضوء ما يتوفر له من نتائج وملاحظات ، سواء كان أسلوبه فى ذلك عقد الاجتماعات أو الندوات أو بالمذكرات . ولهذا فان الأمل فى القضاء على بيروقراطية المركزية ضعيف . ما لم يكبح بعض المديرين تلك الرغبة الجامحة فى نفوسهم الى السيطرة وبسط النفوذ . تلك النزعة التى تضـعف شخصية المرءوسين وتسىء الى العمل . وذلك على نقيض ما تفعله اللامركزية تماما فهى كما قال ميشـيل دوبريه فى تعليل ضـعف الحكومات الفرنسية المتعـاقبة : **« اللامركزية الادارية تنمى فى الموظف الشعور بالكرامة ، الناتج عن تذوق لذة الحرية وهذا من شانه أن يعطى للعمل الادارى حيوية ونشاطا وقوة . فان الضعف فى القمة يرجع الى الضعف فى الأساس »** وبصـفة عامة تعتبر اللامركزية ضرورية كلما كانت أعمال الادارة أو القسم أو الجهاز

الحكومى ــ عموما ــ أكثر احتكاكا بالجمهور ؛ أو بشئون العاملين ، ولو كان هذا الجهاز أو القسم جزءا من جهاز كبير قائم فيه ، والقصد من ذلك هو تبسيط الاجراءات وسرعة الانجاز .

طرق العلاج

مما سبق يمكن أن نستخلص طرق العلاج التالية :

أولا ــ ما يتعلق بالتخطيط :

١ ــ أن يقوم التخطيط فى مختلف مستوياته على أهداف واقعية ، ودقة رقمية ، مستقاة من دراسات عميقة وبحوث تطبيقية على مناهج علمية .

٢ ــ بناء مراحل العمل التالية على أساس تقييم مراحل العمل السابقة للاستفادة من نواحى نجاحها وتلافى أسباب قصورها . والعناية بمرونة الخطة واستجابتها للتغيير .

٣ ــ توضيح الرؤيا رقميا ونوعيا بدقة أمام مستويات العاملين وفئاتهم عن طريق مناقشة الخطة معهم مناقشة حقيقية .

٤ ــ اتباع مركزية التخطيط ولامركزية التنفيذ لتوفير المرونة والسرعة وحرية العمل .

٥ ــ ربط المسئولية بالاختصاص الواضح المحدد ومدى ما يتوفر للوظيفة من سلطات .

ثانيا ــ التنظيم الادارى :

١ ــ اعادة تنظيم الأجهزة والتنسيق بينها ، بما يكفل عدم تعارض الاختصاصات وازدواج الخدمات .

٢ ــ العمل على وجود وحدة تدريب فى كل وحدة انتاج أو وحدة خدمات .

٣ ــ ايجاد التوازن الكامل بين المنظمات التعليمية والتدريبية وبين وحدات الانتاج والخدمات ، وفتح أبواب الثانية للتدريب العملى التطبيقى للدارسين بالجامعات والمعاهد العملية والنظرية .

٤ ــ العمل على تزويد العاملين بكل جهاز ــ بدليل يوضح لهم ولجمهور المتعاملين مع الجهاز ــ أهدافه،واختصاصاته ، ومسئولياته ، وأساليب

العمل به ، وسير الاجراءات ، ونظمه الادارية .. الخ .. مما يوضح للعاملين والجمهور حقوقهم وواجباتهم .

٥ ــ دراسة أساليب العمل ، ووضع نماذج ثابتة للأعمال المماثلة ، واقرار معدلات ادائها نوعا وكما ، وتحديد الزمن اللازم للأداء .

٦ ــ تبسيط الاجراءات ، واختصار حركة سيرها ، سواء عن طريق تحليل العمل واستبعاد الحركات الزائدة ، أو بتعديل اماكن العمل بما يكفل تركيز العمليات المتكاملة فى منطقة واحدة ، وبما يضمن انسياب الاجراءات فى أقصر طريق .

٧ ــ تطوير اللوائح والقوانين بحيث تنبثق أصلا من آراء وخبرات العاملين على درجات السلم الادارى ، كما اسلفنا ، وحتى يمكن أن يتحملوا مسئولية تطبيقها بكفاية انتاجية عالية تتوفر فيها عناصر السرعة والاقتصاد والاتقان وحسن المعاملة للجمهور .

٨ ــ ادخال الطرق الادارية والمحاسبة الآلية وغير الآلية الحديثة والتوسع فى التأثيث الحديث .

ثالثا ــ التعيين والتدريب ومعاملة القوى البشرية :

١ ــ وقف المستويات القيادية العليا على العناصر الثورية الديمقراطية الواعية بالأبعاد القومية والانسانية للعمل الوطنى ، وتوخى الدقة فى اختيارهم ، ثم استكمال تدريبهم وتأهيلهم لتنمية مهاراتهم القيادية والتنظيمية والتخصصية الفنية ، قبل الممارسة الفعلية ، على أن تتضمن موضوعات التدريب ترسيخا عميقا للمبادىء والمثل والأهداف الاشتراكية .

٢ ــ تدريب مختلف فئات ومستويات العاملين بنفس الأسلوب ، وبما يتوازى مع مراحل خطة التنمية الاقتصادية ، سواء قبل التحاقهم بالعمل أو خلاله . مع التوسع فى التدريب المتخصص داخل قطاعات العمل . وهذا يقتضى التوسع فى تدبير الامكانيات البشرية والمادية اللازمة لذلك .

٣ ــ وضع الرجل المناسب فى العمل المناسب ، والاستفادة المثلى من الطاقات البشرية المعطلة ، وصيانتها من الاستغلال الشخصى لنفوذ الوظيفة ، والاقتصاد الى الحد الأمثل فى استخدامها ، وتحويل الزائد منها الى مجالات العمل الأخرى التى تعانى نقصا بشريا ، بعد تأهيلها للعمل الجديد .

٤ — ربط سياسة العلم بسياسة التعيين فى الوظائف بما يتوازن مع احتياجات خطة التنمية الاقتصادية .

٥ — اتاحة أوسع الفرص للممارسة الديمقراطية كوسيلة لتخفيف حدة الأخطاء ، وكشف الانحرافات ، وتنمية الملكات ، واطلاق المواهب .

٦ — وضع أسس دقيقة للنقل والفصل والجزاء والانتداب ، تقضى على مظاهر التخلخل الادارى والحقد الوظيفى ، بحيث لا تصبح هذه الأدوات نقمة على دعاة الاصلاح .

٧ — عقد لقاءات دورية بين الرؤساء والمرءوسين فى ندوات ومؤتمرات ومعسكرات ورحلات ، حتى تسود المجتمع الادارى علاقات أسرية انسانية .

٨ — الاهتمام بالانعاش الاقتصادى للعاملين — خاصة فى حالات الكوارث — كعامل وقائى ضد الانحرافات الادارية وضد السلبية .

٩ — العمل على اطراد ارتفاع المستوى الصحى ، وتغطية القطاعات المحرومة من مشروعات الرعاية الصحية الخاصة بالخدمات الطبية اللازمة .

١٠ — الاهتمام بمعالجة أسباب الشكاوى بصفة عامة .

١١ — تعميق الحوافز الدينية والخلقية والتربية العقائدية ، وخلق الوعى الثورى بين العاملين ، ونشر المفهوم الادارى الاشتراكى ، وتنمية حماسهم القومى نحو العمل .

١٢ — تشجيع الكفايات العلمية بالمكافآت والعلاوات والتقديرات الأدبية والترقية الاستثنائية طبقا لتقنين دقيق .

١٣ — الاهتمام بتنظيم شغل أوقات فراغهم بطرق بناءة للمحافظة على القيمة البشرية والقوى الانسانية اللازمة لنمو الانتاج .

١٤ — دراسة خطة بعيدة المدى لجعل الاسكان بصفة عامة حول موقع العمل أو فى أقرب الأماكن له ، توفيرا للوقت والجهد والمواصلات . والعمل على تعميم المواصلات الخاصة بكل قطاع فى حالة استحالة الجمع بين السكن والعمل فى مكان واحد . على أن تجرى المحاولات المتتالية من الآن لجمع عمال القطاع الواحد فى مدينة سكنية واحدة تيسيرا لخدمتهم اجتماعيا وتنظيم تنقلاتهم وشغل أوقات فراغهم .

رابعا ـ الرقابة :

١ ـ اعادة النظر فى مفهوم الرقابة بحيث يتمشى مع نظام التخطيط ، بمعنى أن نتجه الى لامركزية الرقابة تبعا للامركزية التنفيذ ، وأن تتركز الرقابة على الأداء ونتائج التنفيذ المرحلى للخطة أكثر منها على تنفيذ اللوائح والقوانين .

٢ ـ دمج أجهزة الرقابة المتشابهة واعادة تصميمها وتوزيع اختصاصاتها . فمن المعروف ان لدينا ١٨ جهازا للرقابة .

٣ ـ الاتجاه الى تدعيم الرقابة الشعبية ، واقرار مبدأ الوصاية الادارية للجان السياسية على ما يقابلها من سلطات ادارية .

٤ ـ أحكام الرقابة الادارية ، وضرورة اهتمامها بالجرائم الادارية الصغيرة بنفس الدرجة التى تهتم بالجرائم الكبيرة ، ذلك أن حصيلة الانحرافات الصغيرة تفوق ـ لكثرتها ـ حصيلة الجرائم الكبيرة ، فضلا عن أن تفشيها أسفل السلم الادارى ، وفى المستويات المتوسطة . مما يسىء الى السمعة الادارية .

٥ ـ العمل على ان تمتد الرقابة أيضا الى مجال ارساء قواعد العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بين العاملين ، ودفع الظلم والغبن عنهم ، وتنفيذ الأحكام الصادرة لمصلحتهم .

٦ ـ تقنين احتياجات الأجهزة الحكومية من الأدوات والمهمات والآلات حسب احتياجاتها الفعلية ، بما يمنع الاسراف الحكومى وتضخم الانفاق ، وسوء الاستخدام .

٧ ـ مضاعفة الاهتمام بمراقبة العمليات الخزنية سواء منها أعمال المشتريات والفحص والاستلام وتحرير مستندات صرف الاستحقاقات للتجار ، أو أعمال التخزين والصرف والنقل والاستهلاك والعهد . فمن هذا الطريق تتسرب أرقام خيالية من مال الدولة .

خامسا ـ النواحى السياسية :

١ ـ عناية المخططين السياسيين ، وحرصهم من نمو الخطر البرجوازى المتمثل فى الفئات التكنوقراطية .

٢ ـ القضاء على الانفصال التقليدى القائم بين الأجهزة السياسية والأجهزة التنفيذية .

٣ ـ نشر الوعى بأبعاد العمل الوطنى وآثاره القريبة والبعيدة .

٤ ــ توضيح المفهوم النقابى فى المجتمع الاشتراكى ، بحيث تصير اولوية الولاء للشعب ومصالحه ، وتخف حدة التعصب النقابى المهنى ، الذى يسبب تناقضات التمايز والتفاضل والتعارض مع الأهداف العامة .

٥ ــ رفع مستوى القيادة الادارية الى مستوى القيادة السياسية . سواء بالتوعية أم بتعليمات صريحة تنظم مظاهر الالتحام بجماهير العاملين والمجموعات القيادية السياسية والنقابية ، فى ندوات ومؤتمرات واجتماعات دورية ، تدرس فيها المشكلات ، وتناقش خطط العمل واساليبه ، ويستخدم فيها النقد البناء الشجاع كوسيلة لتلافى الأخطاء والانحرافات .

٦ ــ تعميم النشرة الادارية المحلية السابق الحديث عنها .

٧ ــ تجربة مشروع « شهر القضاء على البيروقراطية » .

***

وبعد فان أربعة أعمدة لابد منها لنجاح الحملة ضد البيروقراطية وهى :

- التمسك بالقيم الخلقية والروحية .
- اتباع الأسلوب العلمى .
- سيادة الروح الديمقراطية .
- التحلى بالصفات الثورية وأهمها : الايمان الايجابى ، والوعى ، والصلابة والتضحية .

فاذا أمكن اقامتها وتدعيمها ، واتباعها ، سقطت البيروقراطية .

الفهرس



الدار القومية للطباعة والنشر

دار الكاتب العربي للطباعة والنشر
بالقاهرة



العدد ٣٥٢
ـــ
الثمن ٢٢
١٩٦٧/١/٦